www.kassioun.org

1288

الاثنين 27 تموز 2026

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الأزمات المتراكمة.. الحركة الشعبية وعتبة «الرضى الاجتماعي»

[04]

الافتتاحية

معنى زيارة غوتيريش؟

تحمل الزيارة التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، لسورية، والتي بدأت يوم السبت 2026/7/25، أهمية خاصة، من حيث توقيتها ومعانيها.

الزيارة، بطبيعة الحال، ليست شأناً بروتوكولياً أو استعراضياً، خاصة وأن المعروف هو أن النشاطات المختلفة للأمين العام للأمم المتحدة، تتطلب حداً أدنى إلزامياً من التوافق بين الأعضاء الخمسة الدائمين لمجلس الأمن الدولي «الولايات المتحدة، الصين، روسيا، بريطانيا، فرنسا».

بهذا المعنى، فإن الزيارة تعكس اهتماماً مشتركاً من الأعضاء الدائمين بالوضع السوري الراهن، وبآفاقه المحتملة، بما في ذلك الاحتمالات الخطرة القائمة نتيجة تراكم الأزمات، حتى وإن كانت الخلافات ما تزال مستمرة وواضحة حول الاتجاه المطلوب.

وتعكس الزيارة ضمناً، الحد الأدنى المتوافق عليه الخاص بسورية، وأساسه قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254، وجوهره المتعلق بالحل السياسي والانتقال السياسي، ومتابعة هذا الانتقال ورعايته.

الواقع الملموس الذي تجري الزيارة في سياقه، يتضمن عدداً من العناصر الواضحة:

أولاً: الوضع الاقتصادي-الاجتماعي، المعاشي، شديد الصعوبة، للغالبية العظمى من السوريين التي تعيش تحت خط الفقر، مع ما يحمله ذلك من مخاطر من كل الأنواع.

ثانياً: استمرار العقوبات الاقتصادية الغربية، وخاصة الأمريكية، في لعب دور مهم في لجم أي تطور للوضع الاقتصادي، رغم كل ما يقال عن رفعها.

ثالثاً: بالتوازي، هنالك الضغوطات الخارجية السلبية التي تمارسها الولايات المتحدة سياسياً، واقتصادياً «في الدفع نحو تدخل عسكري في لبنان، وفي غيره من المسائل»، ومعها الضغوطات والاعتداءات العسكرية التي تمارسها «إسرائيل».

رابعاً: الوضع الأمني المتوتر، والذي تزداد احتمالات توتره بشكل إضافي، في ظل أوضاع اقتصادية سيئة من جهة، وفي ظل دفع خارجي واضح نحو الاقتتال الداخلي على أسس طائفية ودينية وقومية، مع تجدد إسناد أدوار لمنظمات إرهابية من طراز «داعش».

خامساً: على المستوى الاقتصادي أيضاً، فإن الاتجاه العام للسياسات القائمة، ما يزال اتجاه الليبرالية الجديدة، بكل ما تحمله من إنهاء لدور جهاز الدولة الاجتماعي، ومن مزيد من الإفقار والتهميش.

سادساً: الوضع السياسي ما يزال قائماً على محاولة احتكار السلطة، مع قدر ما من المشاركة الشكلية غير الحقيقية.

أخيراً: تبرز الأشهر الأخيرة أن التوتر والأزمات المتنقلة من منطقة إلى أخرى في البلاد، من الساحل إلى السويداء، إلى الشمال الشرقي، هو توتر مرتبط بالوضع العام حتى وإن ظهرت أسباب خاصة في كل حالة. والخطير هو أن أي نقطة توتر جديدة، «والآن هنالك خطورة توتر جديد واضحة في الشمال الشرقي والشرق، ضمنا دير الزور» يمكنها أن تعيد تفعيل النقاط الأخرى التي لم تشفَ بعد.

الحل السياسي ودور الأمم المتحدة

رفض بشار الأسد طوال سنوات متتالية، أي دور حقيقي للأمم المتحدة في تيسير حل الأزمة في سورية، وعبّر عن ذلك عملياً بالرفض الضمني للقرار 2254، وبرفض اقتراح نقل أعمال اللجنة الدستورية إلى دمشق «الذي طرحناه في أول اجتماعاتها»، وفي رفض فتح مكاتب الأمم المتحدة وفريقها الخاص بسورية في دمشق، وإبقائها في جنيف.

وقد أثبتت الأحداث أن رفض الحل السياسي زاد الأوضاع تفاقماً وسوءاً، وكلف السوريين المزيد والمزيد من الخسائر والتضحيات.

واليوم، ما نزال بحاجة إلى الحل السياسي الشامل الذي جوهره هو إنفاذ حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه، عبر مشاركة حقيقية، إحدى أدواتها الأساسية هو المؤتمر الوطني العام، وحكومة الوحدة الوطنية الشاملة للتيارات والاتجاهات السياسية والاجتماعية في البلاد.

وما نزال أيضاً، بحاجة لدور تيسيري تقوم به الأمم المتحدة، يعكس التوافقات الدولية من جهة، ويستفيد من تلك التوافقات في منع أي طرف خارجي من ممارسة ضغوط أحادية الجانب على البلاد... فرغم كل ما يمكن أن يقال عن دور الأمم المتحدة، ولكن وجود دورها التيسيري هو ضمانة أساسية في احتواء وتخفيف حدة الضغوط الخارجية التي يمكن أن يمارسها طرف من الأطراف الأساسية الكبرى، من خارج المنظمة.

بالمحصلة، فإن أمام السوريين، بمختلف قواهم ومواقعهم، فرصة الاستفادة من دور الأمم المتحدة انطلاقاً من دمشق، في تأريض محصلة التدخلات الخارجية، وخاصة «الإسرائيلية»، وفي تيسير الحل السياسي الداخلي الذي كان ضرورة، وبات ضرورة ملحّة ووجودية!

شؤون عمالية

نظرة على واقع عمال صناعة الأحذية

02

شؤون محلية

حلب... صورة المكان أم صورة الحياة اليومية للناس؟

06

شؤون اقتصادية

الارتهان لصندوق النقد والبنك الدوليين سيعيد إنتاج المأساة السورية

12

شؤون عربية ودولية

بين التهدئة والتصعيد... سياسة أمريكية ثابتة تجاه إيران!

17

صناعة النسيج ووهم «اللمسة الأخيرة»!

لم تكن الصناعة النسيجية في سورية، وعلى مدى عقود، مجرد قطاع اقتصادي؛ فقد كانت «مرآة» للهوية الوطنية ومقياساً للاكتفاء والسيادة.

■ سارة جمال

لكن السردية اليوم مختلفة تماماً؛ فالواقع الذي يفرض نفسه يكشف عن دولة فقدت بوصلة الإنتاج، وتحولت من مصدر للغذاء والكساء إلى سوق استهلاكية تلتهم المستوردات، وسط حديث حكومي متكرر عن «جذب المستثمرين».

أزمات هيكلية

يعاني قطاع النسيج من تراكمات مرَضية بدأت قبل الحرب، لكنها تفاقمت بشكل كارثي خلال السنوات الماضية. وأدى غياب الدعم الحكومي الحقيقي إلى تحويل المصانع من ورش إنتاج إلى هياكل خرسانية تئن تحت وطأة الإهمال.
وبدءاً من السياسات الليبرالية للسلطة الساقطة، مروراً بأعوام الحرب والعقوبات، ووصولاً – أو عودة – إلى السياسات نفسها اليوم، أصبح المُنتج السوري غير قادر على مجاراة المستورد لا سعراً ولا جودة.

الانفتاح الاقتصادي!

في قلب الأزمة يقف ما يوصف «بالانفتاح الاقتصادي»، الذي يتحول في التطبيق العملي إلى أداة ممنهجة لهدم الصناعة الوطنية. فبدلاً من أن تكون قوانين الاستيراد حاجزاً حمائياً لصناعة محلية في طور التعافي، تحول الإطار القانوني نفسه إلى غطاء لاستيراد كل ما هو جاهز وشبه جاهز.
ووصف بعض الصناعيين لهذه السياسات «بالتهريب المشرَعن» ليس مبالغة؛ فهو يشير إلى حالة من التكامل غير المعلن بين جهات التهريب والاستيراد وبعض القوانين التي سهلت دخول البضائع من دون أي اعتبار لتأثيرها التدميري.

انهيار الأرقام وإهمال التراث

للأرقام لغة لا تعرف المجاملة؛ فسورية التي كانت تنتج 600 ألف طن سنوياً من القطن تراجع إنتاجها إلى أقل من 30 ألف طن، ما يعني توقف المعامل التي كانت تعتمد على هذا المحصول الاستراتيجي عن العمل، إضافة إلى فقدان آلاف العمال لوظائفهم.
وبالتبعية، لم تتجاوز صادرات النسيج في عام 2024 حاجز 51,9 مليون دولار، بعد أن كانت هذه الصناعة تشكل شرياناً رئيسياً للخزينة العامة.
ولا تقف المأساة عند حدود الأرقام الزراعية، ففي غضون سنوات قليلة انقرضت فعلياً صناعات البروكار والدامسكو والأغباني، التي تفننت فيها الأيدي السورية بتوشية الحرير بالخيوط الذهبية والرسوم الملونة، لكن انهيار إنتاج الحرير الطبيعي من 300 طن سنوياً إلى طن واحد فقط عام 2025، جعل تلك الحرف أسيرة الذاكرة، عوضاً عن أن تكون مصدر دخل وطني وعلامة تجارية تنفرد بها البلاد.

انتحار ممنهج!

يبدو أن التوجه الجديد إلى الاستثمار يقف عند حدود صناعة «اللمسة الأخيرة»؛ أي استيراد مستلزمات الإنتاج كافة من خيوط وأقمشة، والاكتفاء بتجميعها أو تفصيلها محلياً.
وتتجلى كارثية هذا النموذج في تخليه عن حلقات الإنتاج الأعمق كإنتاج الألياف الطبيعية والصناعية والغزل والمعالجة الأولية، وهي الحلقات التي تحمل قيمة مضافة حقيقية، وتخلق آلاف فرص العمل، وتحقق تنمية مستدامة.
أما وباختيار هذا المسار، تتحول سورية رسمياً إلى دولة تابعة في تصنيعها، تخضع لتقلبات الأسواق العالمية ومزاج الدول المصدّرة، وتحول المجتمع إلى مجتمع استهلاكي بحت لا يمتلك أدوات السيادة على احتياجاته.

المخرج .

يستوجب العودة إلى الواجهة الصناعية أكثر من بيانات تفاؤلية حول المستقبل، والأجدى هو إعادة هندسة شاملة لسلسة القيمة، بدءاً من دعم الفلاح ومربي المواشي وإحياء تربية دود القز، ومن ثم تأهيل المحالج والمعامل، وانتهاءً بتقديم حوافز حقيقية للتصدير، مع فرض حماية جمركية تمنح الصناعة المحلية فترة سماح للتنفس.
فمن دون إرادة سياسية لإعادة الاعتبار للصناعة كخيار سيادي، وليس كبضاعة ترويجية في المؤتمرات، ستبقى سورية رهينة لواقع مرير، يزداد فيه الاستيراد اتساعاً، وتتقلص أي إمكانية لانعاش اقتصادي جاد.

نظرة على واقع عمال صناعة الأحذية

في إحدى جولاتنا بمنطقة الدحاديل على أطراف دمشق، التقينا بأبي ماهر، الذي يعمل في أحد معامل الأحذية الصغيرة المنتشرة عادة في مناطق السكن العشوائي، بعيداً عن أعين المؤسسات الحكومية ورقابتها. وخلال الدقائق التي جلسناها بضيافته، حاولنا أن نستطلع شيئاً من واقعه المهني والمعيشي بعيداً عن التقارير الجافة والأرقام الصامتة، فاسترسل في الحديث بعفويته ولهجته الريفية المحببة.

■ إلياس زيتون

يقول أبو ماهر:

«اشتغلت بهاد المعمل من أكثر من 6 سنين وسكنت قريب من شغلي هون ببيادر نادر، عندي 3 أولاد كلن مدارس، ابني بالابتدائية وبناتي إعدادي، بقبض باليوم تقريبا 200 ألف ليرة، طبعا بشتغل 12 ساعة باليوم، بس في استراحة وحيدة نص ساعة كل يوم كرمال ناكل أكلاتنا اللي بنجيبها معنا من البيت حسب شو طابخة أم ماهر».

سيدي حط بالخرج

يتابع حديثه وهو يشير إلى طاولة العمل التي يجلس إليها لساعات طويلة: «كل يوم بطلع من بيتي وهي الشمس يادوبها طالعة، وبرجع على بيتي وهي عم تغيب، مثلي مثل كل هالعالم أغلب وقتنا بالشغل. أول فترة كنت بتحمل القعدة الطويلة والشغل الصعب، بس هلق صار عندي مشاكل بالظهر والرقبة، والدكتور قلي إنو بداية ديسك. سيدي حط بالخرج...». لكن آلام الظهر ليست المشكلة الوحيدة التي يعاني منها أبو ماهر وزملاؤه. فالمعمل يعتمد بشكل أساسي على المواد اللاصقة المستخدمة في صناعة الأحذية، وهي مواد ذات روائح نفاذة يتعرض لها العمال يومياً ولساعات طويلة.
يقول: «ومثل مبتعرف، ريحة المواد عبت صدرنا لدرجة إنو صرنا نعتبرها جزء أساسي من يومنا. أول فترة كان راسي يوجعني وحس بدوخة، أما هلق صارت جزء من يومي، بس أكيد السعلة وضيق النفس كمان صار جزء من يومي. هلق لساتنا عايشين، شو عم يصير معنا، بس بعد سنين ما بعرف شو ممكن يصير».

شو مفكر عايشين بسويسرا؟

وعندما سألناه إن كان يتمتع بأي تأمين صحي أو ضمان اجتماعي، ابتسم ابتسامة قصيرة وقال:
«لا تأمين ولا عقد، شو شايفني بسويسرا؟! بمرض بتعالج لحالي، وبس غيب بيخصمولي. أنا بشتغل كل يوم بيومو، باخذ مصاري وبأمن ربطة الخبز كل يوم نفس الشي».
يحاول أبو ماهر أن يحسب مصاريف أسرته الشهرية فيجد أن الأرقام تسبقه دائماً. إيجار المنزل، الطعام، الملابس، أقساط الدروس والقرطاسية المدرسية، المواصلات، الأدوية، وفواتير الخدمات المختلفة، كلها تستهلك دخله بسرعة.
يقول: «أكيد الراتب ما بكفي، وأكيد أنا ما عم احكي إنو بدي اشتري سيارة أو أمن لولادي بيت، أنا عم احكي إنو ما بيكفيني كفي الشهر أكل وشرب وأجار. وهي ما حكينا إذا صار شي طارئ دكتور – دواء، أو خرب شي بالبيت بدو تصليح، وفورا بندور عحدا يدينا لأول الشهر، وطبعا كلو مثلك مثلك...»

من الجمل أذنو

المفارقة التي لا تغيب عن أبي ماهر أنه يشارك يومياً في إنتاج أحذية تباع في الأسواق تحت أسماء شركات معروفة، كون هذا المعمل الصغير يشتغل لصالح شركة تجارية للأحذية المعروفة، ويصل سعر الحذاء الواحد منها أحياناً إلى ما بين 600 و800 ألف ليرة سورية. وعندما سألناه عن ذلك أجاب بهدوء:
«هلق الأحذية اللي عم ننتجها بضاعة مرتبة وكواليتي عالية، بس يا أخي أنا صنعتو وبعرفو منيح، وبعرف قدي جلده وقدي خيطو وقدي أخد من وقتي ومن صحتي، وبعرف قدي عم يربحو، فليش ما بيعطونا أجر متل العالم والناس؟ ولا حدا يقول لهالشعب طولوا بالكم، لأنو العلة مو فينا، وطولة بالنا، العلة فيهم، وبهالطريقة اللي ماشية فيها البلد، كل مالها الأمور لأسوء، لدرجة إنو بالحي نسبة اللي عم يشتغلو قليلة كتير، الناس ماتت حرفيا ماتت».
قصة أبي ماهر ليست استثناءً، بل تشبه قصص آلاف العمال الذين يعملون يومياً في الورشات والمعامل الصغيرة المنتشرة في دمشق وريفها. عمال يعملون لساعات طويلة، ويتعرضون لمخاطر صحية ومهنية متعددة، بينما تغيب عنهم في كثير من الأحيان أبسط أشكال الحماية القانونية والتأمينية، لأنهم عمال اقتصاد الظل غير المنظم، وعمال في زمن ما زالت حكوماته المتتالية منذ عقود ترسم اقتصاداً متوحشاً لا يكترث بالعمال والمنتجين والكادحين.

مساوئ عدم تسجيل العمال في التأمينات الاجتماعية وآثارها على العامل ورب العمل

تُعد التأمينات الاجتماعية من أهم الأنظمة التي تهدف إلى حماية العامل ورب العمل على حد سواء، إذ توفر مظلة قانونية واجتماعية تضمن حقوق العامل في حالات المرض، وإصابات العمل، والعجز، والتقاعد، والوفاة، كما تسهم في تعزيز استقرار بيئة العمل وتنمية الاقتصاد الوطني. ورغم الأهمية الكبيرة لهذا النظام، لا تزال بعض المنشآت تمتنع عن تسجيل العمال في التأمينات الاجتماعية، سواء بهدف تقليل التكاليف أو نتيجة ضعف الوعي بأهمية الالتزام بالقوانين. ويترتب على هذا التصرف آثار سلبية جسيمة تطال العامل ورب العمل والمجتمع بأسره.

■ ميلاد شوقي

أولاً، يتضرر العامل بشكل مباشر عند عدم تسجيله في التأمينات الاجتماعية، حيث يفقد حقه في الاستفادة من العديد من المزايا التي يكفلها النظام، ففي حال تعرضه لإصابة أثناء العمل، قد يتحمل تكاليف العلاج بنفسه أو يواجه صعوبة في الحصول على التعويض المناسب، مما يؤثر في وضعه المالي والصحي، كما أنه يفقد حقه في المعاش التقاعدي الذي يؤمن له مصدر دخل بعد انتهاء سنوات خدمته، الأمر الذي يجعله عرضة للضائقة المالية في مرحلة الشيخوخة.

الأضرار تجتاح الجميع

ومن الآثار السلبية أيضا حرمان العامل من التعويضات التي تُصرف في حالات العجز أو الوفاة، وهو ما ينعكس على أسرته التي قد تجد نفسها دون أي مصدر للدخل في حال وقوع حادث أو وفاة المعيل، كما أن العامل غير المسجل يشعر بعدم الاستقرار الوظيفي، إذ لا يمتلك ضمانا قانونيا يحفظ حقوقه، وقد يتعرض للفصل التعسفي أو لإنهاء خدماته دون الحصول على المستحقات التي يكفلها النظام.

ولا تقتصر الأضرار على العامل وحده، بل تمتد لتشمل رب العمل أيضا. فقد يظن بعض أصحاب الأعمال أن عدم تسجيل العمال يحقق لهم وفرا ماليا من خلال تجنب دفع الاشتراكات، إلا أن هذا التوفير يكون مؤقتا، بينما تكون الخسائر المحتملة أكبر بكثير. فعند اكتشاف المخالفة من الجهات المختصة، قد يتعرض صاحب العمل لغرامات مالية مرتفعة، إضافة إلى إلزامه بسداد الاشتراكات بأثر رجعي، وربما مواجهة إجراءات قانونية قد تؤثر في نشاط المنشأة واستقرارها.

علاقة الحقوق بالسمعة

كما أن المنشآت التي لا تلتزم بتسجيل العاملين تفقد ثقة الموظفين والعملاء والشركاء التجاريين، إذ ينظر إليها على أنها لا تحترم الأنظمة ولا تراعي حقوق العاملين. وقد يؤدي ذلك إلى صعوبة استقطاب الكفاءات والمحافظة عليها، لأن الموظف يفضل العمل لدى جهة توفر له الأمان الوظيفي والحقوق النظامية.

ومن الناحية الإدارية، يؤدي عدم تسجيل العمال إلى زيادة النزاعات العمالية، حيث يطالب العامل بحقوقه أمام الجهات القضائية عند انتهاء العلاقة التعاقدية أو وقوع إصابة عمل، مما يستهلك وقتا وجهدا وتكاليف إضافية على صاحب العمل، في حين كان بالإمكان تجنب هذه المشكلات من خلال الالتزام بالنظام منذ البداية.

علاقة الحقوق التأمينية بالإنتاج

أما على مستوى المجتمع والاقتصاد، فإن انتشار ظاهرة عدم تسجيل العمال في التأمينات الاجتماعية يضعف منظومة الحماية الاجتماعية، ويزيد من الأعباء التي قد تتحملها الدولة في تقديم المساعدات للأفراد غير المشمولين بالتأمين. كما يؤثر سلبا في سوق العمل من خلال انتشار العمالة غير النظامية، وإضعاف المنافسة العادلة بين المنشآت، حيث تلتزم بعض الشركات بدفع الاشتراكات النظامية بينما تتجنبها شركات أخرى بصورة غير قانونية.

إضافة إلى ذلك، فإن الالتزام بالتأمينات الاجتماعية يسهم في رفع مستوى الإنتاجية، لأن العامل الذي يشعر بالأمان الوظيفي يكون أكثر التزاما وإخلاصا في أداء عمله، بينما يؤدي غياب هذا الشعور إلى انخفاض الدافعية وزيادة معدل دوران العمالة، وهو ما ينعكس سلبا على أداء المنشأة وجودة خدماتها أو منتجاتها.

حقوق ومصالح وأخلاق

ومن المهم نشر الوعي بين أصحاب الأعمال والعمال حول أهمية التأمينات الاجتماعية، وبيان أنها ليست عبئا ماليا بقدر ما هي استثمار في استقرار بيئة العمل وحماية جميع الأطراف. كما ينبغي تعزيز الرقابة على المنشآت المخالفة، وتطبيق العقوبات النظامية بحق من يمتنع عن تسجيل العاملين، إلى جانب تشجيع العمال على المطالبة بحقوقهم والإبلاغ عن أي مخالفات تتعلق بعدم تسجيلهم.

وفي الختام، فإن تسجيل العمال في التأمينات الاجتماعية ليس مجرد التزام قانوني، بل هو مسؤولية أخلاقية واجتماعية تسهم في حفظ كرامة العامل وضمان حقوقه، وفي الوقت نفسه تحمي صاحب العمل من المخاطر القانونية والمالية، وتعزز استقرار المنشأة وسمعتها. لذلك، فإن الالتزام بأنظمة التأمينات الاجتماعية يمثل ركيزة أساسية لبناء سوق عمل عادل ومستقر، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة التي يستفيد منها الجميع.

ماذا بعد انتهاء ورشات التثقيف النقابي؟

نشرت صفحة «صوت عمالي في الجمهورية العربية السورية» خلال الأيام الماضية عدداً من المنشورات تناولت اختتام ورشات تنمية القدرات النقابية والإعداد النقابي التي استضافتها اتحادات المحافظات، في إطار الخطة المركزية التي نفذتها أمانة التثقيف والإعلام في الاتحاد العام لنقابات العمال. كما ثمّن الاتحاد العام الجهود التنظيمية التي بذلتها الاتحادات المستضيفة والمحاضرون والمشاركون لإنجاح هذه الورشات وتحقيق أهدافها التدريبية.

ولا شك أن أي جهد يبذل في مجال الإعداد والتثقيف النقابي يستحق التقدير، خاصة في مرحلة تشهد تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة، وتفرض على التنظيم النقابي تطوير أدواته ورفع كفاءة كوادره وقدرته على التعامل مع التحديات المستجدة في سوق العمل وعلاقات الإنتاج.

منظومة إعداد نقابي مستدامة

لكن أهمية هذه الورشات يجب أن تكون نقطة انطلاق لا نقطة نهاية. فالحركة النقابية بحاجة اليوم إلى ما هو أبعد من النشاطات التدريبية المحدودة زمنيا، وهي بحاجة إلى بناء منظومة إعداد نقابي مستمرة، تقوم على مدارس ودورات متخصصة تعقد بشكل دوري على مستوى المركز والمحافظات، وتستهدف مختلف المستويات التنظيمية داخل الحركة النقابية.

وفي هذا السياق يبرز سؤال لا يقل أهمية عن الورشات نفسها: ما هو المنهاج النقابي الذي يدرّس في هذه الدورات؟ وما هي الكراسات والمواد التعليمية المعتمدة؟ وما هي الرؤية الفكرية والتنظيمية التي يجري تقديمها للكوادر النقابية الجديدة؟ إن وضع هذه المناهج والكراسات بين أيدي العمال والمهتمين بالإعلام العمالي والنقابي من شأنه أن يفتح بابا واسعا للنقاش والحوار والإغناء والتطوير. فالثقافة النقابية ليست شأنا خاصا بالمشاركين في الدورات فقط، بل هي جزء من الثقافة العمالية العامة التي ينبغي أن تكون متاحة للنقاش والمراجعة والاستفادة منها على أوسع نطاق ممكن.

كما أن نشر هذه المواد يسهم في رفع مستوى الوعي العمالي، ويتيح للعمال الاطلاع على حقوقهم وواجباتهم وآليات العمل النقابي، ويحول المعرفة النقابية من مادة محصورة في قاعات التدريب إلى معرفة متاحة لكل من يرغب في الاستفادة منها.

ويبقى الأهم أن تتركز جهود الإعداد النقابي على القيادات الصغيرة في اللجان النقابية والمجالس الإنتاجية ومواقع العمل المباشرة. فهؤلاء هم الأكثر احتكاكا بالعمال وقضاياهم اليومية، وهم الحلقة التي تنتقل عبرها المعرفة النقابية إلى التجمعات العمالية. وكل استثمار في تأهيل هذه الكوادر سينعكس بصورة مباشرة على مستوى الأداء النقابي وقدرته على تمثيل مصالح العمال والدفاع عنها.

فالورشات التدريبية خطوة مطلوبة، لكن بناء ثقافة نقابية راسخة يحتاج إلى مشروع إعداد مستمر، وإلى مناهج مفتوحة للنقاش والتطوير، وإلى وصول المعرفة النقابية إلى كل موقع عمل وكل عامل يرغب في أن يكون شريكا واعيا في الدفاع عن حقوقه ومصالحه.

الأزمات المتراكمة... الحركة

تعيش البلاد حالة من التأزم والقلق المتصاعد، محمولة على أوضاع تتفاقم سوءاً يوماً بعد يوم، على المستويات الاقتصادية-الاجتماعية، المعاشية، الأمنية، والسياسية.

■ مركز دراسات قاسيون

وتسهم في هذا التأزم ثلاثة عوامل متراكبة:

1- الإرث الثقيل للسلطة السابقة، من أزمات ودمار وتخريب استمر عقوداً متتالية، تاركاً البلاد في حالةٍ من الإنهاك الشامل، ابتداء من البنية التحتية المتداعية، تعليماً وصحة وطرقات وإلخ، وأجهزة الدولة المنخورة بالفساد والفوضى، وليس انتهاءً بالتدمير الممنهج للبشر وللانتماء الوطني الشامل، وما تم زرعه من أحقاد وثارات وفرقة بين أبناء البلد الواحد... وقد تعزز هذا الإرث المدمر خلال السنوات الـ14 الأخيرة من عمر سلطة الأسد، بأن أسهم فيه بشكل مباشر أمراء الحرب من كل الأطراف، والذين قدموا «إسهاماتهم» في حالة الخراب والتفرقة، ولم يبخلوا إطلاقاً في زرع الشقاق والفتن على أسس طائفية وقومية ودينية.

2- التدخلات والضغوط الخارجية المختلفة، السابقة والحالية، وعلى رأسها الضغوط الأمريكية-«الإسرائيلية»، التي تحاول دفع البلاد نحو انفجار جديد شامل؛ عبر العقوبات التي لم يتم رفعها بشكل فعلي حتى اللحظة، وعبر الوصفات الاقتصادية الليبرالية الجديدة لصندوق النقد والبنك الدوليين، وعبر الاعتداءات العسكرية «الإسرائيلية»، وعبر الفتن الطائفية والدينية والقومية التي تجري تغذيتها بشكل مستمر، ناهيك عن استخدام الأدوات ذات الطابع الإرهابي بمختلف مسمياتها وأشكالها، وعلى رأسها «داعش»، في إحداث فوضى أمنية إضافية.

3- السياسات والإجراءات المتبعة من السلطات القائمة حتى الآن، والتي تنحو منحى احتكار السلطة والثروة من جهة، بعيداً عن مشاركة حقيقية للسوريين، وعن البحث عن صيغ توافقية تعيد تأسيس عقد اجتماعي جديد لبلاد هي بأمس الحاجة لإعادة لم شملها... ومن جهة أخرى السياسات الاقتصادية الاجتماعية التي ما تزال تسير من حيث الجوهر في ركب السياسات الليبرالية الجديدة السابقة، التي كانت متبعة أيام الأسد، والتي تركز على اقتصاد الأبهة والسياحة، بعيداً عن الزراعة والصناعة، وتعمل على إنهاء أي دور اجتماعي لجهاز الدولة، لمصلحة دور مفترض لرؤوس أموال خاصة لم تأت ولن تأتي ما دام الظرف الأمني والاجتماعي-السياسي والقانوني بشكله الراهن. ومن جهة ثالثة، فإن السياسات والإجراءات المتبعة، ما تزال تنظر إلى الخارج بوصفه البوصلة الأساسية؛ أي أنها ترى أن أساس الحكم هو إيجاد المعادلة المناسبة للعلاقات مع الخارج، وتنظر إلى الداخل السوري بوصفه ثانوياً ضمن المعادلة!

أزمات متراكمة من إرث الأسد وضغوط خارجية واحتكار للثروة ترفع الاحتجاجات أربعة أضعاف وتقترب من عتبة الرضى الاجتماعي الحرجة جداً

ثلاثة اقتباسات

في سياق محاولة البحث عن المخرج، ربما من المفيد التذكير بثلاثة اقتباسات، هي كالآتي:

أولاً: «رصدت قاسيون خلال آخر 8 أسابيع، 185 تجمعاً احتجاجياً، تنوع بين اعتصام ومظاهرة ووقفة احتجاجية، وتنوعت مطالبه بين اقتصادية معيشية ومطلبية، وحقوقية وغيرها، مع أرجحية كبيرة للتحركات ذات الأساس الاقتصادي الاجتماعي.

بالمقارنة مع شهور «2-3-4»، فإن وسطي الاحتجاجات الأسبوعية قد ارتفع من 6 أسبوعياً، إلى 23 أسبوعياً، أي قرابة 4 أضعاف. من المتوقع أن الاتجاه العام سيبقى متصاعداً مع غياب الحلول واستمرار تردي الأوضاع الاقتصادية المعيشية، ولكن من المتوقع أيضاً أن تشهد الحركة موجات من التراجع والتقدم، على أساس الظروف المختلفة التي تمر بها البلاد وخاصة ذات الطابع الأمني التي تدفع الحركة نحو انكفاء أو تراجع مؤقت، ونحو عودة أقوى».

الاقتباس السابق هو من «موجز عن الأحداث الأكثر أساسية بين اجتماعي المجلس المركزي»، المقدم للاجتماع الثالث للمجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية، يوم السبت 18 تموز الجاري.

ثانياً: كان قد جاء في التقرير السياسي للاجتماع الثاني للمجلس المركزي «11 نيسان 2026»: «منذ اجتماع المجلس المركزي الأخير بعد المؤتمر، يمكن القول إن مستوى عدم الرضى في المجتمع عن الأوضاع المعيشية هو في ارتفاع مطرد، وإذا كان عدم الرضى هذا يعكس درجة معينة من الاستياء، فإن هذه الدرجة اليوم بلغت مستوى معيناً من النشاط في المجتمع».

ثالثاً: أعاد الحادث المروري الدموي على «طريق الموت» بين دمشق ودير الزور، والذي وقع يوم السبت 2026/7/25، وراح ضحيته 35 إنساناً، إضافة إلى عشرات المصابين، أعاد التذكير بفيضان نهر الفرات، وبجملة المآسي والصعوبات التي يعيشها سكان المنطقة الشرقية في البلاد... في هذا السياق، من المفيد أيضاً التذكير ببعض مما جاء في افتتاحية قاسيون رقم 1280 «من دروس الفيضان»:

«أولاً: الفيضان مؤشرٌ ودليلٌ واضح على حجم الإهمال والتهميش المتراكم عبر عقود، للمنطقة الشمالية الشرقية في سورية؛ فلطالما كانت المنطقة مصدراً أساسياً لثروات البلاد، من نفط وقمح وقطن وغير ذلك، ولطالما كانت هي نفسها، بين أكثر مناطق البلاد فقراً وتهميشاً وضعفاً يصل حدّ الانعدام بالتنمية، وفي كل المجالات على الإطلاق، وعلى رأسها التنمية الاقتصادية، والصحية، والتعليمية.

ثانياً: هذا الإهمال ما يزال مستمراً بعد سقوط سلطة الأسد، بل ويمكن القول إنه سار خطوات إضافية للأمام؛ ابتداءً برفع الدعم عن كل ما يتعلق بالزراعة، من محروقات وبذار وأسمدة ومبيدات... ومروراً بإهمال القطاع الصحي بمختلف فروعه، وليس انتهاءً بتسعيرة القمح التي باتت تغطي بعد «المكافأة» تكلفة الزراعة البعلية، ولكنها ما تزال أقل بكثير من تكلفة زراعة القمح بالري «وفقاً لإحصاءات قديمة، قبل 2011، إذ لا توجد إحصاءات جديدة، فإن زراعة القمح بالري تشغل 43% من إجمالي مساحة زراعة القمح، ولكن تنتج نحو 70% من إجمالي إنتاج القمح في البلاد، في حين تشغل الزراعة البعلية 57% وتنتج نحو 30% من الإجمالي».

ثالثاً: يصبح الإهمال والتهميش أشد وطأة حين يقترن بضعف الكفاءة العلمية في التعامل مع الكوارث، هذا الضعف الذي يمكنه أن يحول نعمة موسم مطير إلى نقمة، وهو ما ظهر جلياً، وعبّر بصورة جديدة عن الثمن الباهظ الذي يمكن أن تدفعه البلاد نتيجة اعتماد سياسة تقوم على تقديم الولاء السياسي على الكفاءة المهنية، وتقوم على محاولة احتكار كل شيء في البلاد والتحكم به بعيداً عن أي مشاركة حقيقية للناس، وبعيداً عن الاستفادة من الكم الهائل من الكفاءات السورية داخل البلاد وخارجها، والتي جرى ويجري تهميشها بشكل متعاظم».

الحركة الشعبية

حين بدأت الحركة الشعبية بالانطلاق والتعاظم عام 2011، لم تنفع محاولات الأسد وصمها بالخيانة أو المؤامرة أو الاندساس أو غير ذلك من الاتهامات؛ ببساطة، لأن هنالك قانوناً موضوعياً يكمن وراء خروج الناس للاحتجاج والتظاهر. والمسألة هنا لا تتعلق بنوعية الطربوش الأيديولوجي الذي تلبسه السلطة، سواء كان قومياً أو إسلامياً أو يسارياً؛ القانون الموضوعي يسري على الجميع أيا تكن طرابيشهم، وأساسه هو فكرة «الرضى الاجتماعي»، التي تقوم على ثلاثة حوامل: «حامل اقتصادي- اجتماعي، حامل ديمقراطي، وحامل وطني».

في كل زمان ومكان، يقيّم الناسُ السلطات التي تحكمهم استناداً إلى هذه الحوامل الثلاثة معاً، ويحددون درجة رضاهم عن تلك السلطات في كل من هذه القضايا الثلاث، ويحددون المحصلة النهائية لرضاهم بتركيبها معاً؛ فيمكن

الشعبية وعتبة «الرضى الاجتماعي»

أن يتحمل الناس قدراً معيناً من الضغوط الاقتصادية المعاشية، في حال كانوا راضين عن درجة الحريات السياسية، وعن السياسات الوطنية العامة، ويمكن لهم أن يتحملوا قدراً من الضغط على الحريات السياسية في حال كانت أوضاعهم الاقتصادية– الاجتماعية معقولة... وهكذا... ولكن هنالك عتبة من عدم الرضى في القضايا الثلاث كمحصلة، حين يصلها الناس، فإنهم سينطلقون عفوياً نحو الاحتجاج والتظاهر. ورغم التطور الهائل في العلوم الاجتماعية، وفي استخدام تقنيات الذكاء الصناعي في رصد التحولات الاجتماعية، فإن التحديد الدقيق لتلك العتبة الحرجة، ما يزال صعباً، ربما بالنسبة لما نملكه من موارد علمية وتقنية على الأقل... ولكن الأكيد هو أنه من الممكن تقدير تلك العتبة، عبر التواصل المباشر المستمر مع الناس... ويمكن لمن يتواصل مع السوريين بشكل حي ومباشر في مختلف مناطق البلاد اليوم، أن يدرك أننا لسنا بعيدين أبداً عن تلك العتبة، وبل ونقترب منها بشكل سريع. وما نراه خلال الأشهر القليلة الماضية من تحركات شعبية، هو البداية فحسب.

نعمة ونقمة!

نزول الناس إلى الشارع، وضغطهم باتجاه حدوث تغييرات في السياسات المتبعة تجاههم، هو أمر موضوعي كما أسلفنا، يتعلق بتراكم وتفاقم المشكلات التي تحتاج حلاً، على المستويات الاقتصادية–الاجتماعية، والوطنية والديمقراطية.

ومع ذلك، فإن هذا لا يلغي بحال من الأحوال دور العوامل الخارجية المختلفة، التي يمكنها أن تدفع نحو اتجاهات سلبية، ونحو اقتتال داخلي، ونحو تخريب شامل، وهو بالفعل ما شهدنا فصولاً منه بين 2011 و2024.

ولكن لأن الظاهرة موضوعية بطبيعتها، فإن أول المسلّمات التي ينبغي الانطلاق منها، هو أنه لا يمكن منعها، ولا يمكن معالجتها، لا بالقمع ولا بالعنف وببيع الأوهام... الأدوات السابقة يمكن أن تخدِّرها مؤقتاً، يمكن أن تحرفها عن اتجاهها، ولكنها بالتأكيد لن تنهيها، ولن تعالجها، بل والأسوأ أنها يمكن أن تحولها من نعمة إلى نقمة، فتدخُل الناس في صناعة تاريخهم، هو من حيث المبدأ نعمة ينبغي البناء عليها، لأن دفاع عموم الناس عن مصالحهم، هو في جوهره دفاع عن البلاد والأرض والسلم، لأنهم هم البلاد وهم الأرض في نهاية المطاف، والنخب والأنظمة التي تحكم، تجيء وتذهب، بينما تبقى البلاد ويبقى أهلها...

نقمة؟

يمكن للحركة الشعبية التي ستتسع موضوعياً، أفقياً وعمودياً، في البلاد، أن تتحول إلى نقمة، في أي من الحالات التالية:

أولاً: أن يتم حرفها من نضالات يشترك فيها أبناء الـ90% وأكثر الذين تحت خط الفقر، في طول البلاد وعرضها، ومن مختلف مكوناتها، إلى صراع طائفي/ديني/قومي، يضرب فيه الفقير السوري أخاه، لمصلحة زعماء وأمراء الطوائف والقوميات والأديان.

ثانياً: أن يتم حرفها عن السِّلمية نحو العنف والاقتتال، أيًّا تكن الشعارات التي يتم رفعها؛ فمجرد اللجوء إلى السلاح يعني فتح أبواب جهنم على السوريين مجدداً، وإلى آجال غير معلومة، ونحو نهايات سوداء لا يمكن أن يُستثنى منها دمار الدولة نفسها، كوحدة جغرافية سياسية.

ثالثاً: أن يتم حرفها عبر التدخلات الخارجية، السياسية والمالية والعسكرية، والتي ستعمل على الاستثمار في حراك السوريين لتخديم مصالحها هي، وعلى حساب مصالحهم، خاصة وأن لدينا على حدودنا جاراً سامًّا حاقداً يطربه الرقص على دمائنا وعلى اقتتالنا الداخلي هو «إسرائيل»، ويقول ذلك علناً، ويجعله جزءاً من مخططه الأساسي تجاه المنطقة ككل.

رابعاً: أن تتم مواجهة الاحتجاجات بالقمع والعنف، أو تجاهلها وتطنيشها، أو محاولة بيعها الأوهام دون تقديم شيء حقيقي لها... ورغم اختلاف ما يمكن أن تؤول إليه على أساس الاحتمالات الثلاثة في التعامل، فإن المحصلة ستكون سلبية بكل الأحوال، وستساهم في تحول الحركة الشعبية إلى نقمة على أهلها وعلى الدولة ككل.

لتصبح الحركة الشعبية نعمة لا نقمة يجب رفض الطائفية والعنف والتدخل الخارجي مع سياسات حكومية استباقية وشاملة تلبي مطالب الفقراء

نعمة؟

قبل الدخول في ما ينبغي عمله لتكون الحركة الشعبية نعمة على أبنائها وعلى المجتمع والدولة السورية، لا بد من إعادة التأكيد على أنها مسألة موضوعية، أي أن خروجها وتوسعها هو أمر لا مفر منه، ولن تنفع معه لا محاولات التجاهل، ولا محاولات التخدير أو بيع الأوهام... ولأنها ظاهرة موضوعية، ينبغي التعامل معها على هذا الأساس، والانطلاق من أنها قائمة ومتوسعة لا محالة.

والحال كذلك، فإن ما ينبغي عمله لتكون الحركة الشعبية نعمة وخيراً على البلاد وأهلها، يتركز في الاتجاهات التالية:

أولاً: هنالك مسؤولية كبرى على عاتق القوى السياسية عليها أن تتحملها. من المعلوم أن جزءاً أساسياً من الحركة السياسية السورية التي نشأت خلال وبعد الحرب العالمية الثانية قد ماتت وانتهت حتى لو بقيت عناوينها، وأن هنالك حركة سياسية جديدة ما تزال في طور النشوء، تتكون من القوى التي تسعى جادة للتكيف من الفضاء السياسي القديم، ومن قوى جديدة بالكامل، الآن بدأت بالظهور ومحاولة التبلور... القوى التي تحاول أن تكون جزءاً من الفضاء السياسي الجديد، عليها مسؤوليات واضحة:

أ– أن تقدم برامج وحلولاً واضحة في الإطار الاقتصادي الاجتماعي والسياسي والوطني العام.

ب– أن تكون على اتصال حقيقي مع الناس، وأن تشتغل على توحيد قواهم على أساس المصالح الوطنية الحقيقية، وفي العمق منها المصالح الاقتصادية الاجتماعية، بعيداً عن أي تفرقة طائفية أو دينية أو قومية.

ج– أن تتعلم من حراك الناس العفوي، وأن تقف إلى جانبهم، وأن تضع بين يديهم خبراتها المتراكمة، بعيداً عن التعالي التقليدي للنخب المنفصلة عن الناس.

د– أن ترفض أي شكل من أشكال العنف أو التدخل الخارجي، وأن تعتمد على قوة السوريين، وقوة اجتماعهم وتوافقهم؛ لأن أي اعتماد على العنف أو على التدخلات الخارجية، هو مقتلة للبلاد وللقوى السياسية نفسها، كما أظهرت التجربة السابقة لمن اعتمدوا على الخارج، بوضوح ما بعده وضوح.

ثانياً: هنالك مسؤولية كبرى على السلطات القائمة، التي عليها ليس فقط أن تتعامل مع مطالب الناس وتعمل على تلبيتها، «وهذا لا يحدث حتى الآن بشكل فعلي»، بل عليها أن تسبق تلك المطالب... التجاوب مع المطالب أولاً بأول، وإن كان أمراً جيداً ومفيداً، «ونكرر أنه لا يحصل حتى الآن»، فهو غير كاف كما تعلّمنا التجارب التاريخية. الحل الوحيد هو أن يكون تجاوب السلطات القائمة مع مطالب الناس استباقياً وأعلى منها، وأن يكون شاملاً للجوانب الاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية والوطنية، بهذه الطريقة فقط يمكن احتواء الحركة الشعبية، والنزول عن عتبة عدم الرضا، إن كان هنالك من يريد احتواءها بالمعنى الإيجابي. وعلى السلطات بطبيعة الحال، ألّا تكرر الأخطاء التي تكرّرها معظم السلطات: التجاهل والتطنيش، أو الرد العنيف، أو استخدام الفوالق لشق الناس ضد بعضها البعض؛ فحتى من وجهة نظر براغماتية بحتة، فإن هذا لا يمكن أن ينفع في الحالة السورية، بوجود أطراف خارجية قوية تريد الاستثمار في الشقاق، ضد مصالح السوريين جميعهم، وضمناً ضد مصالح السلطات نفسها.

ثالثاً: من مسؤوليات الحركة الشعبية نفسها، في طريق التحول إلى نعمة وخير للبلاد وأهلها، أن تستفيد إلى الحدود القصوى من تجاربها السابقة. وضمناً فإن عليها:

1. الابتعاد عن العنف بأي شكل من أشكاله.
2. الابتعاد عن التعويل على الخارج أيا يكن هذا الخارج، وأيا تكن الشعارات التي يطرحها، سواء كان أوروبيا أو أمريكيا أو غير ذلك.
3. الابتعاد عن أي انقسامات طائفية أو قومية أو دينية، والتركيز على ما يجمع السوريين، وبالدرجة الأولى على أن أكثر من 90% منهم تحت خط الفقر.
4. التحلي بالصبر والعقلانية، والانتقال نحو الأمام خطوة خطوة بشكل مدروس، والاعتماد على التعاون والتضامن والتكافل بين أصحاب المطالب المحقّة في طول البلاد وعرضها.

حلب... صورة المكان أم صورة الحياة اليومية للناس؟

لم يكن الجدل الذي رافق تجميل دوار الليرمون في حلب خلافاً حول تصميم هندسي أو مجسم جمالي، بل كشف عن سؤال أعمق يتعلق بفلسفة إدارة المدن: ما هي أولويات التنمية؟ وهل وظيفة الإدارة المحلية صناعة المشهد البصري، أم تحسين الحياة اليومية للمواطن؟

لا أحد يعترض على أن تكون حلب مدينة جميلة. فمدينة بهذا التاريخ تستحق ساحات ومداخل وحدائق تليق بها. كما أن الاهتمام بالفضاء العام جزء من احترام المدينة وسكانها، ويسهم في تحسين المشهد الحضري، ورفع الروح المعنوية، وإعطاء انطباع إيجابي للزوار والمستثمرين.

لكن المشكلة تبدأ عندما يتحول مشروع تجميلي إلى عنوان للإنجاز، بينما تبقى الملفات التي تمس حياة الناس بصورة مباشرة أكثر إلحاحا وأقل حضورا في الخطاب الرسمي. عندها يصبح الجدل طبيعيا، ليس لأن الناس ضد الجمال، بل لأنهم يتساءلون عن ترتيب الأولويات.

الرد الرسمي على الانتقادات كان أن المشروع لم يُنفذ من موازنة المحافظة، بل بتمويل من إحدى الفعاليات الاقتصادية، وكأن مصدر التمويل وحده كاف لإغلاق باب النقاش. صحيح أن مساهمة القطاع الخاص في خدمة المدينة أمر إيجابي، بل إنها ضرورة في ظل محدودية الموارد العامة، لكن ذلك لا يعفي الإدارة المحلية من مسؤوليتها في توجيه هذه المساهمات نحو ما تحتاجه المدينة فعلاً.

فالمال الخاص عندما يُخصص لمشروع عام لا يصبح خارج إطار التخطيط العام. والمحافظة ليست مجرد جهة تمنح الموافقات أو تستقبل المبادرات، بل هي الجهة التي يفترض أن تمتلك رؤية تنموية واضحة، وتحدد الأولويات، وتوجه الشراكات بما يحقق أكبر منفعة للمجتمع.

وهنا يكمن جوهر القضية.

السؤال ليس من دفع ثمن المشروع؟

بل هل كان هذا المشروع هو الخيار الأكثر إلحاحا؟ ولو عرضت فعالية اقتصادية تمويل مشروع مماثل، هل تمتلك المحافظة رؤية تقول إن المدينة اليوم تحتاج إلى تأهيل مدرسة أو تطوير شبكة إنارة أو إصلاح طريق أو إنشاء حديقة عامة أو دعم مشروع إنتاجي أكثر من حاجتها إلى تجميل دوار؟

هذا هو الدور الحقيقي للإدارة المحلية.

فوظيفة المحافظة لا تقتصر على تنفيذ المشاريع، بل على إدارة الأولويات. ومن دون هذه الرؤية تصبح التنمية رهنا بالمبادرات الفردية، ويصبح القرار بيد الممول أكثر مما هو بيد المخطط.

المدن الحديثة لا تُدار بهذه الطريقة. ففي معظم التجارب الناجحة، تضع البلديات والمحافظات خططا تنموية واضحة، ثم تدعو القطاع الخاص للمشاركة في تنفيذها. أما أن يختار الممول المشروع، ثم تبحث الإدارة عن مبررات له، فهذا يعكس غياب التخطيط أكثر مما يعكس نجاح الشراكة.

وهذا لا يعني التقليل من قيمة تجميل المدينة، بل وضعه في سياقه الصحيح.

فالمدينة ليست واجهة، وليست صورة تُلتقط في حفل افتتاح. المدينة، هي شبكة متكاملة من الخدمات والبنية التحتية والاقتصاد والبيئة والثقافة والفضاءات العامة. والجمال فيها ليس مشروعا منفصلا، بل نتيجة طبيعية لإدارة ناجحة تحسن حياة الناس أولا.

ليست المعضلة تجميل الدوار بل غياب رؤية الأولويات الجمال الحقيقي ثمرة تحسين حياة الناس لا مشاريع رمزية منفصلة عن احتياجاتهم

حين يشعر المواطن أن طرقه أفضل، وخدماته أكثر استقرارا، وأحياءه أنظف، وفرصه الاقتصادية أكبر، سيصبح تجميل الدوار إضافة جميلة إلى مسار واضح من التنمية. أما عندما تسبق المشاريع الرمزية المشاريع الأساسية، فإنها تتحول- شاء القائمون عليها أم أبوا- إلى مادة للنقد.

والأهم من ذلك أن المحافظة مطالبة بالنظر إلى التمويل الخاص باعتباره أداة للتنمية المستدامة، لا مجرد مصدر لتمويل مشاريع متفرقة. فبدلا من استقبال مبادرات منفصلة، يمكنها إطلاق برنامج واضح للمسؤولية المجتمعية، يحدد أولويات المدينة ويدعو الفعاليات الاقتصادية إلى المساهمة فيها وفق رؤية معلنة وشفافة.

عندها لن يكون السؤال من سيمول تجميل دوار؟

بل كيف يمكن للقطاع الخاص أن يشارك في تطوير المدينة بأكملها؟

فربما يمول أحدهم إعادة تأهيل مدرسة، وآخر مركزا صحيا، وثالثا مشروعا بيئيا، ورابعا تطوير حديقة عامة أو دعما للنقل أو للتدريب المهني. هنا تصبح المسؤولية المجتمعية شريكا حقيقيا في التنمية، لا مجرد مساهمة في تحسين المشهد البصري.

إن نجاح أي إدارة محلية لا يقاس بعدد المشاريع التي تفتتح، ولا بحجم التغطية الإعلامية التي ترافقها، بل بقدرتها على بناء مدينة أكثر قابلية للحياة. فالناس لا يحاسبون الإدارات على جمال الدوارات وحدها، بل على جودة حياتهم داخل المدينة.

لذلك فإن النقاش الدائر حول دوار الليرمون يجب ألا يختزل بين مؤيد للتجميل ومعارض له. هذا تبسيط لا يخدم أحدا. القضية الحقيقية هي بناء نموذج جديد في إدارة المدينة، تكون فيه الأولويات واضحة، والشراكات موجهة، والقرارات مبنية على احتياجات المجتمع لا على القيمة الإعلامية للمشاريع.

حلب تستحق أن تستعيد جمالها، لكن جمال المدن لا يبدأ من الحجر، بل من الإنسان. تبدأ المدينة الجميلة عندما يشعر سكانها أن الإدارة تنظر إلى احتياجاتهم قبل أن تنظر إلى الصورة، وأنها تعتبر القطاع الخاص شريكا في التنمية لا ممولا لمشاريع رمزية.

فالمدينة التي تحترم الإنسان ستصبح جميلة بالضرورة، أما المدينة التي تهتم بالصورة قبل الإنسان فقد تحصل على مشهد جذاب، لكنها تبقى عاجزة عن بناء حياة أفضل.

ففي النهاية، ليست المشكلة في دوار جرى تجميله، بل في الفلسفة التي تقف خلف اختيار المشاريع. وإذا كانت المحافظة تريد بالفعل أن تبني صورة جديدة لحلب، فإن أفضل صورة يمكن أن تقدمها ليست دوارا جميلا، بل مدينة يشعر أهلها بأن أولوياتهم هي أولويات إدارتهم، وأن كل ليرة، سواء جاءت من المال العام أو من التمويل الخاص، وُضعت في المكان الذي يحقق أكبر أثر لحاضر المدينة ومستقبلها.

حلب لا تحتاج إلى مداخل جميلة فقط، بل إلى مستقبل أجمل. لا تحتاج إلى تحسين صورتها أمام الزائر فقط، بل إلى تحسين واقعها أمام أهلها.

لذلك فإن السؤال الحقيقي ليس هل نجمل المكان أم نخدم الإنسان؟

السؤال هو هل نملك إدارة تجعل جمال المكان نتيجة طبيعية لتحسن حياة الإنسان؟

لأن المدينة التي تُبنى للناس ستصبح جميلة، أما المدينة التي تُبنى للصورة فقط فستبقى صورة.

بيان كثير الكلام.. قليل القرار

لم يكن البيان الصادر عن اتحاد غرف الصناعة السورية عقب اجتماع الهيئة العامة الثاني للاتحاد، المنعقد في 22 تموز بحضور وزير الاقتصاد والصناعة ونائبه ومعاونيه، مجرد خبر عن اجتماع دوري، بل كان يفترض أن يشكل محطة مفصلية تعكس بداية معالجة فعلية للأزمات التي أنهكت الصناعة السورية. إلا أن القراءة المتأنية للبيان تكشف مفارقة لافتة، فالصناعيون حضروا بقائمة مطالب معروفة ومكررة، بينما غادر ممثلو الحكومة من دون أن يعلنوا قراراً واحداً جديداً يلبي أياً منها.

لقد استعرض رئيس اتحاد غرف الصناعة، كما جاء في البيان، أبرز المطالب التي رفعها الاتحاد إلى الفريق الحكومي، وفي مقدمتها: إلغاء الرسوم الجمركية على المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج، تخفيض أسعار حوامل الطاقة إلى المستويات العالمية، إلغاء مكتب الدور والمناقلة على المنافذ البرية، تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل مع الدول المقيدة للصادرات السورية، فرض رسوم حماية ضد الإغراق، إخضاع المستوردات للفحص، وخفض الضرائب والرسوم المختلفة.

لكن السؤال البديهي هو: ما الجديد؟

هذه ليست مطالب ولدت في هذا الاجتماع، بل هي الملفات نفسها التي يكررها الصناعيون منذ سنوات، لأنها تمثل العوائق الأساسية أمام استمرار الإنتاج. الجديد كان يفترض أن يأتي من الطرف الحكومي، لا من الطرف الذي يعيد عرض معاناته للمرة العاشرة.

فالبيان، رغم طوله، لا يتضمن إعلاناً عن تخفيض الرسوم، ولا تعديل أسعار الطاقة، ولا إلغاء الإجراءات التي يشتكي منها الصناعيون، ولا تشكيل لجان بمهل زمنية ملزمة، ولا حتى تعهداً حكومياً واضحاً بموعد لمعالجة هذه الملفات. وبذلك بدا الاجتماع أقرب إلى جلسة استماع رسمية، منه إلى اجتماع لاتخاذ قرارات.

الأكثر إثارة للانتباه كان حديث وزير الاقتصاد والصناعة، الذي أكد أن الوزارة تتجه نحو تمكين اتحاد غرف الصناعة ليكون القناة الرسمية والتنسيقية مع الحكومة، وأن دور الدولة يجب أن يقتصر على التيسير والتدخل الاستثنائي. هذا الطرح قد يبدو منسجماً مع اقتصاد السوق، لكنه بلغ ذروته عندما اختتم الوزير مداخلته، بحسب نص البيان، بدعوة مباشرة للصناعيين والاتحاد إلى «تقديم منظومة وطنية متكاملة لتطوير الصناعة تشمل رؤية واضحة ومؤشرات أداء دقيقة تحدد متطلبات النهوض بالصناعة الوطنية".

وهنا تبرز علامة الاستفهام الكبرى.

فمن المسؤول عن إعداد المنظومة الوطنية للصناعة؟ هل هي الحكومة، ممثلة بوزارة الاقتصاد والصناعة، أم اتحاد غرف الصناعة؟ من الطبيعي أن يشارك الصناعيون في رسم السياسات، وأن يقدموا خبراتهم ومقترحاتهم، لكن من غير الطبيعي أن تتحول الحكومة إلى جهة تطلب من أصحاب المصلحة إعداد الاستراتيجية الوطنية التي يفترض أنها من صميم اختصاصها.

فالسياسة الصناعية ليست مجرد قائمة أمنيات يكتبها الصناعيون، بل هي منظومة تشمل التشريعات، والسياسة الضريبية، والسياسة الجمركية، والطاقة، والتمويل، والتعليم المهني، والاستثمار، والتجارة الخارجية، والبنية التحتية. وهذه كلها أدوات لا يملكها اتحاد غرف الصناعة، بل تملكها الدولة وحدها.

والسؤال الذي يفرض نفسه: إذا كانت الوزارة تطلب من الصناعيين إعداد «منظومة وطنية متكاملة»، فما الذي أعدته هي منذ تسلمها مسؤولياتها؟ وأين هي الاستراتيجية الحكومية التي يفترض أن تعرض على القطاع الخاص للنقاش والتطوير؟

إن الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص لا تعني نقل مسؤولية التخطيط إلى القطاع الخاص. فالدولة في اقتصاد السوق قد لا تدير المصانع، لكنها تبقى مسؤولة عن رسم السياسات العامة، وتهيئة البيئة الاستثمارية، واتخاذ القرارات التي تعالج اختناقات الإنتاج. أما الصناعيون فدورهم أن يكونوا شركاء في التنفيذ والتقييم، لا أن يتحملوا عبء صياغة السياسة الوطنية بدلاً من الحكومة.

والمفارقة أن البيان نفسه يؤكد أن سنوات طويلة مرت على الصناعة في ظل ظروف قاسية، وأن أعمال الاتحاد اقتصرت على الحد الأدنى بسبب ضعف الموارد، ثم يعود ليحمل هذا الاتحاد مهمة إعداد منظومة وطنية شاملة للنهوض بالصناعة، بينما تكتفي الوزارة بدور المستمع والمنتظر.

إن الصناعة السورية لا تحتاج اليوم إلى مزيد من الاجتماعات ولا إلى إعادة تدوير المطالب نفسها، بل تحتاج إلى قرارات تنفيذية واضحة ومواعيد زمنية ملزمة وإرادة سياسية تتحمل مسؤوليتها كاملة. فالقطاع الصناعي لم يعد يطالب بتشخيص أزماته، لأنه يعرفها جيداً، وإنما ينتظر من الحكومة أن تستخدم صلاحياتها لمعالجتها.

لذلك، فإن البيان، على الرغم من زخمه الإعلامي، كشف عن فجوة واضحة بين ما يطلبه الصناعيون وما تقدمه الحكومة. فالأولون أعادوا عرض قائمة معروفة من المطالب، بينما اكتفى المسؤولون بإطلاق عناوين عامة عن الاقتصاد الحر والشراكة، وانتهى الاجتماع بتكليف الصناعيين بإعداد رؤية وطنية، وكأن الدولة أصبحت تنتظر من القطاع الخاص أن يرسم لها الطريق الذي يفترض أنها جاءت أصلاً لقيادة السير فيه.

تلف أسطوانات الغاز في القامشلي... أزمة تتفاقم بين غياب الصيانة وضعف الرقابة

تتزايد شكاوى سكان مدينة القامشلي خلال الأشهر الأخيرة من تكرار حالات تلف أسطوانات الغاز المنزلي، في مشكلة باتت تمس شريحة واسعة من الأهالي، ليس بسبب تعطل الأسطوانات وخروجها عن الخدمة فقط، وإنما لما تشكله من مخاطر على السلامة العامة داخل المنازل أيضاً، في ظل غياب برامج دورية لفحصها وصيانتها أو استبدالها.

■ مراسل قاسيون

ويشير مواطنون إلى أن كثيراً من الأسطوانات المتداولة تجاوزت عمرها الافتراضي، وأصبحت تعاني من تآكل في جسم الأسطوانة أو تلف في الصمام، ما يؤدي إلى تسرب الغاز أو صعوبة إغلاقه وإحكامه. كما أن بعض الأسطوانات تتعرض للصدأ نتيجة سوء التخزين أو الاستخدام المتكرر في ظروف غير مناسبة، بينما تظهر في حالات أخرى تشققات أو انبعاجات تقلل من مستوى الأمان.

ولا تقتصر أسباب المشكلة على تقادم الأسطوانات فحسب، بل تمتد إلى ضعف عمليات الفحص الفني قبل إعادة تعبئتها، إضافة إلى محدودية مراكز الصيانة المتخصصة، واعتماد بعض الورش على إصلاحات مؤقتة لا تعالج الخلل بشكل جذري. كما أن عمليات النقل والتداول غير السليمة، وإلقاء الأسطوانات أو تكديسها بشكل عشوائي، تسهم في زيادة نسبة التلف.

ويؤكد مختصون أن استمرار تداول الأسطوانات التالفة يرفع من احتمالات وقوع حوادث تسرب الغاز والحرائق والانفجارات المنزلية، خاصة مع ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف، ما يجعل القضية تتجاوز الجانب الخدمي لتصبح قضية تتعلق بالسلامة العامة وحماية الأرواح والممتلكات.

ويرى مواطنون أن الحل يبدأ بإطلاق حملة شاملة لفحص جميع الأسطوانات المتداولة وسحب غير الصالح منها بشكل نهائي، مع توفير أسطوانات جديدة أو مجددة وفق المواصفات الفنية المعتمدة، بما يضمن سلامة المستخدمين. كما يدعون إلى إلزام مراكز التعبئة بإجراء اختبار دوري للأسطوانات قبل تعبئتها، ومنع إعادة تداول أي أسطوانة تظهر عليها علامات التلف أو التآكل.

كذلك تبرز الحاجة إلى تشديد الرقابة على عمليات النقل والتخزين، وتوفير قطع تبديل أصلية للصمامات والمنظمات، إلى جانب تنظيم حملات توعية للمواطنين حول طرق الاستخدام الآمن للغاز المنزلي، وكيفية اكتشاف التسرب والتعامل معه، وضرورة الامتناع عن استخدام أي أسطوانة تبدو عليها آثار الصدأ أو التشقق أو تسرب الغاز.

إن معالجة هذه المشكلة لا تتطلب حلولاً إسعافية مؤقتة، بل خطة متكاملة تشمل الصيانة الدورية، وتجديد الأسطوانات، وتعزيز الرقابة الفنية، بما يضمن توفير خدمة آمنة للمواطنين ويحد من المخاطر التي تهدد آلاف الأسر في مدينة القامشلي، خصوصاً مع استمرار الاعتماد على الغاز المنزلي بوصفه المصدر الأساسي للطهي في معظم المنازل.

قفزة في أسعار مستلزمات الإنتاج... والفلاح يدفع الثمن!

في مشهد يعكس حجم المأساة التي يعيشها الفلاح السوري، تناقلت مواقع التواصل مقطعاً مصوراً لفلاح في ريف حماة يقوم بإتلاف محصول «الخيار» الذي أنفق عليه ما لا يملك، ليخلص إلى أن ما جناه لا يساوي حتى ثمن البذار التي زرعها، وهذه ليست حادثة معزولة، بل صورة مختصرة لواقع زراعي ينهار تحت وطأة ارتفاع جنوني في أسعار الأسمدة والمبيدات والأدوية الزراعية، يفوق حتى وتيرة ارتفاع سعر صرف الدولار نفسه الذي تسعر به.

■ منية سليمان

في الأول من تموز 2025، سجل سعر صرف الدولار مقابل الليرة 9,950 ل.س، وبعد عام واحد بالضبط، قفز السعر إلى 13,100 ل.س، أي بارتفاع نسبته 31,65%.

لكن المفاجئ والمخيف في الوقت نفسه، أن أسعار الأسمدة قفزت بنسب تتراوح بين 30–48%، ووفقا لتقارير البنك الدولي التي تؤكد ارتفاع أسعار الأسمدة عالميا ومحليا بنسب متقاربة، أي إن الزيادة فاقت ارتفاع سعر الصرف، وكأن ثمّة عاملاً آخر يعمل خلف الكواليس، لا علاقة له بتذبذب العملة، ليصبح الفلاح في حلقة مفرغة من الجشع!

ففي تموز 2026، بلغ سعر سماد اليوريا «كيس 50 كغ» نحو 600,000 ل.س، وكذلك سجل سماد السوبر فوسفات سعرا تجاوز 650,000 ل.س، في أرقام تنبئ بكارثة إنتاجية وشيكة.

ولم تتوقف القصة على الأسمدة، بل طالت المبيدات الحشرية والأدوية الزراعية بقفزات جنونية خلال الفترة المذكورة أعلاه، فمبيد «الألفا سايبر» الذي كان سعر اللتر منه نحو 154,000 ل.س وصل إلى 180,000 ل.س، بارتفاع نسبته 16,66%، أما مبيد «دمكتين» فكانت المفاجأة الأكبر، حيث قفز سعر اللتر من 80,000 ل.س إلى 240,000 ل.س، أي بارتفاع فاق 200%!

أي إن سعره بالدولار قفز من 6,1 دولارات، إلى 18,4 دولارا، ليكون الفارق دليلاً قاطعا على أن هنالك جشعا تجاريا يتخفى خلف ستار تقلبات سعر الصرف.

ولم يتوقف الارتفاع عند هذا الحد، «فالكبريت الذواب» قفز سعر الكيلوغرام منه بنسبة 50% ليصل إلى 260,000 ل.س، كذلك ظرف مانع التغذية ارتفع بالنسبة نفسها ليسجل 55,000 ل.س للظرف.

قد تبدو هذه الأرقام مجرد أصفار على الورق، لكنها بالنسبة للفلاح كارثة حقيقية، فالأسمدة والمبيدات تشكل نحو 45% من تكاليف الإنتاج الكلية، وهي مدخلات أساسية لا غنى عنها مع كل هذه القفزات، ليجد الفلاح نفسه أمام خيار واحد؛ إما تقليل استخدام الأسمدة والمبيدات إلى الحد الأدنى، ما يعني انخفاض الإنتاجية بنسب تتراوح بين 10% و25% وفقا لبعض الاختصاصيين، أو الاستمرار بالشراء والغرق في ديون لا نهاية لها.

المستفيد الوحيد من هذه المعادلة هم حيتان التجارة والمستوردون في حلقات التوريد، وحيتان أسواق الهال والمصدرون في حلقات التسويق، ويحققون أرباحا مضمونة، أما الخاسر فهو الفلاح الذي يتحمل أعباء الإنتاج دون أي ضمانات، والمستهلك «المفقر» الذي سيدفع لاحقا ثمن ارتفاع أسعار السلع نتيجة تراجع الإنتاج المحلي وهوامش استغلال مضاعفة لسلسلة حلقات الوساطة.

إن ما يحدث ليس مجرد تقلبات سوقية عابرة، بل هو نتيجة حتمية لسياسات اقتصادية تقوم على الترقيع بدلا من التخطيط، وعلى اللا مبالاة بدلا من الدعم الفعلي، فالدعم المفترض للفلاحين يتبخر في طريق وصوله إليهم، لصالح حلقات الوساطة والاستيراد التي تستنزف القطاع.

فمعالجة هذه الأزمة لا يمكن أن تكون عبر إجراءات جزئية أو موسمية، بل تتطلب سياسة اقتصادية زراعية متكاملة تبدأ من تأمين الأسمدة كسلعة استراتيجية، عبر تشجيع الإنتاج المحلي وعقود استيراد طويلة الأجل تقلل تقلب الأسعار، ودعم مباشر وموجه للفئات الأكثر إنتاجا. الأهم من ذلك، هو كسر احتكار حلقات التوريد والتسويق، وضمان وصول الدعم إلى مستحقيه الفعليين.

فالفلاح السوري ليس بحاجة إلى وعود، بل إلى سياسات تنقذه من الغرق، قبل أن تتحول أراضي سورية الخصبة إلى صحارى قاحلة، ويصبح الأمن الغذائي مجرد ذكرى في كتب التاريخ، ومشهد فلاح حماة سيكون مجرد البداية!

دماء على طريق الإهمال... فاجعة دمشق– دير الزور التي كشفت المستور

في الخامس والعشرين من تموز 2026، استفاقت سورية على واحدة من أكثر الكوارث المرورية إيلاماً في السنوات الأخيرة. فقد أدى تصادم مروع بين حافلتين على طريق دمشق– دير الزور، في المنطقة الواقعة بين السخنة وتدمر، إلى مقتل 35 شخصاً وإصابة 30 آخرين، بعد أن اندلع حريق في إحدى الحافلتين، لتتحول الرحلة إلى مأساة إنسانية بكل ما تحمله الكلمة من معنى. وقد كانت إحدى الحافلتين تقل عدداً من منتسبي قوى الأمن الداخلي، بينما كانت الأخرى حافلة مدنية. ولا تزال الجهات المختصة تحقق في الأسباب المباشرة للحادث.

لكن الكارثة الحقيقية لا تكمن في الحادث وحده، بل فيما كشفه من واقع مرير ظل لسنوات يُؤجل الحديث عنه أو يُكتفى بوصفه بأنه «ظروف صعبة». فالطرق لا تقتل الناس وحدها، بل يقتلهم أيضا الإهمال المزمن، وسوء الإدارة، وغياب الحد الأدنى من معايير السلامة.

طريق دمشق– دير الزور ليس مجرد طريق دولي، بل شريان يربط شرق البلاد بغربها، ومع ذلك لا يزال يعاني من تهالك واضح، ونقص في الصيانة، وافتقار إلى وسائل الأمان الحديثة. طريق طويل تعبره آلاف المركبات، لكنه يفتقد في أجزاء واسعة منه إلى ما يجب أن يتوافر في أي طريق دولي من بنية تحتية آمنة. وعندما تتحول الطرق إلى مصائد للموت، فإن الحديث عن حادث عرضي يصبح تبسيطا مخلا للمشكلة.

ولم تتوقف المأساة عند لحظة التصادم، بل امتدت إلى مرحلة الإنقاذ. فقد أعادت الكارثة طرح سؤال مؤلم: أين نقاط الإسعاف والطوارئ المنتشرة على هذا الطريق؟ وأين مراكز الدفاع المدني القادرة على الوصول خلال دقائق بدل أن يتحول عامل الزمن إلى شريك في زيادة عدد الضحايا؟ إن كل دقيقة يتأخر فيها الإنقاذ قد تعني فقدان حياة كان يمكن إنقاذها، وهو ما يجعل تطوير منظومة الاستجابة للطوارئ ضرورة لا تحتمل التأجيل.

كما سلط الحادث الضوء على واقع المشافي في المناطق الشرقية والوسطى، ولا سيما في تدمر ودير الزور، حيث برزت الحاجة إلى نقل عدد من المصابين إلى مشاف أخرى بعد استنفار واسع للقطاع الصحي. وهذا يطرح تساؤلات مشروعة حول مدى جاهزية المشافي الواقعة على الطرق الدولية للتعامل مع الحوادث الجماعية، وحول كفاية الكوادر الطبية والتجهيزات والإمدادات اللازمة لمواجهة الكوارث عندما تقع.

إن ما حدث لا ينبغي أن يمر باعتباره خبرا عابرا ينتهي بانتهاء مراسم الدفن. فكل كارثة من هذا النوع يجب أن تتحول إلى نقطة مراجعة شاملة لواقع الطرق، ومنظومة الإسعاف، وجاهزية الدفاع المدني، وقدرات المشافي. أما الاكتفاء ببيانات التعزية والأسف، فهو لا يمنع تكرار المأساة، ولا يعيد الضحايا إلى أسرهم.

لقد دفع خمسة وثلاثون إنسانا حياتهم ثمنا لحادث واحد، لكن السؤال الذي يجب أن يُطرح هو: كم حادثا آخر يجب أن يقع قبل أن تصبح سلامة الطرق أولوية وطنية؟ وكم أسرة أخرى يجب أن تفقد أبناءها قبل أن تُرصد الموارد اللازمة لصيانة الطرق، وإنشاء نقاط إسعاف وإنقاذ، وتعزيز قدرات المشافي في المحافظات البعيدة؟

رحم الله الضحايا، وشفى المصابين، لكن أفضل وفاء لهم ليس في كلمات الرثاء، بل في اتخاذ قرارات جادة تمنع أن تتكرر هذه الفاجعة على الطريق نفسه أو على أي طريق آخر في سورية. فالدول تُقاس بقدرتها على حماية حياة مواطنيها، وليس بعدد بيانات التعزية التي تصدرها بعد كل كارثة.

الهزيمة ليست قدراً... لكن سياسات الإفقار تجعلها كذلك

لم تكن إشاعة رفع سعر الخبز، رغم نفيها الرسمي، مجرد خبر عابر. لقد كانت اختباراً لحجم الخوف الذي استقر في وعي السوريين بعد سنوات طويلة من الضغوط الاقتصادية. فالإشاعة لم ترعب الناس لأنها مؤكدة، بل لأنها بدت قابلة للتصديق، ولأنها أعادت في لحظة واحدة استحضار ذاكرة ممتلئة بالخسارات المتراكمة. ففي بلد يعيش فيه المواطن على حافة الاحتمال، تصبح الإشاعة حدثاً اقتصادياً واجتماعياً بحد ذاتها، لأنها تلامس جرحاً مفتوحاً لا يندمل.

المواطن السوري لم يعد يخسر معركة واحدة، بل يخوض كل يوم حرب استنزاف على عشرات الجبهات. هزيمة الدخل أمام الإنفاق، وهزيمة القدرة الشرائية أمام الأسعار، وهزيمة الليرة أمام الدولار، وهزيمة الباحث عن عمل أمام البطالة، وهزيمة الأسرة أمام أبسط احتياجاتها. حتى الرغبات الصغيرة للأطفال لم تعد مجرد مطالب عائلية، بل تحولت إلى اختبارات قاسية لقدرة الأهل على حماية كرامتهم قبل تأمين احتياجات أبنائهم.

ولم تعد نشرات أسعار المشتقات النفطية مجرد قرارات إدارية، بل تحولت إلى نشرات هزيمة جديدة، تحمل معها ارتفاعاً في كلفة النقل والإنتاج والغذاء وكل تفاصيل الحياة. كما أن نشرات سعر الصرف في السوق الموازية أصبحت تعلن يومياً عن اقتطاع جزء جديد من القوة الشرائية للمواطن، وكأن دخله يتآكل وهو ينظر إليه عاجزاً عن الدفاع عنه.

المشكلة لم تعد في الأزمة وحدها، بل في الطريقة التي أديرت بها. فبدل أن تكون الدولة خط الدفاع الأول عن المجتمع في مواجهة الانهيار الاقتصادي، اتجهت السياسات العامة نحو تقليص دورها الاجتماعي والاقتصادي، عبر رفع الدعم تدريجياً عن السلع والخدمات الأساسية، وخفض الإنفاق العام، وتوسيع الاعتماد على آليات السوق، في وقت كانت فيه القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية تعاني أصلاً من ارتفاع التكاليف، وضعف التمويل، واختناقات الإنتاج، وعدم قدرتها على توليد فرص العمل والدخل.

إن أخطر ما فعلته هذه السياسات أنها نقلت كلفة الأزمة إلى المواطن، بينما بقيت أدوات الحماية الاجتماعية تتراجع عاماً بعد عام. فأصبح الفرد يواجه التضخم، وتراجع قيمة العملة، وارتفاع الأسعار، وانخفاض الدخل، بقدراته الذاتية فقط، في معركة غير متكافئة مع قوى السوق.

ومع ذلك، فإن ما حال دون الانهيار الكامل حتى الآن ليس نجاح السياسات الاقتصادية، بل قدرة السوريين الاستثنائية على الصمود والتكيف. لقد استطاعت الأسر، رغم كل شيء، أن تبتكر وسائل للبقاء، وأن تعيد ترتيب أولوياتها، وأن تتحمل ما لا يمكن تحمّله. هذا الصمود هو الذي أجّل الهزيمة الكبرى، لكنه ليس مورداً لا ينضب، ولا يجوز أن يتحول إلى ذريعة للاستمرار في تحميل المواطنين أثمان الأزمة. فالصمود ليس سياسة عامة، والتكيف ليس برنامجاً اقتصادياً، والاحتمال ليس بديلاً عن العدالة الاجتماعية. وعندما تتحول سياسات الإفقار إلى نهج دائم، فإنها لا تكتفي بإضعاف المجتمع، بل تستنزف آخر ما يملكه من قدرة على المقاومة.

وإذا استمرت السياسات الاقتصادية بالاتجاه نفسه، فإن المواطن قد يربح بعض المعارك اليومية بفضل صبره وإصراره، لكنه سيخسر الحرب في نهاية المطاف. وعندها لن تكون الخسارة فردية، بل ستطال المجتمع بأكمله، لأن المجتمع الذي يتم استنزافه وتتسع فيه دوائر الفقر يفقد تدريجياً قدرته على الإنتاج والاستقرار والأمل.

المطلوب اليوم ليس مزيداً من تحميل الناس أعباء الأزمة، بل مراجعة جذرية للخيارات الاقتصادية والاجتماعية. المطلوب أن تستعيد الدولة دورها بوصفها الضامن للتوازن الاجتماعي، لا مجرد مراقب لحركة السوق. أن تعود إلى دعم الإنتاج الوطني، وحماية القطاعات الزراعية والصناعية، وتعزيز الإنفاق على الخدمات الأساسية، وإعادة بناء شبكة حماية اجتماعية حقيقية، بما يحفظ للمواطن حقه في حياة كريمة، ويصون كرامته المعيشية والخدمية.

كما أن المطلوب هو وضع ضوابط فعلية تحد من تغول قوى السوق والمضاربة والاحتكار، بحيث لا تبقى حياة الناس رهينة تقلبات الأسعار والمضاربين، ولا يصبح الخبز، والدواء، والطاقة، والنقل، مجرد سلع تخضع لمنطق الربح وحده.

إن المواطن السوري لا يطلب امتيازات استثنائية، بل يطالب بحقه الطبيعي في أن تكون الدولة إلى جانبه لا أن تتركه وحيداً في مواجهة السوق. وما لم يتحقق هذا التحول، ستبقى كل إشاعة اقتصادية قادرة على إثارة الذعر، وكل نشرة أسعار إعلاناً عن هزيمة جديدة، فيما يبقى الانتصار الحقيقي مؤجلاً إلى اليوم الذي تستعيد فيه السياسة الاقتصادية وظيفتها الأساسية؛ حماية الإنسان قبل الأرقام، والمجتمع قبل السوق.

السياحة... حلم الاستجمام وكابوس الأسعار

يعيش السوريون صيفاً ساخناً بكل المقاييس، ويسعى الملايين، ومنهم من لم ير البحر في حياته قط، لتعويض السنوات باقتناص فرصة السياحة الداخلية، لكنهم يصطدمون بسوق غير خاضعة للرقابة، تترك الأسعار لآليات العرض والطلب المشوهة.

■ سلمى صلاح

وقد تحولت السياحة إلى رفاهية، حيث يلتقي جشع السوق بتآكل القدرة الشرائية، ليغدو الهروب إلى الوجهات السياحية عبئاً أشد وطأة من حر الصيف.

ويدفع المصطاف نحو 700 ألف ليرة لقضاء ليلة واحدة في شاليه تنقصه الكهرباء والتكييف، ويرتفع السعر إلى مليون ليرة في نهاية الأسبوع، ليُفاجأ أنه دفع ثمناً باهظاً مقابل خدمات لا ترقى حتى إلى مستوى الحد الأدنى من متطلبات الراحة.

غير أن صدمة الأسعار تتضاعف عندما تُقرأ على خلفية الأجور والمعيشة. ففي الوقت الذي يقدر فيه الحد الأدنى لتكاليف معيشة أسرة من خمسة أفراد بنحو 7,9 ملايين ليرة شهرياً، لا يتجاوز الحد الأدنى للأجور، حتى بعد الزيادة الأخيرة، سوى 1,256 مليون ليرة. وهذا يعني أن ليلة واحدة في شاليه متواضع تُعادل أكثر من نصف راتب موظف يعمل طوال الشهر. ومن هنا لم يكن غريباً أن يصف أحد المصطافين الأسعار بأنها «لا تتناسب مع دخل المواطن».

كما يكشف الواقع عن تفاوت اجتماعي واضح، لا يستره أي بريق سياحي، إذ إن فئة قليلة تستأجر شاليهات مكيفة وغرفاً في المنتجعات بملايين الليرات، وفئة محدودة الدخل، تشكل الغالبية الساحقة من السوريين، تضطر للجوء إلى المنتزهات أو الشواطئ العامة التي تبلغ رسوم دخولها نحو 75 ألف ليرة، وهو مبلغ مرتفع بحسابات الدخل أيضاً.

في الجهة المقابلة، يدافع أصحاب المجمعات السياحية عن هذه الأسعار، محمّلين ارتفاع التكاليف المسؤولية. لكن هذا التبرير ينهار أمام جودة الخدمات، وعلى العكس، يشتكي المصطافون من ضعف النظافة وغياب الاهتمام، واصفين الأسعار بأنها «تضاهي أوروبا أحياناً».

فيما يُحمّل المواطنون غياب الرقابة الفعلية المسؤولية، في وقت سمحت فيه آليات السوق بتحميل المستهلك تكاليف التشغيل كاملة من دون أي التزام بتحسين الجودة.

غير أن الصورة لا تكتمل من دون تسليط الضوء على مسؤولية المواطن نفسه. فإهمال النظافة العامة، وتكديس النفايات في وجهات سياحية، مثل بحيرة زرزر، حتى تحولت إلى «مكب نفايات»، يحمله الزوار أنفسهم؛ إذ لا يمكن إلقاء كامل المسؤولية بهذا الجانب على الجهات الرسمية أو مقدمي الخدمة فقط.

فإهمال الأفراد للمرافق العامة على حساب المصلحة الجماعية، وتدمير مورد مشترك، سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف الصيانة، التي تؤدي بدورها إلى ارتفاع الأسعار، وصولاً إلى تذمر المواطن من السعر والجودة معاً.

حين يصبح السلاح قاضياً... من ينقذ الدولة قبل المجتمع؟

لم يكن انفجار القنبلة اليدوية في مدينة طفس بريف درعا في 23 تموز 2026، الذي أودى بحياة شخصين وأوقع عدداً من الجرحى إثر مشاجرة بين مجموعة من الأشخاص، سوى الحلقة الأحدث في سلسلة متصاعدة من العنف المجتمعي الذي بات يفرض نفسه على المشهد السوري. هذه الحادثة ليست الأولى، وعلى الأرجح لن تكون الأخيرة إذا استمرت الخلافات الشخصية والعائلية تُحسم بالرصاص والقنابل بدل أن تُحسم بالقانون.

المقلق في الأمر أن استخدام القنابل اليدوية في نزاع مدني لم يعد يبدو حدثا استثنائيا يثير الصدمة، بل أصبح جزءاً من واقع يتكرر في أكثر من محافظة، في مؤشر خطر على حجم انفلات السلاح، وتراجع قدرة الدولة على احتكار استخدام القوة، وتآكل هيبة القانون أمام منطق القوة.

فما يجري اليوم لم يعد مجرد ارتفاع في معدلات الجريمة، بل تحول تدريجي في طبيعة المجتمع نفسه. خلاف على كلمة، أو مشكلة عائلية، أو نزاع بين جيران، أو ثأر قديم، كلها أسباب كانت تُحل سابقاً عبر القضاء أو وجهاء المجتمع، لكنها باتت اليوم تنتهي في كثير من الأحيان بجنازات جديدة، ومصابين، وثارات جديدة، ومجتمع يزداد انقساما.

وتكفي جولة سريعة على الحوادث التي شهدتها البلاد خلال الأشهر الماضية لإدراك حجم المشكلة.

ففي ريف دمشق، تحولت الخلافات العائلية إلى جرائم قتل داخل المنازل. ففي 4 تموز 2026، شهدت بلدة القاسمية خلافاً عائلياً انتهى بإطلاق نار داخل المنزل، ما أدى إلى مقتل سيدة وإصابة ابنها بجروح خطرة. وبعد أقل من أسبوعين، وتحديداً في 17 تموز، تطور خلاف بين مجموعة من الشبان في منطقة السبينة إلى شجار مسلح انتهى بمقتل أحدهم برصاص مسدس. إنها حوادث تؤكد أن السلاح بات حاضراً في أدق تفاصيل النزاعات اليومية، وأن لحظة الغضب أصبحت كافية لإنهاء حياة إنسان.

وفي درعا، تجاوز الأمر استخدام البنادق والمسدسات إلى القنابل اليدوية. ففي بلدة الجيزة، تحول خلاف بين عائلتين إلى اشتباك استخدمت فيه الأسلحة النارية والقنابل اليدوية، وأسفر عن إصابة ثلاثة أشخاص، بينهم مصاب تعرض لثلاث طلقات نارية. وقبل ذلك، في 25 أيار 2026، أدى شجار بين أفراد في بلدة سهم الجولان إلى انفجار قنبلة يدوية وإصابة أحد المشاركين بشظاياها. ثم جاءت مأساة طفس لتؤكد أن استخدام المتفجرات في الخلافات المدنية لم يعد استثناءً، بل أصبح واقعاً بالغ الخطورة يهدد حياة المدنيين ويكشف حجم السلاح المنفلت المنتشر بين الأفراد.

وفي حلب، لم تكن الأحياء السكنية بمنأى عن هذه الظاهرة. ففي 20 تموز 2026، أعاد خلاف ثأري بين عائلتين في حي بني زيد إنتاج مشهد العنف، بعدما تحول إلى اشتباك مسلح أسفر عن مقتل شخص وإصابة عدد من المدنيين، بينهم امرأة وطفل، إضافة إلى إصابة أربعة أشخاص من إحدى العائلتين. هنا لم يعد ثمن الخلاف يدفعه أطرافه فقط، بل أصبح المدنيون الأبرياء جزءاً من فاتورة الدم.

أما دير الزور، فقد شهدت بدورها حوادث تعكس خطورة السلاح المنفلت. ففي 24 حزيران 2026، قتل طفل في بلدة مراط برصاصة طائشة خلال مشاجرة بين أقارب تطورت إلى إطلاق نار، في مشهد يختصر العبث الذي يدفع ثمنه من لا علاقة لهم بالخلاف. وبعد أقل من شهر، في 16 تموز، انتهى خلاف شخصي في منطقة الأشيطح بمقتل رجل بعد أن أطلق عليه عدة أشخاص النار مستخدمين أربع بنادق، وكأن الخلاف لا يمكن حسمه إلا باستعراض القوة.

وفي حمص، لم يكن المشهد مختلفاً. ففي 17 تموز 2026، تحول خلاف بين عدة أشخاص قرب منطقة العريضة في الريف الغربي إلى إطلاق نار أدى إلى مقتل شخص وإصابة آخر، بينما شهد ريف حماة في 23 حزيران 2026 اشتباكاً بين عائلتين في قريتي الجيد والدرابلة استخدمت فيه الأسلحة الفردية، وانتهى بمقتل امرأة وإصابة عدد من الأشخاص، في حادثة تعكس كيف يمكن لخلاف قديم أن يتحول إلى مواجهة دامية بمجرد توفر السلاح.

القاسم المشترك بين جميع هذه الحوادث ليس المكان ولا الأطراف، وإنما غياب الرادع. فما إن يقع خلاف حتى يُستدعى السلاح بدل القانون، وتُستنفر العائلات بدل المؤسسات، ويصبح منطق القوة هو الفيصل. وهذه ليست أزمة أمنية عابرة، بل مؤشر على خلل عميق في العلاقة بين المواطن والدولة.

إن انتشار الأسلحة الفردية بهذا الشكل، ووصول استخدامها إلى القنابل اليدوية في نزاعات مدنية، لا يمكن التعامل معه باعتباره مجرد تجاوزات فردية. إنه نتيجة تراكم سنوات من انفلات السلاح، وضعف ضبط حيازته، وتراجع هيبة الدولة، واهتزاز ثقة المواطنين بقدرة مؤسسات إنفاذ القانون على التدخل السريع والحاسم، فضلاً عن شعور متزايد لدى البعض بأن استخدام السلاح قد يمر من دون عقاب رادع.

انفلات السلاح بقنابله في مشاجرات سوريا يهدد الدولة إنقاذها يبدأ بحسم القانون واستعادة هيبة المؤسسات قبل أن يلتهم الثأر المجتمع

وهنا تكمن الخطورة الحقيقية. فالدولة لا تقاس فقط بوجود مؤسساتها، وإنما بقدرتها على فرض القانون واحتكار استخدام القوة. وعندما يصبح السلاح وسيلة لحل الخلافات اليومية، فإن هيبة الدولة تتراجع تلقائيا، ويحل محلها قانون العصبية والثأر وفرض الأمر الواقع.

إن استمرار هذا الواقع دون معالجة جذرية سيؤدي إلى نتائج تتجاوز ارتفاع أعداد القتلى والجرحى. فهو يكرس ثقافة الإفلات من العقاب، ويقوض الثقة بمؤسسات العدالة، ويغذي دوائر الانتقام، ويهدد النسيج الاجتماعي الذي أنهكته سنوات الحرب. فكل رصاصة تطلق في مشاجرة، وكل قنبلة تلقى في حي سكني، لا تقتل ضحية فحسب، بل تصيب فكرة الدولة في صميمها.

إن استعادة الدولة لدورها وهيبتها لم تعد ترفا سياسيا، بل ضرورة وطنية ملحة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بحصر السلاح بيد المؤسسات الشرعية، وتطبيق القانون على الجميع بلا استثناء، ومحاسبة كل من يستخدم السلاح في النزاعات المدنية محاسبة سريعة وحاسمة، بالتوازي مع إعادة بناء ثقة المواطنين بأن حقوقهم لا تُنتزع بالقوة، وإنما يحميها قانون عادل ودولة قادرة.

أما الاستمرار في تأجيل هذه المواجهة، فلن يعني سوى منح الفوضى مزيداً من الوقت لتترسخ، ومنح السلاح مزيداً من الشرعية غير المعلنة، ومنح ثقافة الثأر والإفلات من العقاب فرصة أكبر لابتلاع ما تبقى من السلم الأهلي. وعندها لن يكون الخاسر أفراداً سقطوا في مشاجرات، بل ستكون الدولة نفسها، ومعها المجتمع بأكمله.

الذرة الصفراء في الرقة... موسمٌ يذبل تحت وطأة التكاليف

كانت محافظة الرقة، ما قبل عام 2011، تنتج وحدها نحو 150 ألف طن من الذرة الصفراء سنوياً على مساحة تجاوزت 21 ألف هكتار. لكن الموسم الحالي يشهد تراجعاً في المساحات المزروعة بنسبة تناهز 50%؛ وهو انهيار لا يُعزى إلى الجفاف أو الحرب فقط، بل إلى معادلة إنتاجية خاسرة صاغتها تكاليف خيالية، وسياسات متضاربة، واحتكار طاحن.

■ نور الإبراهيم

تكاليف «تكسر الظهر»!

تشكو الغالبية العظمى من المزارعين من الارتفاع الكبير في التكاليف، وقد فضل قسم كبير منهم ترك أراضيهم بوراً بعد حصاد موسم القمح هذا العام، مُفضلين الخسارة المقدَّرة على المجازفة بديون تطاردهم لسنوات.

فقد قفزت تكلفة زراعة الدونم الواحد من الذرة الصفراء إلى نحو 185 دولارا، بعد أن بلغت العام الماضي 100 دولار. ويتوزع هذا المبلغ بين شراء البذار المستورد، والأسمدة الآزوتية «اليوريا»، وأجور اليد العاملة، والحراثة، والري، والمحروقات، والنقل.

وتشير الأرقام إلى أن سعر طن اليوريا وحده بلغ مستويات قياسية تراوحت بين 720 و740 دولارا للطن، وهو ضعف السعر العالمي تقريبا، الذي يبلغ 446 دولارا. ما جعل التسميد، وهو عنصر جوهري، عبئا كبيرا.

أما المحروقات فهي حكاية أخرى؛ فقد بات المزارع يكافح اليوم لتأمين احتياجاته بأسعار تشهد زيادة يومية.

الدَّين المؤجل

ونتيجة غياب السيولة، خاصة لتأخر تسليم مستحقات محصول القمح، لم يجد المزارعون مفرا من اللجوء إلى نظام الدَّين، الذي تحول إلى فخ مالي محكم.

فيحصل المزارع على البذار والأسمدة والمبيدات من الوكلاء والصيدليات الزراعية بالدَّين، على أن يسدد القيمة بعد الحصاد، لكن بنسبة زيادة تصل إلى 40% فوق السعر النقدي.

أزمة المجففات ... أزمة كل عام

يعاني المزارعون كل عام من نقص المجففات، التي تحولت من خدمة أساسية تقدمها الدولة دعما لهم، إلى «هبة» يسيطر عليها القطاع الخاص، الذي فرض تسعيرا باهظا، يلتهم أي هامش ربح متبقي.

وبات المزارعون منذ سنوات يعمدون إلى تجفيف المحصول بنشر الذرة على الأسطح والشوارع، وهي آلية تُخفض الجودة، وبالتالي السعر. وهكذا يجد المزارع نفسه أمام تكاليف منهكة تدفعه إلى الانسحاب من دورة الإنتاج تماما.

وهذه الآلية لا تضر بالمزارع فقط، بل تخدم وبشكل واضح مصالح كبار المستوردين والتجار، المستفيدين من تراجع الإنتاج المحلي لتبرير فتح باب الاستيراد، وتحويل سورية بالمحصلة إلى سوق استهلاكية دائمة، على حساب المنتج المحلي والأمن الغذائي.

من يدفع الثمن؟

يعد التراجع الحاد في زراعة الذرة الصفراء إنذارا حقيقيا، فالذرة ليست محصولا استهلاكيا عاديا، بل المادة الأساسية للأعلاف التي تغذي قطاع الدواجن والثروة الحيوانية.

وانخفاض إنتاجها يعني ارتفاع أسعار الأعلاف، ثم ارتفاع أسعار اللحوم والبيض والحليب، لتطال الموجة جيب المواطن المفقر.

وفي الوقت نفسه يُترك المزارع، سواء في الرقة أو غيرها، فريسة لتسعير التجار والسوق السوداء، من دون أي تدخل حكومي لدعم المحصول أو شرائه.

الفائز الأوحد!

في هذه المعادلة القاسية ثمة طرفان واضحان. الأول هو المزارع الذي يخسر موسمه ومدخراته وأمله. والثاني، هو الرابح الأكبر المتمثل في تحالف المصالح بين كبار المستوردين، وأصحاب المجففات الخاصة، والسماسرة المرتبطين بالوكلاء، وكل من يستفيد من تحويل الزراعة السورية إلى أرض خصبة للفساد والريع.

وفي الوسط، يقف الأمن الغذائي الذي يدفن مع كل دونم يترك بوراً، وكل طن من الذرة يستورد بدل أن ينتج محليا. فالمزارع الذي كان يطعم البلاد، يطعم ديونه اليوم فقط، بينما تتضخم ثروات القلة على حساب جوع الأكثرية!

الكهرباء تصدر فواتير الدورة الثالثة... صمٌّ بكمٌ عميٌ

أصدرت الشركة العامة لكهرباء دمشق، في 19 تموز، فواتير الدورة الثالثة لعام 2026، مرفقة بنداء رسمي يحث المواطنين على المسارعة في التسديد «تجنباً لتراكم الذمم المالية والغرامات».

■ فرح شرف

ولا يمكن النظر إلى هذا النداء، في ظل التسعيرة الجديدة التي دخلت حيز التنفيذ مطلع تشرين الثاني 2025، على أنه مجرد إجراء إداري روتيني؛ فقد تحولت الفواتير إلى صدمة مالية طالت شريحة عريضة من السوريين، في وقت تتآكل فيه القدرة الشرائية يومياً.

احتجاجات متصاعدة وغياب للاستجابة

لم تبقَ ردود الفعل حبيسة الشكاوى الفردية؛ فشهدت عدة مدن، بما فيها دمشق، مظاهرات واحتجاجات خلال النصف الأول من العام، عكست الغضب الاجتماعي المتراكم.

ومع ذلك لم تتراجع الجهات الرسمية عن سياساتها، بل وأصرت على موقفها، واكتفت بتكرار التبريرات التقنية من دون أي حوار جاد مع الشارع.

وهذا الموقف المتصلب، في مواجهة غضب عارم وواقع معيشي يئن تحت الفقر والبطالة، يعمق الإحساس بوجود قطيعة بين مؤسسات الدولة والمواطنين، وكأن القرارات تؤخذ في أبراج عاجية لا تسمع فيها احتجاجات الناس، أو تؤخذ مطالبهم بعين الاعتبار.

وهذه القطيعة بحد ذاتها، توازي في خطورتها الارتفاع في قيمة الفواتير.

عودة التقنين؟!

لم يتوقف الأمر عند ارتفاع الفواتير؛ فبعد فترة من الاستقرار النسبي، عادت ساعات التقنين لتتصاعد مجددا، بالتزامن مع موجات حر شديدة.

ويطرح هذا التناقض الصارخ بين ارتفاع الفواتير وتدهور الخدمة من جديد سؤالاً محرجاً:

هل سبب التقنين زيادة الاستهلاك أو تراجع الإنتاج فحسب، أم إنه يندرج ضمن سياسة ممنهجة اتبعتها السلطة الساقطة، عبر آلية خفض ساعات الوصل بحجة التخفيف عن الناس لعجزهم عن السداد، وبالتالي امتصاص جزء من الاستياء الشعبي؟

ومهما كان الجواب، فإن الواقع يبقى نفسه؛ المواطن يدفع أكثر، ليحصل على خدمة أقل!

الهدر المخفي الذي يتحمله المواطن

المفارقة الأسوأ أن الفاقد الفني والتجاري يتجاوز 35% بفعل الهدر والسرقات والتلاعب بالعدادات، إضافة إلى تهالك البنى التحتية، وضعف كفاءة التوزيع.

وهذا الفاقد الضخم، يعني عملياً أن المواطن يدفع ثمناً لكهرباء لم تصل إليه أصلاً؛ فلو تمت معالجة هذا الهدر، لأمكن خفض التكاليف بنسبة تصل إلى 30% من دون أي زيادة على الفواتير.

لكن السياسة المتبعة اختارت الاتجاه المعاكس؛ رفع التسعيرة بشكل غير مسبوق وتحميل المستهلك وحده كلفة العجز الهيكلي، في حين أن أي خطة كان ينبغي أن تبدأ بمعالجة الفاقد وتحسين الشبكة قبل التفكير في جيوب المواطنين.

إذ يبدو أن المواطن هو «الوسيلة الأسهل» لتغطية أي خلل أو هدر، بدلاً من أن يكون محور الاهتمام في أي سياسة خدمية.

قنبلة اجتماعية موقوتة

إن التحذير من أن استمرار تحميل المواطن وحده ثمن كل الأزمات سيحوّل الفواتير إلى «قنبلة اجتماعية»، ليس ترفاً ولا مبالغة.

ففي بلد يعاني أصلاً من انهيار اقتصادي، وارتفاع كارثي في معدلات الفقر يتجاوز 90%، ونقص في الخدمات الأساسية، لا تبقى الفواتير مجرد أرقام في حسابات الدولة، بل تتحول إلى صواعق تفجير حقيقية.

والتمسك بقرارات جائرة، وتجاهل صوت الشارع والاعتقاد بأن القدرة على الاحتمال لا نهائية هو رهان خاسر؛ فالتجارب القريبة تعلمنا أن الضغوط حين تتجاوز حدود المنطق، تحول الفواتير من أوراق مالية إلى شرارة غضب لا يمكن احتواؤه.

الارتهان لصندوق النقد والبنك الدوليين

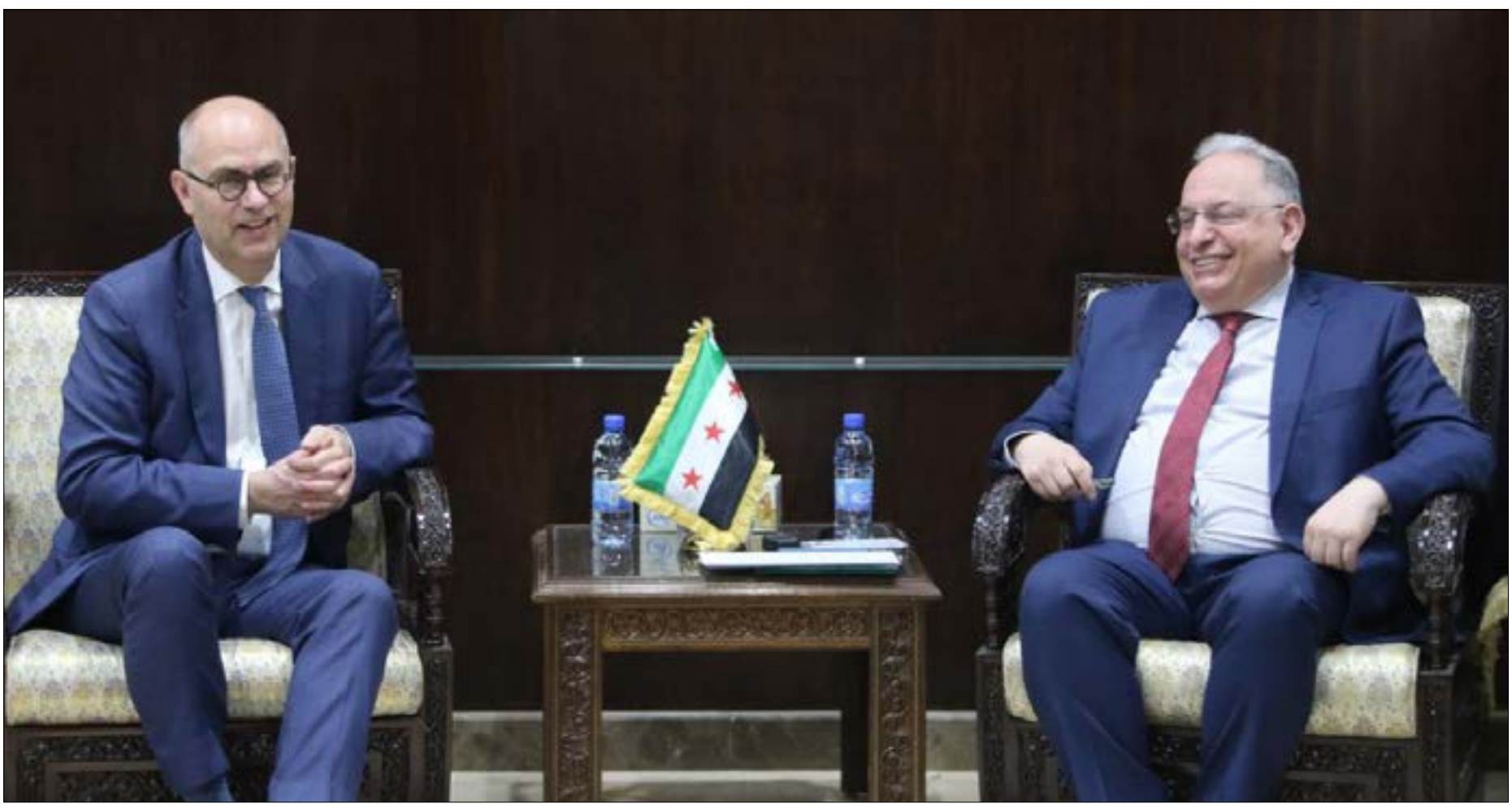

شهد شهر تموز الجاري تكثيفاً كبيراً في التنسيق الفني والمالي بين الحكومة السورية والمؤسسات المالية الدولية، بوتيرة تفوق كل ما شهدته العلاقة بين الطرفين منذ سقوط النظام السابق. حيث عقد وزير المالية سلسلة اجتماعات موسعة مع بعثة مشاورات صندوق النقد الدولي التي زارت دمشق بين 20 و22 تموز، تناولت موضوع الدين العام، و«إصلاح» القطاع المالي، و«تطوير» الإدارة الضريبية والجمركية، إضافة إلى التجهيز لإصدار أدوات تمويل كالصكوك السيادية وسندات الخزينة. وترافق ذلك مع إعلان رسمي عن إحداث «وحدة السياسات المالية الكلية» داخل وزارة المالية، بـ«تعاون» مباشر ومعلن مع فريق الصندوق، لتتولى رسم الإطار المالي متوسط المدى الذي ستبنى عليه موازنات الدولة ابتداءً من عام 2027. وفي موازاة هذا المسار المالي، أنهى وفد وزارة الزراعة السورية في العاصمة الأردنية عمان التحضيرات الفنية لإطلاق برنامج «STAR» الممتد ست سنوات، بمنحة من البنك الدولي قيمتها 175 مليون دولار تستهدف «تحديث» الإنتاج النباتي والحيواني ورقمنة الوزارة. كما أعلنت الحكومة توسيع محفظة الدعم الدولي بالتزامن مع مبادرتها لإنهاء النزوح المخيمي، حيث وافق البنك الدولي على مشاريع إضافية ضمن محفظة الدعم الشاملة، والتي تشمل منحاً سابقة ومستمرة لإعادة تأهيل قطاع المياه والصرف الصحي بقيمة 150 مليون دولار، وإنعاش النظام الصحي بقيمة 75 مليون دولار.

■ أحمد الرز

يقدم الخطاب الرسمي هذا التسارع بوصفه «انفتاحا» ينهي عزلة سورية المالية الطويلة ويمهد الطريق نحو «التعافي» و«الازدهار الاقتصادي»، على حد تعبير وزير المالية نفسه. لكن قراءة هذه الخطوات بتمعن تكشف نمطاً مختلفاً تماماً عن الصورة الرسمية المتفائلة، حيث إن هذه المؤسسات لم تصمم تاريخيا لخدمة العدالة الاجتماعية أو إعادة توزيع الثروة، بل لضمان الإبقاء على دول الجنوب العالمي وما يسمى بدول «الأطراف» عند عتبة محددة من التطور لا تستطيع تخطيها. وتعود هذه المؤسسات اليوم لتتولى صياغة السياسة المالية والزراعية لبلد خارج للتو من أربعة عشر عاماً من الحرب والدمار والنزوح القسري.

الأخطر من ذلك أن هذا المسار ليس سابقة أولى في تاريخ سورية، بل هو تكرار – معلن هذه المرة – لتجربة سبق أن خيضت في سورية نفسها «بصمت» خلال العقد الذي سبق انفجار 2011، حين جرى تطبيق وصفات التقشف وخفض الدعم و«ضبط عجز» الموازنة دون أن تحمل اسم «صندوق النقد الدولي» على الملأ، فانتهت باتساع فجوة اجتماعية غذت شرارة الحراك الشعبي.

سجل عالمي من تفكيك وتدمير الاقتصادات المنكوبة

ليست سورية أول دولة خارجة من حرب وأزمة كبرى تجد نفسها في حجر صندوق النقد والبنك الدوليين. فسجل تدخل هاتين المؤسستين في مسارات إعادة الإعمار وإدارة الأزمات، من أمريكا اللاتينية وأفريقيا في الثمانينيات إلى العراق بعد 2003 مرورا باليونان بعد 2010 والبوسنة واليمن، يقدم نمطاً متكرراً بوضوح يستحق أن يقرأ بعناية شديدة قبل أن يعاد إنتاجه في دمشق بالمنطق ذاته.

في العراق، حيث أشرفت المؤسستين مباشرة على برامج «إعادة البناء» بعد الغزو الأمريكي عام 2003، جرى فرض برنامج تحرير اقتصادي شامل، شمل رفع الدعم عن الوقود تدريجيا، وتحرير سعر الصرف، وخصخصة أو تصفية قطاعات كانت تشغل مئات الآلاف من العراقيين ضمن القطاع العام. ولم تكن النتيجة نموا منصفا كما وعد الاحتلال، بل تضخما أثقل كاهل الأسر الفقيرة بشكل خاص لأنها تنفق النسبة الأكبر من دخلها على الغذاء والوقود، وبطالة مزمنة تجاوزت الأربعين بالمئة بين الشباب في بعض المحافظات الجنوبية والوسطى، بينما استفادت شركات المقاولات والطاقة الأجنبية الكبرى من عقود إعادة الإعمار الضخمة التي منحت بعيدا عن أي منافسة حقيقية.

وتقدم الحالة اليونانية بعد 2010 درسا أكثر وضوحا لأن اليونان دولة أوروبية موثقة إحصائيا بدرجة جيدة، حيث لا مجال هنا للتشكيك في الأرقام أو اتهامها بالمبالغة. آنذاك، فرضت «الترويكا» المكونة من المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي برامج تقشف صارمة مقابل حزم الإنقاذ المتتالية، وقد شملت البرامج خفضا متكررا للأجور والمعاشات التقاعدية، وتسريح عشرات آلاف الموظفين من القطاع العام، ورفع الضرائب غير المباشرة التي تصيب الفقراء أكثر بكثير من الأغنياء لأنها تفرض على الاستهلاك اليومي لا على الدخل أو الثروة المتراكمة.

نتيجة ذلك، تقلص الناتج المحلي الإجمالي اليوناني بأكثر من الربع خلال سنوات قليلة، وهو انكماش يفوق ما شهدته الولايات المتحدة في الكساد الكبير، وارتفعت البطالة إلى أكثر من 27%، وتجاوزت بين الشباب نسبة 50%، بينما بقيت نسبة الدين إلى الناتج المحلي أعلى مما كانت عليه قبل بدء برامج «الإنقاذ» بسنوات، لأن الهدف الفعلي لتلك البرامج لم يكن تخفيف عبء الدين عن كاهل اليونانيين، بل ضمان استمرار تدفق أقساط سداده إلى الدائنين الأوروبيين، وفي مقدمتهم مصارف فرنسية وألمانية كبرى.

أما في أفريقيا وأمريكا الجنوبية، فقد أنتجت «برامج التكيف البنيوي» التي فرضها الصندوق والبنك على عشرات الدول طوال الثمانينيات والتسعينيات ما وصفته دراسات دولية لاحقة صراحة بـ«العقد الضائع»، حيث شهدت هذه الدول تراجعا حادا في الإنفاق العام على الصحة والتعليم بموجب شروط خفض عجز الموازنة، وانهيار صناعات محلية ناشئة أمام موجة انفتاح مفاجئ وغير متدرج على الاستيراد، وتحويل اقتصادات كاملة قسريا نحو تصدير مواد أولية رخيصة لتأمين النقد الأجنبي اللازم لسداد الديون، بدلا من الاستثمار في بناء قدرة إنتاجية محلية متنوعة. وفي هذا الصدد، تمثل زامبيا ونيجيريا وبوليفيا «وكذلك الأرجنتين في أزمة 2001» نماذج موثقة جيدا لهذا المسار الذي كرس التبعية الاقتصادية.

سجل تدخل هاتين المؤسستين في مسارات إعادة الإعمار وإدارة الأزمات يقدم نمطاً متكرراً بوضوح يستحق أن يقرأ بعناية شديدة

القاسم المشترك في هذه التجارب المتباعدة جغرافيا وزمنيا ثلاثة عناصر متكررة على نحو ثابت. أولا: الأولوية المطلقة لما يسمى «الاستقرار المالي الكلي» بمعناه الضيق جدا، أي كبح التضخم، وضبط عجز الموازنة عند سقوف محددة سلفا، وضمان انتظام خدمة الدين، بوصفه شرطا مسبقا لا يقبل التفاوض، حتى لو تطلب ذلك خفض الإنفاق الاجتماعي. ثانيا: فرض ما يسمى «الإصلاحات البنيوية» التي تعني عمليا، وبعيدا عن مفرداتها التقنية المحايدة ظاهريا، تقليص دور الدولة في الاقتصاد لمصلحة حيتان السوق والقطاع الخاص، حتى في قطاعات حيوية كالتعليم والصحة والطاقة والمياه التي لا يمكن لآليات السوق أن تضمن فيها عدالة الوصول لجميع الفئات الاجتماعية. ثالثا: وربما الأخطر، غياب أي مساءلة ديمقراطية حقيقية، فالقرارات التي تعيد تشكيل حياة ملايين البشر المعيشية اليومية كانت تتخذ في اجتماعات مغلقة بين مسؤولين حكوميين وخبراء دوليين، دون أن يكون للنقابات العمالية أو اتحادات الفلاحين أو صغار المنتجين أو حتى البرلمانات المحلية دور حقيقي وملزم في صياغتها أو حتى الاطلاع على تفاصيلها الكاملة قبل توقيعها.

ما يجعل هذا السجل التاريخي وثيق الصلة بالمشهد السوري اليوم هو أن الخطاب المستخدم في الإعلانات الرسمية السورية الأخيرة – مثل عبارات من قبيل «بناء القدرات»، و«تعزيز الاستقرار الاقتصادي»، و«تهيئة بيئة أكثر دعما للاستثمار والنمو» – هو الخطاب التقني نفسه بالحرف الذي سبق كل تجربة من التجارب المذكورة أعلاه، قبل أن تتكشف كلفتها الاجتماعية الحقيقية على مدى سنوات لاحقة. والفارق الوحيد، وهو فارق يزيد من خطورة الموقف السوري، أن سورية تدخل هذا المسار اليوم وهي أضعف

سيعيد إنتاج المأساة السورية

تفاوضيا من أي من هذه الدول عند بدء تجربتها: فهي لا تملك احتياطيا نقديا يذكر، ولا قاعدة صناعية سليمة نجت من الحرب، ولا مؤسسات رقابية أو نقابية مستقلة قادرة فعليا على مساءلة السلطة أو ما يسمى بالجهات المانحة.

التجربة السورية «الصامتة» وانفجار 2011

المفارقة المؤلمة أن سورية ليست بحاجة أصلا لاستعارة دروس من العراق أو اليونان أو زامبيا لتعرف إلى أين تقود هذه الوصفات على أرض الواقع، فتجربتها الخاصة قبل عام 2011 كافية وحدها لتقديم الدليل الأوضح. فمنذ أواخر التسعينيات، وبشكل خاص بعد عام 2005 مع تبني السلطة السابقة رسميا خطاب «اقتصاد السوق الاجتماعي»، بدأت سلطة الأسد تطبيق حزمة متكاملة من السياسات التي تحمل بصمة وصفات «التكيف البنيوي» ذاتها التي فرضت في دول أخرى، وإن لم تعلن رسميا كبرنامج موقع علنا مع صندوق النقد الدولي، بل قدمت للرأي العام المحلي تحت غطاء «إصلاح اقتصادي» و«تحرير تدريجي». في عام 2008، وفي واحدة من أكثر القرارات كلفة اجتماعية في تاريخ سورية الاقتصادي الحديث، رفعت الحكومة سعر مازوت بأكثر من ثلاثة أضعاف دفعة واحدة تقريبا، بذريعة معلنة هي ضبط عجز الموازنة و«ترشيد» الدعم. نتج عن ذلك مباشرة أن مئات آلاف المزارعين، الذين يعتمدون بشكل شبه كلي على المازوت المدعوم لتشغيل مضخات الري في مناطق زراعية واسعة، وجدوا أنفسهم عاجزين عن تحمل كلفة الزراعة المرتفعة، في توقيت تزامن بشكل كارثي مع موجة جفاف قاسية غير مسبوقة ضربت منطقة الجزيرة السورية بأكملها بين عامي 2006 و2010.

كانت النتيجة المركبة لهاتين الصدمتين معا واحدة من أكبر موجات النزوح الداخلي في تاريخ سورية الحديث قبل اندلاع الحرب أصلا، حيث اضطرت مئات آلاف الأسر الريفية، وبحسب بعض التقديرات أكثر من مليون ونصف المليون شخص، لهجر أراضيها الزراعية والتوجه قسرا نحو أحزمة الفقر المتنامية في ضواحي المدن الكبرى، ولا سيما دمشق وحلب ودرعا، حيث لا بنية تحتية كافية تستقبلهم ولا فرص عمل حقيقية تستوعب هذا التدفق المفاجئ من الأيدي العاملة الريفية المهمشة أصلا.

بالتوازي مع تقليص الدعم بشكل تدريجي ومتسارع، انخرطت الحكومة آنذاك في مسار خصخصة زاحفة دون أن تعلن عنها رسميا، حيث جرى البدء بتحويل قطاعات النقل والتعليم والمصارف والتأمين تدريجيا نحو القطاع الخاص، عبر مراسيم وقوانين منحت حوافز ضريبية سخية لكبار المستثمرين المقربين من دوائر السلطة، بينما ظل القطاع العام الذي كان يوفر رغم كل عيوبه وظائف مستقرة نسبيا لملايين السوريين عرضة للتآكل التدريجي دون استثمار حقيقي في تحديثه أو إصلاحه.

الأهم من التفاصيل هو المنطق العام الذي حكم مجمل هذه السياسات آنذاك، وهو المنطق نفسه بالضبط الذي تعيد المؤسسات المانحة الدولية اليوم تقديمه بثوب جديد: هوس بضبط عجز الموازنة كغاية بحد ذاتها مستقلة عن سياقها الاجتماعي، لا كأداة واحدة ضمن استراتيجية تنموية أوسع تضع رفاه المواطن في المقدمة، وتصنيف الدعم الاجتماعي المباشر بشكل تلقائي كـ«عبء مالي» يجب تقليصه، بدلا من النظر إليه كاستثمار ضروري في الاستقرار الاجتماعي.

هذا التاريخ القريب هو جوهر المسألة برمتها: فالبلد الذي تسببت فيه وصفات خفض الدعم وضبط عجز الموازنة، حتى حين طبقت بصورة جزئية وغير معلنة رسميا، في تفجير أزمة اجتماعية عميقة غذت لاحقا الحرب الأطول والأكثر دمارا في تاريخه الحديث، تجري اليوم إعادة إدخاله بخطوات متسارعة إلى المسار الاقتصادي ذاته تقريبا، لكن هذه المرة بإشراف مباشر ومعلن صراحة من المؤسستين اللتين صاغتا أصلا تلك السياسات في تجارب دولية أخرى سابقة.

من المستفيد فعلياً من التوجه «الجديد» نحو المؤسستين؟

بالانتقال من التجربة التاريخية إلى تفاصيل ما أعلن رسميا هذا الشهر، يتضح أن المنطق المشروح أعلاه لا يتكرر بالتلميح أو بالمصادفة فحسب، بل يتكرر بالحرف تقريبا في بعض بنوده. فإحداث «وحدة السياسات المالية الكلية» بـ«تعاون مباشر» مع صندوق النقد الدولي يمثل عمليا نقلا فعليا لصلاحية صياغة الإطار العام الذي ستبنى عليه موازنات الدولة السورية القادمة، ابتداءً من موازنة 2027، إلى جهة خارجية لا تخضع أصلا لمساءلة المواطن السوري ولا لرقابة شعبية حقيقية وفاعلة. وحين يشارك خبراء الصندوق مباشرة في بناء «التوقعات المالية الكلية» التي ستعد الموازنة العامة على أساسها لاحقا، فإن الأولويات الضمنية غير المعلنة صراحة لهذه التوقعات ستتحكم عمليا وبشكل حاسم في مقدار ما يمكن فعليا للدولة السورية إنفاقه على الصحة والتعليم ودعم الخبز والكهرباء والمحروقات، بصرف النظر تماما عما يحتاجه المواطن السوري.

والحديث المتكرر في البيانات الرسمية عن «أدوات تمويل حديثة» كالصكوك السيادية وسندات الخزينة يعني عمليا بدء إدخال الدولة السورية في علاقة ديون جديدة مع الأسواق المحلية والخارجية، في بلد لم ينجز فيه بعد أي عملية تدقيق مستقل حقيقي لديونه السابقة المتراكمة، ولا لحجم الأضرار والخسائر الاقتصادية التي لحقت باقتصاده جراء الحرب الطويلة، ولم تحاسب فيه بعد بشكل جدي الشبكات الواسعة التي استفادت ماديا من اقتصاد الحرب والفساد الكبير. فإصدار سندات سيادية جديدة قبل إجراء تدقيق شامل ومستقل للدين القائم، وقبل استرداد فعلي وجدي للأصول المنهوبة من الشبكات المتنفذة سابقا، يعني عمليا أن فاتورة إعادة الإعمار سيدفعها بشكل أساسي دافعو الضرائب السوريون العاديون، وغالبيتهم الساحقة من الفقراء، عبر آليات ضرائب الاستهلاك غير المباشرة المرشحة للتوسع مستقبلا، بينما تعفى فعليا الشبكات ذاتها التي راكمت ثروات ضخمة على حساب الدولة والمجتمع من أي مساءلة مالية حقيقية وجدية، وهو بالضبط النمط ذاته الذي تحدثنا عنه سابقا حول برنامج «الإفصاح الطوعي» الذي منحت بموجبه مهل زمنية إضافية سخية لمستفيدي اقتصاد الحرب بدل ملاحقتهم القضائية الجادة واسترداد أموالهم المنهوبة لمصلحة الخزينة العامة.

أما مشروع «STAR» الزراعي الممول بمنحة من البنك الدولي، فالشيطان كما جرت العادة يكمن في تفاصيل «التحديث» الذي يعد به هذا النوع من البرامج. فتجارب مشابهة جرى تنفيذها سابقا في مصر والأردن ولبنان أظهرت بوضوح أن برامج «تحديث الزراعة» الممولة من البنك الدولي تميل دائما إلى التركيز على ربط صغار الفلاحين بسلاسل قيمة تصديرية موجهة أساسا نحو السوق الخارجية أكثر بكثير من تركيزها الفعلي على تعزيز الأمن الغذائي المحلي المباشر، وعلى إدخال تقنيات ومدخلات زراعية كالبذور وأنظمة الري الحديثة ومنصات الرقمنة الزراعية. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الضرر التراكمي الذي لحق بالقطاع الزراعي السوري خلال سنوات الحرب تم تقديره سابقا بمليارات الدولارات، فإن هذا الحجم الهائل من الضرر يستحق استثمارا موجها بالأساس نحو استعادة قدرة صغار المنتجين تحديدا على الإنتاج المعيشي والمحلي المباشر، لا نحو دمجهم القسري التدريجي في سلاسل تصدير عالمية تحدد أسعارها النهائية أسواق دولية بعيدة.

أما منح إعادة تأهيل المياه «150 مليون دولار» والصحة «75 مليون دولار»، فهي من أقل بنود المحفظة إثارة للجدل من حيث المبدأ العام. لكن حتى هذه المنح لا يجب أن تعفى من السؤال النقدي: هل تصمم آليات صرفها وتنفيذها الفعلي بمشاركة حقيقية وملزمة من المجتمعات المحلية المتضررة والنقابات المهنية المعنية مباشرة كنقابات الأطباء والمهندسين والعاملين في قطاع المياه والصرف الصحي، أم تدار حصرا وبشكل مركزي عبر دوائر حكومية مركزية بحتة وشركات تنفيذ دولية تستقطع نسبة معتبرة من قيمة المنحة الإجمالية كأتعاب استشارية وإدارية وتشغيلية قبل أن تصل الخدمة الفعلية الملموسة أصلا إلى المواطن السوري المستهدف؟ هنا لا بد من ذكر أن تجارب المنظمات الدولية العاملة في مناطق سورية عديدة خلال سنوات الحرب الطويلة أظهرت مرارا أن نسبة معتبرة وموثقة من التمويل الإنساني والتنموي الدولي تستهلك فعليا في بند «الكلفة التشغيلية» و«بناء القدرات المؤسسية» قبل أن تترجم فعليا إلى بنية تحتية ملموسة ومحسوسة يوميا على الأرض لصالح المستفيد النهائي المفترض.

برامج «تحديث الزراعة» الممولة من البنك الدولي تميل دائماً إلى التركيز على ربط صغار الفلاحين بسلاسل قيمة تصديرية موجهة أساساً نحو السوق الخارجية

السيادة أكثر من علم وسارية..

تناول الجزء الأول من هذا المقال الطبقة الأولى من مشروع استعادة السيادة في دول تحالف الساحل، وهي السيادة الاقتصادية، من خلال استعادة السيطرة على الموارد، وإعادة تنظيم قطاع التعدين، والبحث عن مصادر تمويل محلية، ومحاولة الاحتفاظ بعمليات التصنيع والقيمة المضافة داخل البلاد.

■ لونغ هايان

أما في هذا الجزء الثاني، فينتقل البحث إلى الطبقات الثلاث الأخرى:
السيادة الغذائية، والسيادة السياسية، والعلاقات الخارجية في ظل السيادة. كيف تحاول دول الساحل تأمين غذائها، وإعادة تعريف شرعيتها السياسية، وبناء علاقات دولية توفر لها التكنولوجيا والقدرة على الإنتاج دون أن تستبدل تبعية قديمة بتبعية جديدة؟

الطبقة الثانية: السيادة الغذائية- الشعب الجائع ليس شعباً حراً

إلى جانب سؤال: «من أين يأتي المال؟»، يوجد سؤال: «من أين يأتي الطعام؟». قبل أربعين عاماً، حدد سانكارا طبيعة هذه الجبهة بقوله: «الشعب الجائع ليس شعباً حراً».
بلغ إنتاج الحبوب في بوركينا فاسو خلال الموسم الزراعي الأخير مليون طن. واستفادت زراعة الأرز بصورة مباشرة من الخبرة الصينية.
قال سولاما: «يسهم الأرز إسهاماً بالغاً في الأمن الغذائي الصيني، وقد أخذنا هذه الخبرة». أما القمح، فبدأت زراعته على نطاق تجريبي محدود، ثم غممت في مختلف أنحاء البلاد بعد نجاح التجربة. ووفق تعداد السكان لعام 2019، يعتمد 67 % من سكان بوركينا فاسو على الزراعة في معيشتهم، ويمكن زراعة ما بين 60 و70 % من مساحة البلاد.
كانت الزراعة في الماضي القطاع الذي يضم العدد الأكبر من العاملين، ويحصل على أقل قدر من التمويل. أما اليوم، فقد بدأت الدولة تستثمر فيه أموالاً حقيقية. لكن القدرة على الإنتاج ليست سوى العقبة الأولى.
ولمنع التجار من تهريب فائض الحبوب إلى الخارج وافتعال نقص مصطنع، تشتري «الشركة الوطنية لإدارة احتياطيات الأمن الغذائي» الحبوب من المزارعين بصورة مركزية، ثم تبيعها بأسعار اجتماعية من خلال «المتاجر النموذجية منخفضة السعر» المنتشرة في جميع أقاليم البلاد.
وتظهر النتيجة في رقم محدد: كان سعر كيس الأرز الذي يزن 25 كيلوغراماً يتراوح سابقاً بين 16000 و16500 فرنك أفريقي، وأصبح اليوم 10000 فرنك. وهذه ليست سوى الخطوة الأولى، إذ سيستمر خفض الأسعار إلى أن يصبح الغذاء متاحاً للجميع.
أما العقبة الثانية، فهي التصنيع. تأتي معالجة المنتجات الزراعية في مقدمة قائمة التصنيع. فقد كانت الخضروات سريعة التلف، مثل: الطماطم والبصل، تتعفن في أيدي المزارعين، إذ لم يكن هناك من يشتريها أو مكان لتخزينها. ومع وجود مصانع المعالجة، يستطيع المزارعون الإنتاج على مدار العام وتحقيق الاستقلال المالي.
وتكشف تجربة النيجر بصورة أوضح أهمية هذه العقبة. تتضمن قائمة المجالات التي يتم التطلع إلى التعاون فيها مع الصين بندين فقط، ثانيهما معالجة المنتجات الزراعية. «الطماطم موجودة في كل بيت في النيجر ويأكلها الجميع يومياً، لكنها تتعفن في الحقول، لأنه لا يوجد مصنع واحد لمعالجة الطماطم في البلاد. والأمر نفسه ينطبق على البطاطا والفلفل. توقف مصنع العصائر، وتوقف مصنع النسيج الذي كان يشتري القطن منا، وتحولنا إلى دولة استهلاكية خالصة. والخبر الجيد هو أن الشركات الصينية والتركية بدأت تركيب المعدات. وما كان يتعين نقله سابقاً إلى ساحل العاج من أجل التصنيع، يمكن الآن معالجته محلياً. ومع وجود الصناعات التحويلية، لن نكتفي بتلبية حاجاتنا، بل سنتمكن أيضاً من التصدير».

أما البند الأول، فهو مكافحة التصحر.
قال سامايلا: «تبلغ مساحة النيجر 1,267 مليون كيلومتر مربع، وثلثا أراضيها صحراء. كيف تمكنت الصين من جعل الصحراء تتراجع؟ ظل هذا السؤال يثير اهتمامي دائماً. إذا كانت الصين مستعدة للتعاون معنا في هذا المجال، ومساعدتنا على زراعة بضعة ملايين من أشجار المانغو والبرتقال، فسنحقق ثلاثة أهداف في وقت واحد: مكافحة التصحر، وخلق فرص العمل، ومحاربة الجوع».
تلتقي السيادة الغذائية والسيادة الاقتصادية هنا. فمصانع المعالجة ليست مخرجاً للزراعة فقط، بل هي أيضاً الدرجة الأولى في سلم التصنيع. غير أن هذه المصانع تحتاج إلى تقنيات ومعدات، وهي أمور ينبغي البحث عنها في طبقة العلاقات الخارجية.

استعادة السيطرة على الموارد وإعادة تنظيم التعدين والتمويل المحلي مع الاحتفاظ بالتصنيع محلياً لقطع التبعية

الطبقة الثالثة: السيادة السياسية- لماذا تشكل الاشتراكية شرطاً ضرورياً؟

أعلنت الدول الثلاث جميعاً توجهها نحو الاشتراكية، لكن جذور الحجج التي تستند إليها مغروسة، بصورة لافتة، في التقاليد المحلية. لا شك في قدرة هذه الحجج على التعبئة. لكن أبناء الساحل يدركون بوضوح المسافة التي تفصل بينها وبين النظرية الكلاسيكية، ولا يعيشون أوهاماً بشأنها.
فمن دون أن تتولى الدولة حماية القطاعات الاستراتيجية، لن يكون من الممكن تعبئة مساهمات الشعب البالغة 65 %. ومن دون رفض تسليم التعليم والرعاية الصحية إلى السوق، ستتكرر الطريق القديمة لبرامج التكيف الهيكلي. ومن دون إعادة عائدات التعدين إلى الشعب، لن تتوفر الأموال اللازمة لحماية الفئات الضعيفة.
وبعبارة سولاما، كانت سياسات سانكارا تنتهي دائماً إلى سؤال واحد: كيف توزع الثروة؟ ومن هنا يمكن فهم العملية الجراحية التي تعرضت لأكبر قدر من النقد في الخارج: إعادة تنظيم النظام الحزبي.
ذهبت مالي أبعد من غيرها، إذ حلت نحو مئتي حزب. وقال حيدارا مصححاً: «لم تُعلق الأحزاب، بل حُلت». ثم شرح الأسباب: **السجل العملي**. فقد كانت هذه الأحزاب تتلقى تمويلاً حكومياً مخصصاً للأحزاب، لكنها لم تنفذ أي برامج للتربية المدنية. ولم يتغير زعيم بعض الأحزاب منذ تأسيسها. كانت تتحدث عن الديمقراطية، لكن لم تكن هناك ديمقراطية داخلية فيها. ثم **ما سيأتي بعد الحل**. يجري حالياً إعداد ميثاق جديد للأحزاب. وفي الوقت الراهن، يواصل الصحفيون والجمعيات والنقابات التعبير عن آرائهم بصورة طبيعية. وقال حيدارا: «أنا شخصياً أقدم برنامجاً سياسياً على التلفزيون، وما زلت أستضيف شخصيات سياسية. لم يعاقب أحد بسبب رأيه».
أما المراجعة الأكثر حدة للديمقراطية الانتخابية نفسها، فقدمها سولاما استناداً إلى أرقام بوركينا فاسو بين عامي 2005 و2020. كان عدد السكان نحو عشرين مليوناً، بينما بلغ عدد المسجلين في قوائم الناخبين نحو أربعة ملايين، ولم يتجاوز عدد المصوتين فعلياً نحو ثلاثة ملايين. ثم كانت وسائل الإعلام تعلن أن رئيساً ما فاز بنسبة 53 أو 70 % من الأصوات. لكن بعد استبعاد الأصوات الباطلة، يتبين أن أكثر بقليل من مليون شخص اختاروا رئيساً لعشرين مليوناً. وفي آخر انتخابات عامة أجريت في البلاد، فاز روك كابوري بنحو 1,5 مليون صوت.
يمكن الجدل حول صواب هذا التصور أو خطئه، لكن يصعب إنكار ملاحظة أساسية: تستمد هذه الرواية عن الشرعية قوتها من مراجعة عملية لأداء السياسة الانتخابية، لا من السلاح.
وللسيادة السياسية وجه أشد صرامة أيضاً: **الانضباط**. ولهذا الانضباط وجه اجتماعي محدد أيضاً. أنشأت بوركينا فاسو فرقاً لمراقبة الانضباط، تحت شعار: «النظام له مكافأة، والفوضى لها ثمن». لا يدفع من يتجاوز الإشارة الحمراء غرامة مالية، بل يُعاقب بأداء عمل عام. كما تطبق السجون نظام الإصلاح بالعمل. فمن يُحكم عليه بالسجن ست سنوات، يمكن أن يخرج بعد ثلاث سنوات إذا عمل بجد. «جزء من مليون طن من الحبوب أنتجه هؤلاء السجناء. إن حبس شخص وإطعامه على حساب الدولة من دون عمل لن يؤدي إلا إلى خروجه شخصاً أكثر خطورة».
وتشكل وسائل الإعلام الجبهة الثالثة للسيادة السياسية. «لا تزال العقيدة هي عقيدة سانكارا: لا يوجد إعلام محايد، ولا توجد كتابة محايدة، وعلى الصحفي أن يمتلك قضية يدافع عنها».

أربع طبقات لتحقيقها - الجزء الثاني

عندما يحقق الجيش انتصاراً، تلتزم وسائل الإعلام الغربية الصمت. لكن فور وقوع أي هجوم، تبدأ إذاعة فرنسا الدولية و«فرانس 24» بتكرار عبارات من قبيل «مالي محتجزة رهينة» و«النظام على وشك الانهيار».

الخطاب الحالي يحاول وضع قادة الدول الثلاث في مواجهة بعضهم بعضاً. وقد استخدم السيناريو نفسه داخل المجلس الوطني للثورة في بوركينا فاسو عام 1987. فقد أدى صراع المجموعة القيادية الرباعية الشهيرة أولاً إلى سقوط سانكارا. وفي عام 1989، أعدم كومباوري القائدين الآخرين بذريعة «محاولة انقلاب»، ثم انفرد بالحكم 27 عاماً.

لم يتغير سيناريو فرق تسد يوماً، بل تغيرت منصة بثه فقط. أما نقاط الضعف، فيجري الاعتراف بها بالوضوح نفسه. هناك أشخاص في الميدان، ومراسلون على الجبهة، ومعلومات حقيقية في الأيدي. لكن ما ينقص هو الوسائل المادية. يدير الشباب بصورة تطوعية آلاف الصفحات والقنوات على «فيسبوك» و«يوتيوب»، لكنهم يفتقرون إلى المعدات والقدرات الإنتاجية والتدريب المهني.

الطبقة الرابعة: العلاقات الخارجية في ظل السيادة

في المساحة التي تركها التراجع الغربي الشامل، أصبحت الصين القوة الوحيدة من خارج المنطقة الموجودة بصورة متكاملة في الدول الثلاث. لكنها تظهر في كل دولة بوجه مختلف تماماً.

تُعد علاقة مالي بالصين الأعمق والأقدم. ومع دخول عصر تحالف دول الساحل، انتقل التعاون إلى مجال الدفاع. فعندما بدأت ثورات الدول الثلاث، جاءت أول دفعة من المركبات المدرعة التي تلقتها مالي من الصين. اليوم يأتي التجار الصينيون مباشرة إلى مالي ويبيعون في الأسواق، فانخفضت الأسعار، وأصبح الناس يفضلون الشراء من الصينيين مباشرة».

كما تُطرح نقاط الاحتكاك على الطاولة بصراحة. فمن بين تراخيص التعدين غير القانونية التي أُلغيت، تراخيص يملكها صينيون.

أما استخراج الليثيوم ونقله إلى الخارج وتصنيعه على شكل بطاريات ثم بيعه مجدداً إلى مالي، فهو الجزء الذي يثير أكبر قدر من الاستياء. ويمكن تلخيص نمط العلاقة المالية مع الصين بأنه: رصيد ضخم من الثقة، يقابله مطلب شديد التحديد.

وقد صاغ النفط علاقة النيجر بالصين، ثم اختبرتها أزمة. كان أبناء النيجر يعرفون منذ وقت طويل مواقع النفط في بلادهم، لكن النفط ظل في باطن الأرض عقوداً، لأن فرنسا لم تمنح موافقتها على استغلاله. وجاء التحول قرابة عام 2008، حين قرر الرئيس آنذاك مامادو تانجا تغيير الشريك، واختار مؤسسة البترول الوطنية الصينية.

وبعد دخول الشركة الصينية، حققت ثلاثة إنجازات مفصلية. **أولاً:** استخرجت النفط من حقل أغادم. **ثانياً:** شاركت الدولة في بناء مصفاة «سوراز». **ثالثاً:** بنت بالشراكة خط أنابيب يبلغ طوله نحو ألفي كيلومتر، يصل إلى ساحل بنين.

وفي عام 2025، ظهرت التوترات بين النيجر ومؤسسة البترول الوطنية الصينية إلى العلن. طُلب من ثلاثة مسؤولين تنفيذيين صينيين في قطاع النفط مغادرة البلاد، وأغلق في الفترة نفسها فندق «سوليوكس إنترناشونال» المملوك لمستثمرين صينيين.

وبحسب سامايلا، تعود جذور الخلاف إلى مبدأ الأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي. فقد كان الموظفون المحليون والموظفون الوافدون يتقاضون أجوراً مختلفة رغم امتلاكهم المؤهلات نفسها، وتحملهم المسؤوليات نفسها، وأدائهم العمل نفسه.

وقال: «رأت الحكومة أن ذلك ظلم، وطالبت بتصحيحه. وفي تلك الفترة، لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق، ولهذا وصل الأمر إلى مطالبة بعض الأشخاص بالمغادرة».

بوركينا فاسو هي الدولة الوحيدة بين الدول الثلاث التي لا توجد فيها مشروعات صينية ضخمة. فقد حافظت واغادوغو بين عامي 1994 و2018 على ما يسمى «علاقات دبلوماسية» مع سلطات تايوان، ولم يمض على استئناف علاقاتها مع بكين سوى ثمانية أعوام.

وقال سولاما: «إن المسار الذي يحتاج عادة إلى ثلاثين عاماً من أجل إعداد المشروعات لم يبدأ بعد بصورة كاملة التعاون الذي ننتظره لا يقتصر على نقل التكنولوجيا، بل يجب أن يساعدنا على اكتساب القدرة على إنتاج التكنولوجيا محلياً. نحن نعرف أن الصين متقدمة جداً في المجال التكنولوجي. لكن القضية الأساسية هي كيفية تدريب شعبنا حتى يتقن التقنيات العملية، ويبني سلاسل القيمة الخاصة بنا. في الزراعة، نحتاج إلى علماء صينيين يساعدوننا على التحسين. وفي التعليم، نحتاج إلى التعاون من أجل تدريب علماء قادرين على الاختراع والإبداع. ولذلك فإن أهم مجالين بالنسبة إلينا في علاقتنا مع الصين هما: التعاون التكنولوجي والتعاون التعليمي».

رفع الإنتاج المحلي وشراء الحبوب مركزياً وبيعها بأسعار مخفضة مع التوجه لتصنيع المحاصيل محلياً لتحقيق الأمن الغذائي

تلتقي هذه الكلمات تماماً مع مطلب مالي «بناء مصنع البطاريات في باماكو»، ومطلب النيجر «تعليمنا مكافحة التصحر وإنشاء خطوط المعالجة». ثلاث دول، وثلاثة مسارات تاريخية، وثلاث نبرات مختلفة، لكنها تقول المطلب نفسه: نريد القدرة على الإنتاج، لا المنتجات الجاهزة التي تنتجها قدرات الآخرين.

هذه فرصة تاريخية أمام الصين: الانتقال بالتعاون مع أفريقيا من نموذج «البنية التحتية والتجارة» إلى نموذج «بناء القدرات».

أما فيما يتعلق بالخلافات، فقد كان موقف الدول الثلاث متطابقاً بصورة لافتة. انتهت أزمة مؤسسة البترول الوطنية الصينية في النيجر بعودة جميع العاملين وإعادة ضبط العلاقة. وصنفت مالي التعدين غير القانوني باعتباره مشكلة تتعلق بـ«أفراد صينيين»، وأحالت القضية إلى القضاء. أما بوركينا فاسو، فواجهت شركة تعدين صينية خاصة تعمل من دون ترخيص، وصادرت آلاتها وعالجت المسألة عبر القنوات الدبلوماسية. وحُصرت الخلافات عمداً داخل إطار «شركات منفردة، وإجراءات قانونية، وحلول دبلوماسية»، ولم يُسمح لها بالتحول إلى خطاب معادٍ للصين.

لكن طبقة العلاقات الخارجية تعودُ في النهاية إلى السيادة نفسها. عند تحديد الدول الثلاث على خريطة غرب أفريقيا، ثم النظر إلى الدول المجاورة لها، مثل: غانا وتوغو وبنين ونيجيريا وغينيا، تتكرر الصورة نفسها: قاعدة عسكرية فرنسية، أو قاعدة أمريكية، أو وجود لجهاز استخبارات «إسرائيلي».

قال سولاما: «نحن محاطون بحزام من القواعد العسكرية، وليس لهذا الحزام سوى غرض واحد: منع انتشار تجربة تحالف دول الساحل». يتراجع الإرهابيون الذين طُردوا من بوركينا فاسو إلى شمال ساحل العاج، لكن الجيش لا يستطيع مطاردتهم عبر الحدود، لأن القوات الفرنسية متمركزة هناك. ولهذا يوجه سولاما دائماً إلى المستمعين في غانا وساحل العاج وحتى كينيا الرسالة نفسها: «سيادتكم هي الخندق الذي يحمي سيادتنا».

الاختبار الميداني للطبقات الأربع

عند إعادة جميع التسجيلات إلى الإطار النظري، ما النتائج التي قدمتها كل طبقة من طبقات السيادة الأربع؟

قدمت طبقة السيادة الاقتصادية قائمة قابلة للمراجعة والمحاسبة. على الصعيد المالي، تقابل مساهمة الشعب البالغة 65 % وصندوق الدعم الوطني المتجدد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وفي قطاع التعدين، تقابل حصة الدولة البالغة 35 % والمطالبة بالتكرير المحلي هيكل القيمة المضافة القائم على علاقة «المركز والأطراف». وفي مجال العملة، تقابل العملة المشتركة التي اكتملت تحضيراتها بنسبة 80 %، إلى جانب مصرف الاستثمار الكونفدرالي، نظام منطقة الفرنك.

أما طبقة السيادة السياسية، فهي الأكثر إثارة للجدل، لكنها أيضاً الأكثر ثقة بنفسها. تستند رواية الشرعية إلى مراجعة عملية لأداء السياسة الانتخابية، لا إلى السلاح. وليست الاشتراكية هنا راية أيديولوجية، بل شرطاً ضرورياً للحفاظ على الطبقتين السابقتين من السيادة. فمن دون حماية الدولة، لا يمكن تعبئة مساهمات الشعب البالغة 65 %. ومن دون اعتراف الشعب، لا يمكن الصمود على جبهتين.

إذا استجابت الصين للمطلب المتعلق بـ«بناء القدرات»، وأقامت المصافي ومصانع البطاريات ومحطات مكافحة التصحر، وخطوط معالجة المنتجات الزراعية على أرض الساحل، فسيحقق التعاون الصيني الأفريقي هنا انتقاله من «البنية التحتية والتجارة» إلى التنمية المشتركة الحقيقية. وفي هذه الأرض التي انسحب منها الغرب بصورة شاملة، لا يوجد طرف يمتلك شروط تحقيق ذلك أكثر من الصين. طبقات السيادة الأربع تضغط الواحدة منها فوق الأخرى.

تحت غطاء «الإصلاح...» السياسات الاقتصادية تسرق لقمة عيش المفقرين...!

في مشهد يعيد إنتاج أقسى صور التهميش، يجد عشرات الآلاف من موظفي العقود في القطاع العام أنفسهم خارج أسوار مؤسساتهم، تحت عناوين براقة عن «إعادة الهيكلة، ترشيد الإنفاق، محاربة الترهل الإداري ومقتضيات المصلحة العامة»، لكنها أصبحت سياسة عامة متعمدة لتسريح العمال، وتفاقمت هذه الكارثة الإنسانية حين طالت الفئة الأكثر هشاشة «الأشخاص ذوي الإعاقة»، الذين كانوا يشكلون نموذجاً نادراً للاندماج في مؤسسات الدولة، وفق نسبة الـ 4% التي كفلها لهم قانون العاملين الأساسي.

■ رهف ونوس

فبينما تبرر السلطة قراراتها بحجج فضفاضة، يدفع هؤلاء الموظفون ثمنا باهظا لفقر مدقع، أمام غياب أي بدائل أو شبكات أمان اجتماعي.

قناع للتبرير...

حاولت السلطة تقديم قرار تسريح العمال كإجراء إداري بحت يهدف إلى «تحسين الكفاءة»، إلا أن الحقيقة المُرّة تكشف أن هذه السياسات ليست أكثر من أداة لتصفية حسابات اجتماعية تحت غطاء برّاق.

فالقرار رقم «2533» الصادر عن الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية في آب 2025، والذي حصر صلاحية تجديد العقود السنوية بموافقتها حصرا «في ضوء الحاجة الماسة» ألغي في 2026/6/9 لتنتقل الصلاحيات للمؤسسات ووفق حاجتها، ليحول مصير آلاف العائلات إلى رهن معايير غامضة وتقديرات شخصية.

والأكثر خطورة أن هذا القرار طُبق بشكل انتقائي، فبينما جرى تجديد عقود البعض، أنهيت عقود آخرين دون مبرر واضح، وهو ما يؤكد أن معيار «الحاجة الماسة» ليست سوى غطاء لتبرير قرارات فصل تعسفية.

حين يَستهدف الأكثر احتياجاً

إذا كانت سياسة التسريح كارثية، فإن تطبيقها على الأشخاص ذوي الإعاقة يرقى إلى مرتبة «الجريمة الأخلاقية والإنسانية».

فهؤلاء الموظفون الذين أمضوا بين 12–15 عاما في الخدمة وعُينوا بموجب نص قانوني صريح، لم يكونوا يوما «فائضا» كما تروج التبريرات الرسمية، بل كانوا يؤدون مهامهم بكفاءة ويقدمون خدمات حقيقية لمؤسساتهم.

فتحدثت تقارير عن حالات لمكفوفين في طرطوس ودمشق وحلب، أنهيت عقودهم في مديريات المرفأ ومعمل الإسمنت والسكك الحديدية ووزارة الزراعة وأحدهم، معيل لخمسة أفراد، وهذا كله في بلد يعيش فيه تسعة من كل عشرة سوريين في فقر، وواحد من كل أربعة عاطل عن العمل.

وعليه، فالتعامل مع هذه الفئة على أنها فائض وظيفي يتناقض مع الغاية من القانون نفسه، الذي وضع لتمكينها لا لإعادتها إلى نقطة الصفر.

الجوع بديل، وسوق عمل لا يرحم

يحاول البعض تبرير هذه السياسات بالقول إن سوق العمل أو المشاريع الاستثمارية الواعدة التي «لم ولن تبصر النور على ما يبدو» ستستوعبهم وتستقطبهم، لكن هذا الكلام محض هراء ومُعَد للاستهلاك الإعلامي، فسوق العمل السوري مشوه أصلا، ويعاني من بطالة متفشية، ولا يوفر فرصا حتى للسليم، فكيف بالمكفوف وذوي الإعاقة الذي يواجه صعوبات مضاعفة في التنقل والحصول على عمل وبديل مناسب؟!

الحقيقة أن إنهاء عقود هؤلاء الموظفين يعني دفعهم وعائلاتهم نحو الجوع والمزيد من الفقر، في ظل غياب أي شبكات أمان اجتماعي أو تعويضات عادلة. فالعامل المسرّح لا يفقد راتبه فقط، بل يفقد قدرته الشرائية، ما ينعكس مباشرة على أسرته ومجتمعه، إنه قرار يدفع بضحايا الحرب والفقر إلى مزيد من المعاناة، ويجردهم من آخر ما تبقى لهم من كرامة.

ختاما، لا يمكن القبول بتبريرات «إعادة الهيكلة «كذريعة لتجريد الفئات الأكثر ضعفا من حقوقها الأساسية. فالتغيير الحقيقي لا يكون بتسريح العمال وتجويع الأسر، بل بمكافحة فعالة للفساد، واستعادة الأموال المنهوبة، وبناء اقتصاد منتج يخلق فرص عمل حقيقية.

إن تجديد عقود الأشخاص ذوي الإعاقة ليس «منّة» بل حق قانوني وإنساني كفله الدستور والقوانين. والمطلوب اليوم، قبل فوات الأوان، إيقاف نزيف الفصل التعسفي فورا، وإعادة النظر في هذه السياسات المجحفة، وإعطاء ذوي الإعاقة استثناءات واضحة تضمن استمرارهم في وظائفهم، ليس لأنهم ضعفاء، بل لأنهم جزء أصيل من نسيج هذا المجتمع، ولأن إنصافهم وصون الكرامة الإنسانية لأي مواطن هو المعيار الحقيقي لأي تغيير ولبناء دولة قادرة على الصمود، فإما أن تكون هذه السياسات مجرد استمرار لنهج الإقصاء تحت مسمّيات جديدة، أو أن تكون بداية لعدالة اجتماعية حقيقية تضع الإنسان في قلب كل قرار.

والخيار، حتى الآن، يبدو واضحا ومؤلما...!

التقنين يعود إلى 12 ساعة يومياً...

الكهرباء تنسحب من حياة السوريين والخدمات تدخل دائرة الشلل

بعد أشهر من التحسن النسبي، عاد التقنين الكهربائي ليطرق أبواب السوريين بقسوة أكبر. فمع وصول ساعات الانقطاع في العديد من المناطق إلى نحو 12 ساعة يومياً، لم يعد الأمر مجرد برنامج لتوزيع الكهرباء، بل أصبح برنامجاً لتعطيل الحياة بكل تفاصيلها، من المنازل إلى الأسواق، ومن الورش والمحال التجارية إلى المؤسسات الحكومية والصرافات الآلية.

في ذروة الصيف، حين تصبح الكهرباء حاجة لا رفاهية، يجد المواطن نفسه أمام ساعات طويلة من العتمة والحرارة الخانقة. برادات تتوقف، أغذية تتلف، مياه الشرب تفقد برودتها، والمراوح والمكيفات تتحول إلى أجهزة بلا قيمة. أما الأطفال وكبار السن والمرضى، فهم أول من يدفع ثمن هذا الواقع، في ظل درجات حرارة مرتفعة تجعل ساعات الانقطاع أكثر قسوة من أي وقت آخر.

ولأن الكهرباء غابت، فقد حضرت البدائل... لكن بأسعار تفوق قدرة معظم الأسر. فقد عاد سوق البطاريات والألواح الشمسية وأجهزة الإنفرتر إلى الانتعاش مع ارتفاع الطلب عليها، لتعاود أسعارها الارتفاع هي الأخرى، وكأن التقنين لا يكتفي بإطفاء الأنوار، بل يفتح بابا جديدا لاستنزاف دخول المواطنين، الذين يجدون أنفسهم بين خيارين أحلاهما مر؛ تحمل الانقطاع الطويل أو دفع مبالغ لا يملكونها للحصول على ساعات إضافية من الكهرباء.

ولا تقف الخسائر عند حدود المنازل، بل تمتد إلى كل نشاط اقتصادي يعتمد على التيار الكهربائي. فالمحال التجارية تخفض ساعات عملها، والورش الإنتاجية تتوقف قسرا، والمطاعم ومحال المواد الغذائية تواجه صعوبة في حفظ منتجاتها، بينما ترتفع تكاليف التشغيل بسبب الاعتماد على المولدات أو الطاقة البديلة، لتنعكس هذه التكاليف في نهاية المطاف على أسعار السلع والخدمات، ويدفعها المستهلك مرة أخرى.

أما القطاع الخدمي، فهو الآخر لم يسلم من تداعيات عودة التقنين الطويل. فالدوائر الرسمية التي تقدم خدمات مباشرة للمواطنين تعود إلى العمل المتقطع، وتتوقف المعاملات مع كل انقطاع للتيار الكهربائي، لتزداد ساعات الانتظار وتتراكم المراجعات، بينما يتحمل المواطن وحده كلفة الوقت الضائع والتنقل المتكرر لإنجاز أبسط معاملة.

وتبقى الصرافات الآلية المثال الأوضح على غياب الجاهزية. فمع كل انقطاع للكهرباء، تتوقف الصرافات عن العمل مجددا، في ظل غياب منظومات طاقة بديلة تضمن استمرار تشغيلها. والنتيجة طوابير انتظار، وتنقل بين صراف وآخر، وعجز كثيرين عن الحصول على رواتبهم أو مستحقاتهم المالية في الوقت الذي يحتاجون إليها، لتتحول عملية قبض الراتب إلى رحلة يومية غير مضمونة النتائج.

المفارقة أن الحديث عن التحول الرقمي وتسهيل الخدمات يصطدم بأبسط مقومات التشغيل، وهي الكهرباء. فما جدوى الخدمات الإلكترونية إذا كانت الأجهزة متوقفة؟ وما جدوى الصرافات

إذا كانت تنطفئ مع أول ساعة تقنين؟ وكيف يمكن للمواطن أن ينجز معاملاته أو يدير أعماله في ظل برنامج انقطاع يمتد إلى نصف اليوم؟

اليوم، لا يطالب المواطن برفاهية التغذية الكهربائية المستمرة، بل بالحد الأدنى الذي يضمن استمرار حياته وخدماته الأساسية. كما يطالب بإيجاد بدائل تشغيلية للمرافق الحيوية، وفي مقدمتها الصرافات الآلية والدوائر الخدمية، حتى لا تتحول ساعات التقنين إلى ساعات شلل كامل.

فالتقنين لم يعد مجرد أزمة كهرباء، بل أصبح أزمة معيشة وخدمات واقتصاد، تمتد آثارها إلى كل بيت وكل محل وكل مؤسسة، بينما يبقى المواطن الحلقة الأضعف التي تتحمل كلفة الانقطاع في كل مرة.

بين التهدئة والتصعيد... سياسة أمريكية ثابتة تجاه إيران!

بعد مرور 13 يوم من حملة قصف عنيفة متبادلة بين الولايات المتحدة وإيران بدأت الأنباء تؤكد قراراً أمريكياً بوقف الضربات، لـ «منح الدبلوماسية فرصةً جديداً» كما لو أن سبب فشل كل جولات التفاوض خلال السنوات الماضية لم يكن واضحاً! فالولايات المتحدة كانت مصرّة أن تخرّب كلّ اتفاق أو بوادر اتفاق، بالعودة إلى الخيار العسكري، لكن ذلك لا يلغي ضرورة فهم السبب العميق وراء هذا السلوك النمطي المتكرر.

■ علاء أبوفرّاج

إن النظر إلى السنوات الماضية ومحاولة فهم النمط المتكرر في السلوك الأمريكي يمكن أن يكون بوابة أساسية لفهم أشمل للسياسة الأمريكية، لا تجاه إيران فحسب، بل تجاه المنطقة والعالم ككل.

جولة تاريخية ضرورية

بعد أن كان التوجّه المعلن عام 2015 هو الوصول إلى اتفاق شامل يعالج المسائل الخلافية بين واشنطن وطهران، والذي تتوّج بالاتفاق النووي المعروف بـ JCPOA «خطة العمل الشاملة المشتركة»، إلا أن إيران وجدت نفسها في 2018 أمام موقف مختلف كلياً مع وصول الرئيس الأمريكيّ دونالد تَرامب للرئاسة للمرة الأولى، والذي قرر الانسحاب من اتفاق دولي بمخالفة صريحة للأعراف الدبلوماسية والقانون الدّولي، وهُو ما دفع إيران للتراجع التدريجي عن التزاماتها التي كانت تعهدت بها بعد توقيع الاتفاق النووي، وذلك كشكل من أشكال المعاملة بالمثل، وردا على الانسحاب الأمريكي من الاتفاق.

ثم في عام 2020 كانت الولايات المتحدة انتقلت فعلياً إلى مرحلة جديدة، فبدلاً من الاكتفاء بالضغط والعقُوبات الاقتصادية، والأعمال الاستخباراتية التخريبية وجدت إيران نفسها بمواجهة عمل عسكري أمريكي مباشر باغتيال قاسم سليماني قائد فيلق القدس والذي كان يعد واحداً من أبرز قادة الحرس الثوري الإيراني، وهو ما رفع من سخونة المواجهة، ودفع القوات الإيرانية لتنفيذ هجوم على قواعد أمريكية في العراق في فجر 8 كانون الثاني.

بالرغم من أن المواجهة كانت بدأت تأخذ شكلاً عسكرياً مباشراً إلا أن طبيعة الضربات المتبادلة وتحديدا من الجانب الإيراني ظلت محسوبة وأقرب لتكون ضرباتٍ تحذيرية، قبل أن تبدأ إدارة الرئيس جو بايدن بين 2021 و2024 بمحاولات لإعادة إحياء الاتفاق وبدء مفاوضات غير مباشرة مع الجانب الإيراني، لكنها وكما بات معروف لم تصل إلى أي نتيجة تذكر، وذلك تحديدا بسبب رفض الولايات المتحدة تقديم أي التزامات مكتوبة للجانب الإيراني تضمن عدم الانسحاب مستقبلاً من الاتفاق إلا أن المحاولة تجددت مع عودة ترامب مجدداً للرئاسة وعاد الطرفان إلى طاولة المفاوضات وعقدوا أربع جولات قبل أن تجد طهران نفسها في 13 حزيران 2025 أمام عدوان «إسرائيلي» بمشاركة أمريكية مباشرة أثناء التفاوض، والذي أعقبه أول رد إيراني واسع استهدف «إسرائيل» بشكل مباشر وبشكل غير مسبوق لم يشهده التاريخ الحديث من قبل.

المواجهة الساخنة هذه استمرت 12 يوم، قبل الوصول إلى وقف لإطلاق النار، وعودة للحديث عن مفاوضاتٍ جديدة، إلا أن الولايات المتحدة و«إسرائيل» ضربتا إيران مجدداً في 28 شباط 2026 وأيضاً أثناء التفاوض، لكن هذه المحاولة الجديدة كانت أعنف وأخطر، وبدأت باستهدافات واسعة في الصفوف الأولى للقيادة السياسية والعسكرية داخل إيران، وتبعها رد إيراني واسع وشامل وغير مسبوق، لم يكتف باستهداف «إسرائيل» بل وسّع الضربات لتشمل كل القواعد الأمريكية في المنطقة في العراق ودول الخليج والأردن، هذا بالإضافة إلى ضربات لمصالح دول الخليج نفسها، التي اتهمتها طهران بأنّها تحوّلت إلى قاعدة تستخدمها واشنطن لاستهداف إيران.

إن الحرب التي بدأت في 28 شباط، لم تكسر أبداً النمط المتكرر القائم «تهدئة – مفاوضات – أعمال عسكرية» لكن المثير للانتباه كان أن الانتقال من طور إلى آخر أصبح أكثر تسارعا، فبعد أن كان بشكله الباكر مرتبطاً أكثر بإدارة أمريكية تعمل على التهدئة وأخرى تنتقل إلى الأعمال العسكرية، شهدنا الآن أن اسبوعاً واحداً يمكن أن يشهد الأطوار الثلاثة مع بعضها بعضاً!

سياسة أميركا ثابتة تجاه إيران بنمط تهدئة-تصعيد متكرر فشلت بأهدافها وتتسارع دوراتها بينما الوقت يضيق بواشنطن وتل أبيب

إن هذا الاستعراض التاريخي يؤكد أن السياسية الأمريكية تجاه إيران هي سياسة واحدة وثابتة تهدف لاحتواء إيران وإنهاء دورها عبر أشكال وطرق مختلفة، ويمكن القول إن هذه السياسية الممتدة على سنوات طويلة، لم تستطع تحقيق الأهداف المطلوبة، فترامب تنقّل خلال الأشهر القليلة الماضية بين أطوار مختلفة وباتت تصريحاته مكررة، ما فرض على أي محلل جدّي للأحداث الإقرار بأن إعلان تهدئة أو تصعيد لن يكون المحطة الأخيرة في الصراع! لكن فكرة عدم تحقيق الأهداف الأمريكية–«الإسرائيلية» طوال هذه المدة لا يعني أننا أمام سلسلة متكررة وغير منتهية، فالآجال الزمنية التي يمتلكها كل طرف ليست متساوية، وإن هذا التقلب الذي نشهده بين التهدئة والتصعيد يعني أن القدرة العسكرية لا تسمح بجولات تصعيد أطول وحجم الضغوط لا يسمح بتهدئة شامل وعامة، ما يعني أن غرب آسيا هي ساحة أساسية لتحولات دولية كبرى ومؤثرة، ولذلك يجب أن نتوقع أن يظل هذا النمط قائما لفترة من الزمن بغض النظر عن الشكل أو الشدة.

السباق مع الوقت

إن الولايات المتحدة و«إسرائيل» يجدون أنفسهم مع كل يوم جديد أمام ضغوط حقيقية، ففي واشنطن هناك جملة من الأزمات المركبة، المرتبطة بالتراجع المستمر في مجالات متعددة، وما يعنيه ذلك من تراجع في قدرات الولايات المتحدة على إدارة الأزمات الداخلية، ويقرّب موعد انفجارها، إلى جانب مشاكل كبرى تهدد الدولار الأمريكي والصناعات العسكرية الأمريكية التي لم تعد قادرة على تخديم ساحات القتال بالطاقة النارية الضرورية، هذا بالإضافة إلى أن الحرب الأخيرة حطمت جزءاً أساسيا من البنية التحتية العسكرية الأمريكية في المنطقة، وكان من ضمن الخسائر تدمير إيران لـ 19 نظام رادار واتصال في قطر، والأردن، والإمارات، والسعودية، والبحرين، والكويت، والعراق. وتهدد الحرب الحالية مكانة الجيش الأمريكي ودوره في كامل غرب آسيا.

أما بالنسبة لـ «إسرائيل» فهنا يبدو الصراع مع الوقت أعنف وأخطر، إذ إن بقاء «إسرائيل» بات مرهونا اليوم، وأكثر من أيّ وقت مضى، بتحقيق نتائج ملموسة كبيرة ونوعية على الأرض، نتائج يمكن أن تتحول فعلاً إلى رصيد استراتيجي، وعلى الرغم من أن جيش الاحتلال كان يظهر بوصفه «صاحب الكلمة الأخيرة» لكن محللين «إسرائيليين» كانوا مصرّين على أنّ قانون الحرب لا يضمن لك النصر حتى وإنْ ربحت كلّ المعارك، فيمكن أن تربح الحرب عسكريا ولكن تفشل في تجيير نتائجها السياسية لصالحك، والأخطر أنّ جولات المواجهة الأخيرة التي خاضها جيش الاحتلال أثبتت أن خسارة المعارك باتت مسألة ممكنة بل ومرجّحة في عدد من المعارك، وهو ما ظهر في غزّة وجنوب لبنان وحتى في مواجهة إيران.

الكيان لم يحقق بعد أيًّا من الأهداف الأساسية وبدأ يدخل في موجة جديدة من الصراع الداخلي مع قرار الكنيست الأخير حلّ نفسه، ما يعني أن البنية السياسية القائمة ستكون أمام استحقاقات كبرى خلال الأشهر القليلة الماضية، لن يكون من السهل التنبؤ والتحكم بها!

إنّ منطقة غرب آسيا تحديدا وجدت نفسها – وكما هو متوقع دائما – في قلب التحولات العالمية الكبرى، وإن شكل وتطور الصراع هنا سيكون له أثر كبير جداً على مجمل الملفات الدولية الأخرى، وتحديداً إن النتائج الأخيرة ستحسم بشكل عام مسألتين أساسيتين؛ مستقبل الكيان الصهيوني في المنطقة، ومستقبل الدولار الأمريكي الذي يحدد بدوره مستقبل الولايات المتحدة ودورها العالمي.

أوراق ما قبل التفاوض: العقوبات والمختبر الأوكراني والامتداد إلى إيران

تمثّل الحرب في أوكرانيا مواجهة بالوكالة بين الناتو وروسيا على الأرض الأوكرانية، ولذلك يبدو حسمها عسكرياً بضربة قاضية مستبعداً من دون حسم أوسع لموازين القوى الدولية. لذلك تسعى أوكرانيا، ومن خلفها الاتحاد الأوروبي، إلى العودة إلى المفاوضات بعد تحسين موقعها التفاوضي وجمع مزيد من النقاط. وقد لخّص ترامب هذا المنطق بوضوح في لقائه المهين مع زيلينسكي في البيت الأبيض حين قال له: «أنت لا تملك الأوراق».

■ د. ديما النجار

من هذا المنظور يمكن قراءة الحزمة الجديدة من العقوبات على روسيا، وتصاعد الاستثمار في التصنيع العسكري داخل أوكرانيا، ومحاولة تحويل خبرتها الميدانية إلى أداة نفوذ تتجاوز أوروبا، باعتبارها مسارات متكاملة تهدف إلى تعزيز موقع الغرب قبل أي عودة جدّية إلى طاولة المفاوضات.

حزمة العقوبات الحادية والعشرين على موسكو

أقر الاتحاد الأوروبي مؤخرا الحزمة الحادية والعشرين من العقوبات على روسيا، وهي الأكبر منذ أربع سنوات من حيث عدد الكيانات والأفراد المستهدفين. ومع ذلك، أثارت الحزمة جدلاً واسعاً، إذ رأى عدد من المحللين الأوروبيين أنها ربما تحمل وزنا سياسيا ما لكن قدرتها الفعلية على إحداث ضرر اقتصادي محدودة. شملت العقوبات إدراج 218 كيانا وفردا، من بينهم شركات ورجال أعمال، وفرض قيود على عشرات البنوك مع فصل عدد منها عن نظام SWIFT. كما استهدفت شركات يعتقد أنها أنشئت للالتفاف على العقوبات عبر الصين وتركيا والهند ودول آسيا الوسطى، رغم أن فعالية هذه الخطوة تبقى موضع تساؤل، في ظل غياب أدلة على اعتماد كثير من هذه الشركات على النظام المالي الغربي أصلاً.

أما أبرز بنود الحزمة فتتعلق بتثبيت سقف سعر النفط الروسي عند 44,10 دولارا للبرميل لمدة اثني عشر شهرا، وتشديد القيود على أسطول الظل الروسي. وبررت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين هذه الخطوة بأنها تهدف إلى «حرمان آلة الحرب الروسية من الاستفادة من صدمة السوق» التي أعقبت الحرب الصهيوأمريكية على إيران. لكن المفارقة أن النفط الروسي كان يباع، بحسب وكالة رويترز في الأسبوع نفسه، بنحو 67,50 دولارا للبرميل.

كما سعى الاتحاد الأوروبي إلى منع الشركات الأوروبية من مواصلة نقل الغاز الطبيعي المسال الروسي، إلا أن هذا البند اصطدم باعتراضات يونانية، نظرا للدور المحوري الذي تؤديه شركات الشحن اليونانية في سوق نقل الغاز المسال عالميا، إلى جانب الصين واليابان والولايات المتحدة. وخاصة أن الأمر يبدو شديد النفاق إذا ما أخذنا في الاعتبار أن أوروبا ما تزال أكبر مشتر للغاز الطبيعي المسال القادم من مشروع يامال الروسي، أحد أهم المشاريع الاستراتيجية لقطاع الغاز الروسي. فقد استورد الاتحاد الأوروبي خلال النصف الأول من عام 2026 نحو 9,97 مليون طن من غاز المشروع، بزيادة بلغت 16%مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق إذ اتجه أكثر من 97% من صادرات المشروع إلى الموانئ الأوروبية.

وتبدو العقوبات الأوروبية وكأنها بلغت منذ فترة مرحلة تناقص العائد؛ فكل حزمة جديدة تضيف أثرا أقل على روسيا وأكبر على الاتحاد الأوروبي. فقد تمكنت روسيا، بعد أكثر من أربع سنوات، من إعادة توجيه جزء كبير من اقتصادها نحو أسواق ودول خارج المنظومة الغربية، وعززت علاقاتها مع دول بريكس وعدد من الاقتصادات الصاعدة، مثل تركيا والسعودية وغيرها.

أوكرانيا مختبر سلاح عالمي

ومع تراجع قدرة العقوبات على تغيير مسار الحرب، انتقل مركز الثقل الأوروبي تدريجيا من الرهان على الخنق الاقتصادي إلى الاستثمار في نموذج بزنس عسكري تكون أوكرانيا فيه مركزا للتصنيع العسكري واختبار الأسلحة. ولا يبدو أن الاتحاد الأوروبي أو نظام زيلنسكي يبدي اهتماما يذكر بمستقبل الشعب الأوكراني. ففي أوكرانيا تُختبَر الطائرات المسيّرة الانتحارية، وطائرات الاستطلاع، وتقنيات الذكاء الاصطناعي، والحرب الإلكترونية، ووسائل التشويش على المسيّرات، وتجرَّب خلال أسابيع فقط منظومات كان تطويرُها واختبارُها يحتاج سنوات وبمشاركة ضباط وخبراء من مختلف دول الناتو.

وفي الوقت نفسه، تعمل أوروبا على إعادة صياغة خطابها الداخلي. فبدلاً من تبرير الإنفاق العسكري تحت شعار «نساعد أوكرانيا»، يجري الترويج لفكرة أن «أوكرانيا تساعد أوروبا»، وأن الأموال المستثمرة هناك تذهب إلى جيش يختبر أسلحة المستقبل ويدافع عن الأمن الأوروبي، في محاولة لتخفيف الاعتراضات الشعبية على تنامي الإنفاق العسكري هناك على حساب الخدمات الاجتماعية.

ولم يبق هذا التحول محصورا في الساحة الأوروبية. فبحسب معهد دراسات الأمن القومي في تل أبيب، أصبحت أوكرانيا أحد أهم «الموارد الإقليمية» في الخبرة العملياتية بالنسبة للولايات المتحدة والكيان الصهيوني في حربهما العدوانية على إيران ولبنان، ولا سيما بعد سنوات من التصدي للطائرات المسيّرة الإيرانية من طراز «شاهد» التي استخدمتها روسيا، ثم طورتها وأعادت نقل النسخ المحسنة إلى إيران. ويظهر هذا التداخل أيضا في استهداف «إسرائيل» ميناء بندر أنزلي الإيراني على بحر قزوين آذار الماضي، وهو أحد أهم ممرات نقل الإمدادات بين روسيا وإيران، بالتوازي مع محاولات أوكرانيا تعطيل خط الإمداد نفسه.

ومع اتساع رقعة المواجهة، يسعى الغرب إلى استثمار أي تصدع في غربي آسيا. ومن هذا المنطلق جاءت جولة زيلينسكي في آذار الماضي إلى الإمارات والسعودية وقطر والأردن، حيث عرض على هذه الدول خبرة أوكرانيا الميدانية في مواجهة الطائرات المسيّرة الإيرانية، محاولا تحويل التجربة العسكرية الأوكرانية من أداة للدفاع إلى سلعة أمنية قابلة للتصدير.

البرازيل... معركة انتخابية كبيرة مقبلة

تدخل البرازيل مرحلة سياسية شديدة الحساسية مع اقتراب الانتخابات الرئاسية المقررة في تشرين الأول المقبل، وسط تصاعد غير مسبوق في الضغوط الخارجية والاستقطاب الداخلي، وبينما تظهر استطلاعات الرأي استمرار تقدم الرئيس لولا دا سيلفا، تتداخل المنافسة الانتخابية مع ملفات الرسوم الجمركية الأمريكية، ومحاولات التأثير في العملية السياسية، ما يجعل الانتخابات المقبلة تتجاوز كونها مجرد منافسة داخلية، لتتحول إلى ساحة صراع إقليمي ودولي على المستقبل القريب لأكبر دولة في أمريكا اللاتينية.

مع اقتراب موعد الانتخابات، أعلن السيناتور فلافيو بولسونارو، نجل الرئيس البرازيلي السابق جاير بولسونارو، إطلاق حملته الانتخابية رسميا لقيادة معسكر اليمين في مواجهة الرئيس الحالي لولا دا سيلفا، مستندا إلى الإرث السياسي لوالده الذي يقضي حاليا حكما بالسجن.

وجاء إطلاق الحملة محاطا برسائل دعم خارجية واضحة، من الرئيس الأرجنتيني خافيير ميلي، ورئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو الذي أرسل كلمة مصورة له، في مشهد عكس طبيعة التحالفات السياسية التي تحيط ببولسونارو، كما أن علاقات عائلة بولسونارو الوثيقة بالإدارة الأمريكية والرئيس دونالد ترامب أصبحت جزءاً أساسيا من المشهد الانتخابي، خصوصا بعد الاتهامات المتكررة بأن هذه العلاقات تُستخدم لتعزيز موقع المعارضة اليمينية داخل البرازيل.

في المقابل، ما يزال لولا دا سيلفا يحتفظ بأفضلية في استطلاعات الرأي، إذ تشير أحدثها إلى تقدمه في الجولة الثانية بنسبة تقارب 48% مقابل 43% لمنافسه فلافيو بولسونارو، ما يمنحه أفضلية سياسية في هذه المرحلة، وإن كانت لا تضمن حسم المعركة مبكرا.

لكن العامل الأكثر حضورا في المشهد يتعلق بحجم التدخلات الخارجية المتزايدة، فقد فرضت واشنطن رسوما جمركية بنسبة 25% على عدد من السلع البرازيلية، في خطوة اعتبرتها حكومة لولا ضغوطا سياسية أكثر منها خلافا تجاريا، خاصة مع اقتراب الانتخابات الرئاسية.

وفي السياق نفسه، قررت الحكومة البرازيلية رفض منح تأشيرات دخول لمسؤولين أمريكيين كانوا يعتزمون زيارة البلاد لمناقشة نزاهة النظام الانتخابي الإلكتروني، بسبب مخاوف من أن تتحول هذه الزيارة إلى محاولة للتأثير في العملية الانتخابية أو التشكيك المسبق بنتائجها، وهو ما اعتبر تدخلاً مباشرا في الشؤون الداخلية للبرازيل.

وعموما، تبدو البرازيل مقبلة على أشهر حافلة بالتجاذبات السياسية والضغوط الخارجية، حيث لن يقتصر التنافس على البرامج الاقتصادية أو الاجتماعية، بل سيمتد إلى معركة أوسع تتعلق بموقع البلاد في التوازنات الدولية، وطبيعة علاقاتها بالولايات المتحدة، ومستقبل مشروع اليمين بقيادة عائلة بولسونارو في مواجهة استمرار حكم لولا دا سيلفا.

نيجيريا بين واشنطن وبكين... التوجه شرقاً خيارٌ استراتيجي

في الوقت الذي تبدو الاصطفافات في إفريقيا واضحة، تظهر نيجيريا بشكل مختلف، ففي الوقت الذي يزور وزير دفاعها بكين لبحث التعاون العسكري ومجالات تطوره بين البلدين، يثني ترامب على الرئيس وسياساته، ما يضعنا أمام حالة باتت متكررة داخل إفريقيا.

■ معتز منصور

تمتلك نيجيريا كل المقومات التي تؤهلها لتكون إحدى القوى الكبرى في أفريقيا؛ فهي الدولة الأكثر سكاناً في القارة، وتملك أحد أكبر الاقتصادات الأفريقية، وتقع في موقع جغرافي يمنحها تأثيراً واسعاً في غربي أفريقيا ومنطقة خليج غينيا. ومع ذلك، لا تزال البلاد تواجه تحديات أمنية واقتصادية عميقة، أبرزها الإرهاب المسلح، والجريمة المنظمة، والاختطاف، والصراعات المحلية، وهي أزمات استنزفت قدراتها لعقود.

ورغم أن نيجيريا تُعد حليفاً تاريخياً للغرب، فإن هذه العلاقة لم تنجح في بناء بيئة مستقرة تسمح لأبوجا بالتحول إلى قوة إقليمية مكتملة الأركان. فالولايات المتحدة والدول الغربية قدمت دعماً سياسياً وعسكرياً في مكافحة الإرهاب، لكنها أبقت هذا التعاون خاضعاً لحسابات السياسة الخارجية والضغوط المرتبطة بتنفيذ مصالح واشنطن، الأمر الذي جعل الشراكة الغربية بالنسبة لنيجيريا تفتقر إلى الاستقرار.

معادلة نيجيريا

برز هذا التناقض من جديد في تصريحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الذي أشاد مؤخراً بتعاون الرئيس النيجيري في مواجهة الجماعات الإرهابية التي تستهدف المسيحيين، بعد أن كانت إدارته لوحت في مراحل سابقة بإمكانية اتخاذ إجراءات عسكرية ضد نيجيريا. ويعكس هذا التذبذب طبيعة العلاقة القائمة على مزيج من الترغيب والضغط، بحيث يبقى مستقبل التعاون الأمني مرهوناً بالاعتبارات السياسية في واشنطن أكثر من ارتباطه بحاجات نيجيريا الأمنية الطويلة الأمد، وبالنسبة لدولة تواجه تنظيمات مثل «بوكو حرام» و«داعش في غرب أفريقيا» وفصائل مسلحة أخرى، فإن بناء منظومة أمنية فعالة لا يمكن أن يعتمد على هذه الشراكة.

من هنا يمكن فهم التصاعد الملحوظ في العلاقات بين نيجيريا والصين، الذي تجاوز حدود التجارة والاستثمار إلى مجالات أكثر حساسية، مثل الأمن والصناعات الدفاعية. فقد شهد منتصف شهر تموز زيارة وزير الدفاع النيجيري إلى بكين لبحث إقامة شراكة استراتيجية في المجالين الأمني والعسكري، كما عزز الطرفان التعاون مع شركة الصناعات الدفاعية الصينية من خلال اتفاقات تتضمن إنشاء خطوط إنتاج محلية للذخائر، وصيانة وتطوير المعدات العسكرية، وتدريب الكوادر النيجيرية، ونقل التكنولوجيا، بالتعاون مع المؤسسة النيجيرية للصناعات الدفاعية.

وتكتسب هذه الاتفاقيات أهمية خاصة لأنها لا تقتصر على بيع السلاح، بل تستهدف بناء قاعدة صناعية محلية تقلل من اعتماد نيجيريا على الموردين الخارجيين، وهو ما يتوافق مع توجه أبوجا نحو امتلاك قدر أكبر من الاستقلالية في إدارة أمنها الوطني.

وفي المقابل، حافظت نيجيريا على سياسة واضحة تقوم على عدم الانخراط الكامل في أي محور دولي. ويظهر ذلك في رفضها المتكرر استضافة قواعد عسكرية أجنبية، رغم الطروحات الأميركية المتكررة، وهو موقف يعكس إدراك صناع القرار النيجيري لمكانة بلادهم كقوة أفريقية صاعدة يجب أن تحافظ على استقلال قرارها الاستراتيجي.

واللافت أن هذا التوجه لا يرتبط بطبيعة الحكومة أو الحزب الحاكم بقدر ما يعكس تحولاً أوسع في البيئة الدولية. فمع تصاعد المنافسة بين القوى الكبرى، وتزايد استخدام العقوبات والضغوط السياسية والاقتصادية كأدوات في العلاقات الدولية، أصبحت الدول الساعية إلى الاستقرار مطالبة بتنويع شراكاتها، وتقليل اعتمادها على قوة واحدة مهما كانت مكانتها.

وفي هذا السياق، تبدو الصين بالنسبة لكثير من دول الجنوب العالمي شريكاً أكثر مرونة؛ فهي تقدم التمويل والاستثمار ونقل التكنولوجيا والتصنيع دون ربط ذلك بشروط سياسية مباشرة، وهو ما يمنح الحكومات مساحة أوسع لتنفيذ أولوياتها الوطنية. وقد يكون هذا أحد أهم أسباب اتساع النفوذ الصيني في أفريقيا خلال السنوات الأخيرة.

من هنا يمكن النظر إلى الحالة النيجيرية باعتبارها نموذجاً لتحول أوسع تشهده دول الجنوب العالمي. فالتوجه نحو الشرق لم يعد خياراً أيديولوجياً أو موقفاً سياسياً ضد الغرب، بل أصبح بالنسبة لكثير من الدول ممراً شبه إلزامي لامتلاك هامش أوسع من الاستقلال، وبناء اقتصاد أكثر قدرة على الصمود، وقوة عسكرية أقل عرضة للتأثر بتقلبات السياسة الدولية. وفي عالم يتجه بسرعة نحو التعددية القطبية، تبدو نيجيريا واحدة من الدول التي تحاول إعادة تموضعها بما يضمن أمنها واستقرارها ومكانتها الإقليمية خلال العقود المقبلة.

زلزال «الصراصير» يربك نيودلهي ويفرض إرادته على الحكومة

تشهد التكتيكات التقليدية لحكومة ناريندرا مودي تراجعاً أمام حراك لا يشبه سوابقه، فجاءت استقالة وزير التعليم دارمندرا برادان تتويجاً لمسار ميداني نجح فيه الشباب في انتزاع الشارع من قبضة السلطة، وأرغمت الحكومة على تقديم أول تنازل سياسي مُعلن. ليطرح السؤال عن حجم الزلزال الذي أحدثه «حزب الصراصير» في العاصمة الهندية.

■ حلا الحايك

استرداد الشتيمة

بدأت الحكاية في 16 أيار الماضي، حين ظنت المؤسسة القضائية أن بإمكانها استصغار أزمة طالت 2,4 مليون طالب قدّموا لامتحانات القبول الطبي المسرّبة. غير أن عبارة رئيس المحكمة العليا التي شبّه فيها المحتجين بـ «الآفات والطفيليات/ الصراصير» تحولت إلى الرافعة التعبوية الأولى. أدرك مؤسس الحركة «أبهيجيت ديبكي» الحقيقة البنيوية للاقتصاد الهندي الذي يحقق أرقام نمو لكنها لا تنعكس على حياة الناس وتعجز عن خلق فرص عمل، ليعلن حينها: «لن نعتذر عن وجودنا، فالصرصور هو الكائن الوحيد الذي يستطيع العيش وسط الركام الذي صنعتموه».

طوال الأسابيع الماضية، راهنت الأجهزة الأمنية في نيودلهي على انقباض الموجة وشلّ فعاليتها عبر تعطيل الحسابات الرقمية. غير أن يوم 11 تموز شكل القطيعة الفعلية مع الشاشات، إذ انتقل الحراك إلى إضرابات حاشدة أغلقت مراكز الامتحانات والجامعات في 18 ولاية، وتحول 20 مليون متابع افتراضي إلى مجموعات إغلاق ميدانية شلت أعمال الهيئة الوطنية للاختبارات في ولايات رئيسية مثل أوتار براديش وماهاراشترا. محولاً منطقة «جانتار مانتار» بالعاصمة إلى مركز عصيان مدني شلّ حركة المؤسسات والأجهزة الأمنية.

وفي 20 تموز، حين غطت قنابل الغاز المسيل للدموع محيط البرلمان الهندي، خرج الناطق باسم حزب الشعب الهندي الحاكم ليتهم الحراك بـ «استهداف الأمن القومي»، فردت القيادة الشبابية بجمع الدساتير والكتب الدراسية أمام جدار الشرطة في رسالة واضحة حول طبيعة المواجهة.

استقالة الوزير: التراجع الأول في جدار السلطة

تأتي استقالة الوزير برادان اليوم كاعتراف ضمني بفشل أداة القمع في احتواء الأزمة. فعلى الرغم من تحمّله المباشر للمسؤولية الأخلاقية عن الفساد المستشري في نظام الاختبارات، يعلم الشارع الهندي أن خطوته هذه ليست سوى محاولة لامتصاص الصدمة وحماية رأس الهرم السياسي. وخصوصاً كون الرقعة اتسعت لتضم تحالفات غير مسبوقة بين طلاب الجامعات ونقابات العمال، ولم تعد تقنع بالتضحية بكباش فداء وزارية.

وفي تعليق مكثف على الانتصار الميداني، قال حزب «الصراصير الشعبية الهندي» إن «الديمقراطية تنتصر»، مؤكداً أن هذه خطوة أولى أثبتت أن إصرار الشارع أعتى من آلات القمع الشرطي، وأن كسر الإرادة السياسية للحكومة بات ممكناً بفضل الاستمرار في المواجهة.

في الختام

تأتي الاحتجاجات في الهند لتثبت أن أدوات التحكم التقليدية لم تعد صالحة لإدارة جيل يرى في المنظومة الحاكمة مهدداً لوجوده. وبنظرة أوسع، ورغم أن استقالة وزير التعليم تشكل إنجازاً تكتيكياً لحزب «الصراصير»، فإن المحك المرتقب يكمن في مدى قدرة هذا الشارع الثائر على تحويل زخمه الميداني إلى فرض تغييرات جذرية في مجمل السياسات التعليمية والاقتصادية–الاجتماعية للهند.

المأزق البنيوي للرأسمالية: الركود والفاشية

الملخص: يمر النظام الرأسمالي العالمي بأزمة بنيوية غير مسبوقة، تتجاوز التقلبات الدورية التقليدية، وتتجلى في ركود مزمن، وتفاوت طبقي متصاعد، وعجز إمبريالي متراكم، وصعود تيارات فاشية جديدة. تحلل هذه الورقة التناقضات الداخلية للنظام النيوليبرالي التي تحوّله إلى طريق مسدود، وتكشف عن محدودية الحلول السياسية المتمثلة في الفاشية الجديدة، وتفكك مشروع إعادة استعمار الجنوب العالمي الذي تقوده واشنطن كآلية يائسة للحفاظ على الهيمنة، وذلك في سياق مقاومة شعوب الجنوب التي تحمل في طياتها إمكانيات تحولية كبرى قد تعيد تشكيل مستقبل العلاقات الدولية.

■ برابهات باتنيك
عن المراجعة الشهرية بتصرف

أولاً: فائض الفائض والركود المزمن... التناقض الداخلي للنيوليبرالية

يكمن البُعد الأول للأزمة البنيوية للرأسمالية في ظاهرة الركود والبطالة المقنعة التي طبعت العقد الأخير من القرن الحالي. ففي عقد 2010م، كان معدل النمو الاقتصادي العالمي الأدنى منذ الحرب العالمية الثانية، وهو مؤشر صارخ على عمق الخلل الهيكلي. وهذه الظاهرة ليست عارضة أو نتيجة لصدمات خارجية، بل هي نتيجة حتمية لطبيعة الرأسمالية النيوليبرالية التي أشعلت سباقاً تنافسياً شرساً في السوق العالمية، ورفعت منسوب الابتكار التكنولوجي، لكنها في الوقت ذاته عمّقت الفجوة الطبقية بشكل غير مسبوق، وأحدثت شرخاً كبيراً بين إنتاجية العمل والأجور.

في ظل حرية تنقل رأس المال المالي والإنتاجي عبر الحدود، بينما يظل العمال أسرى لدولهم «إلا في حالات الهجرة المحدودة والمصرح بها»، يُجبر عمال الشمال «الدول المتقدمة» على منافسة عمال الجنوب «الدول النامية» ذوي الأجور المنخفضة. فهذه المنافسة، إلى جانب الاحتياطي الهائل من العمالة في الجنوب «وهو إرث استعماري يعود إلى قرون من النهب والتفريغ السكاني»، تؤدي إلى كبح جماح الأجور الحقيقية في كلا القطبين. ففي الشمال، تكاد الأجور تتجمّد، وقد وثّق الاقتصادي جوزيف ستيجليتز أن متوسط أجر العامل الأمريكي الذكر في عام 2011 كان أدنى من نظيره في عام 1968، وهو تراجع مذهل يمتد إلى أكثر من أربعين عاماً. وفي الجنوب، تظل الأجور مثبتة عند مستوى الكفاف، نظراً لوجود احتياطي لا ينضب من العمالة، وهو ما يمنح رأس المال قدرة تفاوضية هائلة.

في المقابل، تواصل إنتاجية العمل ارتفاعها بفضل التغير التكنولوجي المتسارع، الذي أصبح ضرورة تنافسية في ظل العولمة. وهذا الانفصال بين الإنتاجية والأجور يولد ما يمكن تسميته «بفائض الفائض»؛ أي زيادة متصاعدة في حصة الأرباح والريع والإيجارات المالية على حساب دخل العمال والطبقات الوسطى. ولما كان العمال يستهلكون نسبة أكبر من دخلهم مقارنة بالطبقات المالكة «التي تدخر جزءاً كبيراً من ثرواتها»، فإن هذا التحول في توزيع الدخل يُفضي إلى نقص مزمن في الطلب الكلي الاستهلاكي، وبالتالي إلى نزعة مفرطة للإنتاج «ex ante overproduction»، التي تتجلى في صورة ركود وطاقات عاطلة عن العمل، وتراكم للسلع غير المباعة، وانكماش في فرص الاستثمار الإنتاجي.

ثانياً: تحييد الدولة وإجهاض السياسات الإنقاذية... مأزق النيوليبرالية

الأكثر إثارة في هذه الأزمة ليس الركود بحد ذاته، بل عجز أقوى أداة تقليدية لمواجهته، ألا وهي الإنفاق الحكومي الموسع. ففي المنطق الكينزي الكلاسيكي، يمكن للدولة تحفيز الطلب عبر تمويل عجز مالي «بحيث تزيد إنفاقها دون زيادة الضرائب، مما يضخ سيولة في الاقتصاد»، أو عبر فرض ضرائب تصاعدية على الأغنياء «الذين يدخرون جزءاً من دخلهم، مما يعني أن إنفاق الإيرادات الضريبية يولد مضاعفاً إيجابياً في الطلب الكلي». ولكن النيوليبرالية تُحبط هذين المسارين بشكل ممنهج وتُفرغهما من محتواهما الفعال.

فرأس المال المالي العالمي، الذي يمتلك نفوذاً مهيمناً على الدول القومية بفضل حرية حركته وقدرته على الإضراب عن الاستثمار، يعارض بشدة أي زيادة في الضرائب على الأثرياء، الذين يمثلون شريحة كبرى من المستثمرين الماليين وصناع القرار في البورصات العالمية. كما يعارض أي توسع في عجز الميزانية، مستنداً في ذلك إلى تشريعات «المسؤولية المالية» التي تقيد العجز بنحو 3% من الناتج المحلي، والتي تم تعميمها في معظم دول العالم تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وحيث إن المال معولم والدولة قومية، فإن إرادة الأول تسود؛ وأي محاولة لتجاوز هذه القيود ستواجه هروب رؤوس الأموال، وانخفاض قيمة العملة، وارتفاع أسعار الفائدة، وأزمة مالية فورية قد تؤدي إلى إفلاس سيادي. وهكذا، تُحاصر النيوليبرالية نفسها في طريق مسدود؛ فهي تُحدث الركود، ثم تُعمّد عجزها عن معالجته، مما يجعل تجاوز النيوليبرالية ذاتها شرطاً حتمياً للخلاص من المأزق الراهن. وهذا هو السبب الجوهري وراء شعور الشعوب بالعجز والغضب المتزايد تجاه الأنظمة السياسية القائمة، وهو ما يفتح الباب أمام البدائل المتطرفة.

النيوليبرالية تسبب ركوداً عبر زيادة فائض الفائض وتحبط الإنفاق الحكومي مما يحاصر النظام في مأزق بنيوي لا مفرّ منه

ثالثاً: الفاشية الجديدة... استجابة سياسية هزيلة لأزمة بنيوية

عجز النظام عن تقديم حل اقتصادي ملموس دفعه نحو البديل السياسي المتمثل في صعود التيارات الفاشية الجديدة. ففي كل مجتمع، توجد نزعات كراهية تجاه الأقليات الدينية أو الإثنية، لكنها تظل هامشية إلى أن تدعمها شرائح من رأس المال الاحتكاري، ويحدث ذلك تحديداً عندما تخلق الأزمة الاقتصادية استياءً عميقاً بين البرجوازية الصغرى والعمال وصغار الرأسماليين، مما يهدد الاستقرار الاجتماعي الذي تقوم عليه هيمنة الاحتكارات. عندئذ، يتبلور تحالف بين رأس المال الكبير والفاشية الجديدة، يعمل على قمع الحقوق الديمقراطية، وتكميم الأفواه، واستخدام مزيج من القمع الحكومي وعنف البلطجية، وبناء عبادة الشخصية حول «الزعيم» الذي يُفترض أنه يرمز إلى «الأمة» في مواجهة مؤامرات الخارج والداخل، وإشعال خطاب كراهية مُشتت يهدف إلى تقسيم الطبقة العاملة ومنع أي تحدٍّ جذري لهيمنة الاحتكارات. وقد وصلت هذه التيارات إلى سدة الحكم في دول كالولايات المتحدة «عودة ترامب»، والهند «تحت حكم المودي»، وإيطاليا «تحت حكم ميلوني»، والأرجنتين «تحت حكم ميلي»، وأصبحت على مقربة من ذلك في دول أوروبية أخرى كفرنسا وألمانيا.

لكن الفاشية الجديدة، خلافاً لما حدث في ثلاثينيات القرن العشرين، لا تستطيع تقديم حل اقتصادي حقيقي. ففي الماضي، تغلبت الفاشية الكلاسيكية على البطالة الجماعية عبر الإنفاق العسكري الضخم الممول بالعجز المالي، مما أدى إلى انتعاش الطلب وامتصاص البطالة، وإن كان ذلك على حساب التضخم والاستعداد للحرب. أما اليوم، فإن عولمة المال تقيّد يد الدولة الفاشية الجديدة تماماً كما تقيّد يد الدولة الليبرالية؛ فهي لا تستطيع فرض رقابة على رأس المال، ولا تستطيع تنسيق تحفيز مالي عالمي دون مصادقة الاحتكارات التي ترفض ذلك جملة وتفصيلاً.

وهكذا، تفشل الفاشية الجديدة في حل الأزمة الاقتصادية، لكنها، على عكس سابقتها، تصبح ظاهرة أكثر استمراراً وأقل حدة في قمعها؛ فهي قد تُطاح عبر الانتخابات «رغم محاولاتها التلاعب بالعملية الديمقراطية»، لكنها تظل حاضرة في الأجنحة، قابلة للعودة كأداة احتياطية لإدارة الغضب الشعبي دون المساس بجوهر النظام الرأسمالي. وهذا يجعلها خطراً مزمناً، ليس لأنها تقدم حلولاً، بل لأنها تؤجل المواجهة الحقيقية مع التناقضات البنيوية.

رابعاً: الإمبريالية الأمريكية... قائد بلا مستعمرات ومعضلة الدين الخارجي

بينما يرتبط البُعد الأول للأزمة بفائض الإنتاج وعجز الطلب، يرتبط البُعد الثاني بالتناقض الهيكلي في موقع القيادة الإمبريالية، وتحديداً معضلة «القائد بلا مستعمرات». فالتاريخ الاقتصادي يُظهر أن القوة الرأسمالية الرائدة تحتاج إلى عجز في الحساب الجاري لاستيعاب صادرات الدول الناشئة «لكي ينمو النظام

الجديدة ومشروع إعادة الاستعمار

في مناطق جديدة»، ولكي تنفق على إدارة النظام العالمي «القواعد العسكرية، الحروب، الإنفاق الدبلوماسي، والمساعدات». في حقبة ما قبل الحرب العالمية الأولى، كانت بريطانيا تغطي هذا العجز عبر الاستنزاف المباشر لمستعمراتها، وخصوصا شبه القارة الهندية.

ففي عام 1910، بلغ فائض بريطانيا من الهند «عبر رسوم الشحن، التأمين، وتصدير البضائع الإنجليزية، والاستيلاء على فائض الصادرات الهندية تجاه بقية العالم» نحو 60 مليون جنيه إسترليني، وهو ما سدّ نحو ثلثي عجز بريطانيا تجاه أوروبا القارية والولايات المتحدة، وخمسي عجزها تجاه العالم بأسره. ولم تكن هذه الأرقام مجرد إحصاءات؛ بل كانت تمثل نهبا منظما للثروة الهندية، وسببا رئيسيا في تجويع الملايين وتدمير النسيج الصناعي الهندي التقليدي.

أما الولايات المتحدة، التي ورثت القيادة بعد الحرب العالمية الثانية من دون أن ترث إمبراطورية استعمارية بالمعنى التقليدي «أي من دون قدرتها على «استنزاف» مواردها الخاضعة مجانا وفرض رسوم جمركية عليها»، فقد اضطرت لتمويل عجزها الجاري عبر الاقتراض الخارجي المتراكم. فالدولار الأمريكي، رغم كونه عملة احتياطية عالمية في نظام «بريتون وودز»، ثم تحوله إلى «معيار النفط–الدولار» بعد انهيار القاعدة الذهبية عام 1971 على يد نيكسون، لم يمنع تراكم الديون الخارجية الأمريكية. فالولايات المتحدة اليوم هي الدولة الأكثر مديونية في العالم، حيث تتجاوز ديونها الخارجية 30 تريليون دولار، وهذا يشكل قنبلة موقوتة للنظام المالي العالمي.

فأي هزة ثقة، أو أي تحول في توقعات حائزي الدولارات، قد تدفعهم إلى التحويل نحو سلعة استراتيجية كالنفط أو الذهب، مما سيفجر تضخما عالميا حادا يدفع البنوك المركزية إلى رفع أسعار الفائدة بشكل كبير، ويجبر على اتخاذ إجراءات تقشفية قاسية تؤدي إلى كساد عظيم. وهذه الهشاشة المالية تضاف إلى هشاشة الطلب الكلي، لتكوّن أزمة مزدوجة؛ أزمة ركود وأزمة مالية، وهو ما يذكرنا بأحلك فترات الكساد الكبير، لكن مع تعقيدات العولمة الحديثة.

خامساً: استراتيجية ترامب بين تقاسم الأعباء وإعادة الاستعمار

في هذا السياق المعقد، تكتسب استراتيجية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، رغم ما يكتنفها من فوضى ظاهرية وتناقضات، منطقا داخليا واضحا. فهي ليست انفعالات فردية أو قرارات عشوائية، بل خطة ذات شقين لإنقاذ الهيمنة الأمريكية من الانهيار. الشق الأول: تقاسم الأعباء، أي إجبار الحلفاء الأوروبيين وحلفاء الناتو على تحمل جزء أكبر من تكلفة الدفاع عن النظام الرأسمالي «كالمطالبة برفع الإنفاق العسكري إلى 5% من الناتج المحلي»، مما سيخفف العبء عن الميزانية الأمريكية ويقلل عجزها الجاري. وهذا يشبه إلى حد ما محاولة إعادة توزيع تكاليف القيادة، بدلا من تحملها منفردة.

أما الشق الثاني، والأكثر خطورة وتطرفا، فهو مشروع إعادة استعمار الجنوب العالمي. يهدف هذا المشروع إلى فرض معاهدات تجارية غير متكافئة تماثل العلاقة الاستعمارية القديمة؛ إذ تسمح للولايات المتحدة بفرض رسوم جمركية عالية على بضائع الجنوب، بينما يُجبر الجنوب على فتح أسواقه أمام البضائع الأمريكية بلا قيود جمركية تذكر، بل وتحديد حصص إلزامية للواردات، كما يُرى في المعاهدة التجارية المفروضة على الهند والتي تحدد أهدافا كمّية لاستيراد الهند من الولايات المتحدة بحلول تواريخ محددة، وهي أهداف تفوق بكثير المستويات الحالية. وهذا يتجاوز حتى ما كان سائدا في الفترة الاستعمارية البريطانية، حيث كانت الكميات المستوردة تُترك للسوق، بينما هنا تُفرض كمًّيا.

وهذا يهدف إلى تحويل الطلب الكلي لصالح المنتج الأمريكي، وتقليص العجز التجاري، وخلق فرص عمل داخل الولايات المتحدة، دون الحاجة إلى زيادة الإنفاق الحكومي «وبالتالي دون الدخول في صدام مع رأس المال المالي». إنها سياسة «إفقار الجار» «beggar–thy–neighbor» بامتياز، تهدف إلى تصدير الأزمة إلى الجنوب، وتحويل عبء الركود إليه.

بالتوازي مع هذه المعاهدات، تعمل واشنطن على الاستيلاء المباشر على مصادر الثروات الحيوية في الجنوب، وفي مقدمتها النفط «كما في الهجوم العسكري على إيران وفنزويلا» والمعادن النادرة «كما في المطالبة بجرينلاند، التي تمتلك احتياطيات كبيرة من العناصر الأرضية النادرة المستخدمة في الصناعات التكنولوجية المتطورة». فالسيطرة على أسواق النفط العالمية لا تهدف إلى توفير الإمدادات فقط، بل إلى تدعيم «معيار النفط–الدولار»؛ فإمساك واشنطن بخناق الإمدادات النفطية يضمن بقاء الدولار عملة التسعير والتداول الأساسية، ويُحبط أي محاولة من الدول المنتجة للتحول نحو عملات أخرى «كاليوان الصيني أو اليورو» أو نحو مقايضة السلع. وهذا يبقي على القيمة الاسمية للدولار ويمنع انهياره المفاجئ.

وهذه الخطوة تمثل استئنافا «للاستنزاف» الإمبريالي بالمعنى البريطاني القديم، لكن هذه المرة بقوة السلاح المباشر والتهديد العسكري، مما يفتح فصلا جديدا وأكثر وحشية في تاريخ الإمبريالية، ويكشف عن يأس النخبة الأمريكية من الحلول السلمية أو الدبلوماسية.

الفاشية الجديدة وإعادة استعمار الجنوب حلول إمبريالية يائسة تفشل اقتصادياً وتواجه مقاومة شعبية تعيد تشكيل الصراع العالمي

سادساً: مقاومة الجنوب العالمي... الآفاق الثورية في مواجهة إعادة الاستعمار

لكن مشروع إعادة الاستعمار هذا يصطدم بحائط المقاومة الشعبية في الجنوب العالمي. فبينما تحولت البرجوازيات الكبرى في دول الجنوب، المدفوعة بمصالحها الطبقية ورغبة أبنائها في الاندماج في المراكز الإمبريالية والحصول على الجنسيات الغربية، إلى طرف متواطئ مع مشروع إعادة الاستعمار، فإن الفلاحين، والعمال، والبرجوازية الصغرى، وهي الفئات التي شكلت العمود الفقري للنضال المناهض للاستعمار في القرن العشرين، ستدفعها الضائقة الاقتصادية المتصاعدة والتفاوت المتزايد إلى التصدي بشراسة لهذا المشروع.

فالمعاهدات غير المتكافئة ستؤدي إلى تدمير الصناعات المحلية، وتسريح العمال، وارتفاع الأسعار، وانهيار القطاع الزراعي التقليدي، مما يخلق ظروفا موضوعية للثورة الاجتماعية. والأهم من ذلك أن هذه المقاومة لا يمكن فصلها عن الصراع ضد الأنظمة الفاشية الجديدة المحلية التي تقف في خدمة الاحتكارات وتعمل كحراس لهذا النظام الاستعماري الجديد. فالفاشية الجديدة، في هذا السياق، تصبح أداة لقمع أي احتجاج شعبي، مما يضفي على الصراع أبعادا ثورية حادة، ويوحد تحت راية واحدة كل القوى المعارضة للهيمنة الإمبريالية والاستغلال الداخلي.

وقد أثبتت المقاومة الإيرانية الباسلة، في مواجهة العدوان الأمريكي المباشر، أن طريق إعادة الاستعمار ليس ممهدا بالسهولة التي تصورتها الإمبريالية؛ فصمود إيران، رغم الحصار والعقوبات، لم يربك حسابات واشنطن فحسب، بل شكّل حافزا أخلاقيا وسياسيا لبقية شعوب الجنوب، وكسر حاجز الرهبة النفسانية الذي كانت الإمبريالية تعول عليه. ووفقا لمنطق «جدلية المقاومة»، فإن كل صمود لجبهة ما يقوي عزيمة الجبهات الأخرى، بينما أي استسلام أو انهيار يضعف الروح العامة ويشجع الإمبريالية على المزيد من العدوان.

وهكذا، فإن المأزق الأمريكي، بدلا من أن يحل أزمته، يعمّق التناقضات ويوسع دائرة الصراع، ويخلق ظروفا لنضال تحرري جديد في الجنوب العالمي، قد يعيد تشكيل خريطة القوى العالمية، ويتجاوز هيمنة رأس المال الطفيلي والعسكري.

خاتمة

تقف الرأسمالية اليوم أمام أزمة نظامية متعددة الأبعاد؛ فهي تعاني ركودا عضويا تفرضه هيمنة رأس المال المالي، وعجزا سياسيا تجسد في فاشية جديدة عاجزة عن تجاوز قيود العولمة، وأزمة قيادة إمبريالية تدفع نحو مغامرة إعادة الاستعمار التي ستُقابل بمقاومة شعبية عنيفة. وهذه المعادلة –التي تجمع المأزق الاقتصادي، واليأس السياسي، والمقاومة الشعبية– ترسم ملامح مرحلة انتقالية حافلة بالصراعات. إن السعي إلى إعادة إنتاج علاقات التبعية الاستعمارية في القرن الحادي والعشرين، بإمكانياته المادية الهائلة وقدرات الاتصال المتطورة، لن يفعل سوى تسريع وتيرة الوعي الطبقي، وتوسيع قاعدة التضامن الدولي، وخلق ظروف موضوعية للنضال من أجل نظام عالمي جديد، يقوم على السيادة الغذائية، والعدالة التوزيعية، والتحرر من هيمنة رأس المال. الطريق طويل وشائك، لكن التناقضات الداخلية للنظام كشفت عن هشاشته، وبوابة المستقبل تُفتح على مصراعيها من خلال أصوات المضطهدين في كل مكان، والنضال من أجل كرامة الإنسان وحقه في حياة كريمة فوق كل الاعتبارات.

الوداع الطويل

أيها الأصدقاء الأعزاء،
تحية طيبة من مكتب معهد ترايكَنْتِينَنْتال للبحوث الاجتماعية.

■ فيجاي براشاد
«نُشر في 24 تموز 2026»

تأتي لحظات في التاريخ يبدو فيها النظام مكتملاً إلى درجة يصعب معها تصور نهايته. ففي زمن كانت فيه بريطانيا «تسيطر على الأمواج»، ساد الاعتقاد في أرجاء واسعة من العالم بأن الجنيه الإسترليني لم يكن مجرد عملة، بل هو اللغة الطبيعية للتجارة ذاتها. ومنذ منتصف القرن العشرين، تتحدث الولايات المتحدة عن الدولار الأمريكي بمنطق مماثل. ففي عام 1980، وفي خضم أزمة نظام ما بعد بريتون وودز، لاحظ الاقتصادي الأرجنتيني راؤول بريبش أن «وهم الدولار المقتدر» كان سائداً في الولايات المتحدة. غير أن هذا لم يعد وهماً أمريكياً فحسب بحلول ذلك الوقت، إذ كان الدولار قد صار العملة الاحتياطية الرئيسية في العالم والعملة المهيمنة في التجارة الدولية. والآن، بدأ هذا الوهم، ببطء وبتفاوت، يتآكل.

يظهر ملفنا الأخير، بنية القوة؛ الدولار، الأمولة المالية، والنضال من أجل السيادة، أن الدولار ليس مجرد نقود، بل هو مؤسسة من مؤسسات القوة الإمبريالية. إذ ينظم نظام الدولار التجارة، ويحدد إمكانية الوصول إلى الائتمان، ويُخضع الحكومات، ويمول الحروب، ويعيد إنتاج التسلسل الهرمي بين شمال العالم وجنوبه. ومن ثم، فإن الجدل الدائر حول الدولار ليس مسألة تفضيل عملة على أخرى – الدولار على الرنمينبي أو اليورو – بل هو مسألة ما إذا كانت البشرية قادرة على بناء نظام نقدي دولي يخدم التنمية لا الهيمنة.

التجارة بالعملات المحلية

كانت الإغراءات في السنوات الأخيرة هي الإجابة عن هذا السؤال بعجالة شديدة. فكل اتفاق ثنائي يُسوّى بالرنمينبي بدلاً من الدولار، وكل إعلان من جانب مجموعة بريكس+ حول التجارة بالعملات المحلية، وكل زيادة في مشتريات البنوك المركزية من الذهب، قوبلت بتصريحات تُعلن أن إزالة الدولرة قد حانت. إن العناوين الرئيسية مُغرية، لكن الواقع أكثر تعقيداً بكثير. ومن نقاط القوة الكبرى في ملفنا أنه يأبى الخلط بين الرغبة السياسية والحقيقة الاقتصادية.

في الوقت ذاته، تغير شيء جوهري. لقد حولت الولايات المتحدة الدولار على نحو متزايد من أداة للتبادل إلى أداة للإكراه. إذ أثبتت العقوبات المالية، وتجميد الاحتياطيات السيادية، والاستبعاد من أنظمة المدفوعات، وتسليح التمويل الدولي، للحكومات في جميع أنحاء الجنوب العالمي أن الاعتماد على الدولار يحمل مخاطر سياسية متنامية. حين جُمّدت نحو نصف احتياطيات روسيا من النقد الأجنبي، تساءلت العديد من وزارات المالية في العالم بهدوء عن سؤال بدا حتى ذلك الحين شبه مستحيل التصور: إذا كان هذا يمكن أن يحدث لروسيا، فلماذا لا يمكن أن يحدث لنا؟ لقد انكشف الدولار، الذي قدّم ذات يوم على أنه محايد سياسياً، عن كونه متجذراً بعمق في الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة.

الدولار أداة هيمنة أمريكية تحولت إلى سلاح عقوبات وهو يتراجع تدريجياً لكنه لا يزال مهيمناً بسبب البنى المالية المتجذرة عالمياً

اختزال العملات الاحتياطية

يواصل الدولار هيمنته على الاقتصاد العالمي، ليس لأن الولايات المتحدة تنتج معظم سلع العالم، فهي لا تفعل ذلك، ولا لأنها تمثل الجزء الأكبر من التجارة العالمية، فهي أيضاً لا تفعل ذلك. بل يهيمن الدولار على الاقتصاد العالمي لأن النظام المالي الدولي مبني حوله، ولأن الأسواق التي بُنيت على مدى أجيال تولد تأثيرات شبكية هائلة. فلا يمكن اختزال العملات الاحتياطية إلى مجرد وسائط للتبادل؛ فهي أيضاً مخازن للقيمة، ووحدات حساب، وآليات تسوية، وأسس تُقام عليها أسواق مالية شاسعة. تحتفظ الحكومات بالدولار لأن الحكومات الأخرى تستخدم الدولار، وتُقرض البنوك بالدولار لأن المقترضين يتوقعون السداد بالدولار. وكما يوضح الملف بدقة، لا يزال الدولار يمثل الحصة الأكبر من تسعير السلع الأساسية، ومعاملات الصرف الأجنبي، والاحتياطيات الرسمية، وتمويل التجارة، رغم أن الثقل الاقتصادي النسبي للولايات المتحدة قد تراجع باطراد. وهذا التناقض – بين تراجع الوزن الإنتاجي للولايات المتحدة واستمرار مركزية الدولار – هو ما يضفي على الجدل الدائر حول إزالة الدولرة إلحاحه.

بريطانيا المركز المالي

وبينما يتركز الكثير من الديناميكية الصناعية في القرن الحادي والعشرين في آسيا بدلاً من شمال الأطلسي، يظل التمويل منظماً حول وول ستريت. فالإنتاج والتمويل يعملان عبر جغرافيات مختلفة، وهذا الانحراف لا يمكن أن يحل نفسه تلقائياً. فافتتاح خزينة للذهب في هونغ كونغ، على سبيل المثال، يدل على التوسع السريع في بنية تخزين وتداول السبائك في آسيا، لكن مثل هذه التطورات لا تخلق وحدها نظاماً نقدياً جديداً. لقد بقيت بريطانيا المركز المالي للعالم طويلاً بعد تآكل تفوقها الصناعي، وكذلك تواصل الولايات المتحدة التمتع بـ «الامتياز الباهظ» من خلال الاستخدام العالمي للدولار طويلاً بعد انهيار حصتها في التصنيع. والسؤال الحاسم ليس ما إذا كان نظام الدولار في حالة تراجع «فهو كذلك»، بل ما الذي يمكن أن يحل محله بشكل واقعي.

الانتقال إلى ما وراء الدولار

ومع ذلك، فإن الانتقال إلى ما وراء الدولار لن يعتمد على التحولات

للدولار الأمريكي

الاقتصادية فحسب، بل على الابتكار والبناء المؤسسي أيضا. في ورقته البحثية الأخيرة الجيوسياسية والنقد الدولي – طريق إلى عملة احتياطية جديدة، يطرح باولو نوجيرا باتيستا جونيور، المدير التنفيذي السابق لصندوق النقد الدولي ونائب الرئيس السابق لبنك التنمية الجديد، السؤال الآتي: ما هي البنية المؤسسية المطلوبة لبناء بديل لنظام الدولار؟ يرى نوجيرا باتيستا أن الرنمينبي لن يحل محل الدولار ببساطة، وهذا ليس محتملاً ولا مرغوباً فيه. فالحكومة الصينية ليست لديها رغبة تذكر في مثل هذه الخطوة، لأنها تتطلب قدراً أعظم بكثير من تحرير الحساب الرأسمالي، مما يسمح لرأس المال بالتحرك بحرية أكبر من وإلى الصين. وقد يعرض ذلك البلاد لتدفقات مالية مزعزعة للاستقرار، ويدفع بقيمة الرنمينبي إلى الارتفاع، ويجعل الصادرات الصينية أكثر تكلفة، ويُضعف بالتحديد المزايا الإنتاجية التي جعلت تنمية الصين ممكنة. وقد طرح الخبير الاقتصادي الصيني يو يونغدينغ مقترحات مهمة لتوسيع الاستخدام الدولي للرنمينبي، بما في ذلك في سياق مناقشات مجموعة بريكس+ حول إزالة الدولرة، لكن حتى هذه المقترحات لا توحي باستبدال الهيمنة النقدية الأمريكية بهيمنة نقدية صينية.

أنظمة التسوية الثنائية

على مدى العقد الماضي، توسعت أنظمة التسوية الثنائية والمتعددة الأطراف للعملات بسرعة. وتشمل هذه النظام الروسي للرسائل المالية «SPFS»، الذي طور في عام 2014؛ ونظام المدفوعات بين البنوك عبر الحدود الصيني «CIPS»، الذي أطلق في عام 2015؛ وأطر التسوية بالعملات المحلية مثل الترتيب بين إندونيسيا وماليزيا وتايلاند الذي أقر في عام 2018؛ واتفاقات البنوك المركزية التي تتيح للدول الوصول إلى عملات بعضها البعض في أوقات الحاجة؛ وحسابات متخصصة، مثل حسابات غازبرومبنك من فئة «ك»، التي تسمح لبعض المدفوعات عبر الحدود بتجاوز القنوات القائمة على الدولار. ورغم أن هذه الأدوات لم تحل بعد محل نظام الدولار، فإنها تشكل جزءاً من البنية التحتية التي قد ينبثق منها نظام مالي جديد.

أصل احتياطي جديد

يقدم نوجيرا باتيستا خطة أكثر طموحا للبناء التدريجي لأصل احتياطي جديد، يُنشأ بشكل جماعي من قبل ائتلاف من دول الجنوب العالمي، وتدعمه مؤسسة دولية جديدة، ويُصمم حصرياً للتسويات الدولية والحيازات الاحتياطية بدلاً من التداول المحلي. فمثل هذه العملة لن تلغي العملات الوطنية، لكنها ستكون بمثابة أداة احتياطية مشتركة قادرة على تقليل الاعتماد على الدولار. وكما يجادل ملفنا، فإن أهمية البدائل المؤسسية للدولار لا تكمن في الاستبدال الفوري لإطار نقدي بآخر، بل في بناء بنى تحتية دائمة قادرة على تعزيز تحرر البشرية.

التعاون النقدي أداة للازدهار المشترك

غير أن المؤسسات وحدها لا تستطيع أن تستنفد السؤال الأعمق. إذ إن إضعاف النظام المتمركز حول الدولار يطرح مشكلة أكبر من مجرد تصميم عملة احتياطية جديدة أو بنية مدفوعات مختلفة. فالمشكلة المركزية ليست نقدية فحسب، بل تنموية أيضا. لقد نظمت المؤسسات التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية التمويل العالمي حول حماية الثروة بدلاً من تحويل الإنتاج، مما كافأ المضاربة بينما قيد التصنيع في معظم أنحاء العالم التي كانت مستعمرة سابقا. ومن ثم، يجب الحكم على أي نظام نقدي جديد ليس باستقرار سعر الصرف فحسب، بل بقدرته على تمويل التحول الهيكلي، والتحديث التكنولوجي، والسيادة الغذائية، والتحول البيئي، والعمالة اللائقة. ينبغي أن تخدم ضوابط رأس المال، وبنوك التنمية، وأنظمة المدفوعات، والأصول الاحتياطية توسيع القدرات الإنتاجية بدلاً من تراكم المطالبات المالية. وبهذا المعنى، لا يمكن لخليفة نظام الدولار أن يحل محل عملة دولية بأخرى فحسب. بل يجب أن يدمج التمويل ضمن بنية تنموية أوسع، بحيث يصبح التعاون النقدي أداة للازدهار المشترك، والتنمية السيادية، والحد من اللا مساواة العالمية.

الانتقال لما بعد الدولار لا يعني عملة بديلة بل بناء نظام مالي جديد يخدم التنمية والعدالة الاجتماعية لا المضاربة

بين «الدولار المقتدر» والدولار المحتضر

النقود هي محور كل شيء في عالمنا، لأن الكثير من الحياة قد سُلعت وأخضعت لانضباط السوق الرأسمالي. فالمياه تُعبأ في زجاجات، والهواء يُكيف، بينما يظل الحنين إلى المقايضة على هامش كل المفاوضات. الدولار يلوح في أعلى رؤوسنا، وخلفه تقف الترسانة العسكرية الهائلة للولايات المتحدة والإرادة السياسية لاستخدام تلك القوة للدفاع عن عملتها. حين كتب واشنطن إيرفينغ عن «الدولار المقتدر» في القرية الكريولية «1837»، كانت العبارة سابقة لأوانها. لكن في عصرنا هذا، أصبحت تبدو شبه طبيعية. إن ثروات دول الجنوب العالمي الغنية بالموارد تغادر بالدولارات وتعود في صورة ديون، بينما تتلألأ مدن المال غير الواقعية مثل لندن ونيويورك بالثروة الاجتماعية للعالم.

لكن هناك ارتجاف هنا وهناك، كما يشير ملفنا. فنحن لا نريد أن نبالغ في واقع إزالة الدولرة، بل نريد أن نظهر كيف لا يزال نظام الدولار يعمل اليوم، وكيف أضعف، ولماذا لا يزال سليما من الناحية البنيوية.

مع خالص الود،

فيجاي

● **عن فيجاي براشاد**

فيجاي براشاد مؤرخ هندي ومحرر وصحفي. وهو زميل كتابة ومراسل رئيسي في **Globetrotter**. وهو محرر في دار **LeftWord Books** ومدير معهد ترايكَنْتِينَنْتال للبحوث الاجتماعية. وهو زميل أول غير مقيم في معهد تشونغ يانغ للدراسات المالية، جامعة رنمين الصينية. ألف أكثر من 20 كتاباً، من بينها **الأمم الأكثر ظلمة والأمم الأفقر**. من كتبه الأخيرة **النضال يجعلنا بشراً: التعلم من حركات الاشتراكية** و«مع نعوم تشومسكي« **الانسحاب: العراق وليبيا وأفغانستان وهشاشة القوة الأمريكية**.

صوت الشارع السوري في أسبوع: «سلمية سلمية»

بعض من الوقفات الاحتجاجية والتظاهرات الشعبية السورية التي رصدتها قاسيون في فترة أسبوع بين الأحد 19 تموز وحتى السبت 25 تموز 2026.
رصدت قاسيون خلال هذا الأسبوع 11 تجمعاً ووقفة احتجاجية في 11 نقطة شملت عدداً من المحافظات، وتنوعت مواضيعها بين احتجاجات ومطالبات معيشية، وحقوقية، وإنسانية.

الأحد 19 تموز

الرقة: وقفة احتجاجية لعشرات الأطباء والعاملين في القطاع الصحي رفضاً لسوء المعاملة وحملات التشهير والاستهداف.

الاثنين 20 تموز

القامشلي: وقفة احتجاجية لعدد من الأهالي احتجاجاً على سوء الأوضاع المعيشية وارتفاع الأسعار.

الأربعاء 22 تموز

القنيطرة: وقفة احتجاجية لعشرات من أهالي الأسرى أمام مقر للأمم المتحدة «الاندوف» في ريف القنيطرة مطالبين بكشف مصير الأسرى لدى الاحتلال الصهيوني، والإفراج الفوري عنهم.
القامشلي: وقفة احتجاجية لعدد من الأهالي للمطالبة بالكشف عن مصير المعتقلين والإفراج عنهم.

الخميس 23 تموز

الرقة: وقفة احتجاجية لعدد من أصحاب الدراجات النارية المحتجزة مطالبين باستردادها.

الجمعة 24 تموز

درعا: وقفة احتجاجية لعدد من الأهالي في بلدة نصيب بريف درعا للمطالبة بالكشف عن مصير أبنائهم المعتقلين والإفراج عنهم.

السبت 25 تموز

الحسكة: وقفة احتجاجية في مدينة المالكية للمطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية وتخفيض أسعار المحروقات.
السويداء: وقفة احتجاجية لعدد من الأهالي للمطالبة بكشف مصير المعتقلين.
دير الزور: وقفة احتجاجية وتضامنية لعدد من أهالي مدينة الميادين حداداً على ضحايا الحادث المروري الذي وقع على طريق دير الزور – تدمر، وللمطالبة بتحسين الأوضاع الخدمية والمعيشية.
تدمر: وقفة احتجاجية لعدد من الأهالي أمام مشفى تدمر، للمطالبة بتحسين الخدمات الصحية وتحسين إمكانيات المشفى.

من هتافات المجتجين:

سلمية سلمية.. نحن حركة سلمية
ضد الفقر ضد الجوع
لا تمد إيدك علقمتنا

من الكلمات التي قالها المحتجين:

من الكلمات التي قالها المحتجون:
الكهربا غليتوها، الخبز قطمتم منه، الموتورات منعتوها، المواصلات غليت، لايمت؟ هي قنبلة موقوتة، ما زالكم تمشون بيها، بالأخير تطق عليكم.